



منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
أوابك



التقرير الربع السنوي حول

الأوضاع البترولية العالمية

الربع الثالث - تموز / يوليو - أيلول / سبتمبر

2022



منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروك
أوابك

التقرير الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية

الربع الثالث - تموز / يوليو - أيلول / سبتمبر
2022

مراجعة

عبد الفتاح العريفي دندي

مدير الإدارة الاقتصادية

والمشرف على إدارة الاعلام والمكتبة

إعداد

ماجد إبراهيم عامر

باحث اقتصادي أول

إعتماد

الأستاذ علي سبت بن سبت

الأمين العام

تقديم

في إطار جهود الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك" الرامية نحو رصد ومتابعة المستجدات في السوق البترولية العالمية، يسرها أن تقدم لواضعي سياسات الطاقة والعاملين في مجال الصناعة النفطية في الدول الأعضاء **التقرير الربع السنوي حول التطورات الرئيسية في السوق البترولية العالمية**، والذي يغطي الربع الثالث من عام 2022.

يتناول **الجزء الأول** من التقرير التطورات الاقتصادية العالمية وفق المجموعات الاقتصادية الدولية الرئيسية. أما **الجزء الثاني**، فيستعرض التطورات في أسواق النفط العالمية، وعلى وجه الخصوص أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية، والعوامل المؤثرة عليها من عرض وطلب ومستويات المخزون النفطي والعوامل الأخرى، وحركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية. ويُخصص **الجزء الثالث** لمتابعة آخر التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة. ويستعرض **الجزء الرابع** المستجدات في الهيدروجين كوقود للمستقبل. فيما خصص **الجزء الخامس** لبيان أهم الأحداث الاقتصادية والعوامل الجيوسياسية والعوامل الأخرى التي شهدتها السوق البترولية العالمية وكانت لها تداعيات مباشرة أو غير مباشرة على أسعار النفط، أما **الجزء السادس** فيتناول التطورات في اتفاقية باريس لتغيير المناخ والأمور المرتبطة بها، ويتناول **الجزء السابع** الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في منظمة أوابك. ويستعرض **الجزء الثامن والأخير** من التقرير الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب.

والأمانة العامة إذ تُعد هذا التقرير، فإنها تأمل أن يقدم دعماً مستمراً لراسمي سياسات الطاقة المستقبلية في دولها الأعضاء، وأن يمثل مصدراً مهماً للتعرف على المستجدات في السوق البترولية العالمية ومدى انعكاساتها على الدول الأعضاء.

والله ولي التوفيق،،،

الأمين العام

علي سبت بن سبت



رقم الصفحة	قائمة المحتويات
11	أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية
15	1. التطورات في الاقتصادات المتقدمة
15	2. التطورات في الاقتصادات النامية والناشئة
16	ثانياً: التطورات في أسواق النفط العالمية
16	1. التطورات في الأسعار الفورية والأجلة للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية
16	أ. الأسعار الفورية للنفط الخام
20	ب. الأسعار الأجلة للنفط الخام
21	ج. أسعار بعض المنتجات النفطية
21	- أسعار الغازولين الممتاز
24	- أسعار زيت الغاز
25	- أسعار زيت الوقود
25	2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الربع الثالث من عام 2022
25	أ. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق
25	- الإمدادات النفطية العالمية
27	- إمدادات دول أوبك
28	- إمدادات دول خارج أوبك
32	- إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وتطور عدد الحفارات العاملة
35	- الآبار المحفورة (المكتملة وغير المكتملة) من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية

رقم الصفحة	قائمة المحتويات
37	- الطلب العالمي على النفط
38	- الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
40	- الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
43	- مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة
43	- المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
45	- المخزون التجاري العالمي
46	- المخزون في البحر (المخزون العابر والمخزون العائم)
46	- المخزون الاستراتيجي
47	- إجمالي المخزون العالمي
48	ب. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط
48	- العوامل الجغرافية السياسية (الجيوسياسية)
49	- الدولار الأمريكي وأسعار الفائدة
49	- نشاط المضاربات
50	3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية
50	أ. واردات وصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية
53	ب. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية



رقم الصفحة	قائمة المحتويات
58	ثالثاً : التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة
59	1. الاستثمارات العالمية في مشروعات الطاقة الشمسية
60	2. الاستثمارات العالمية في مشروعات طاقة الرياح
62	3. التوسع في رأس المال الاستثماري وتمويل الأسهم الخاصة بشركات الطاقة المتجددة
63	4. الاستثمارات العالمية في عمليات الاندماج والاستحواذ وشراء الأسهم
65	رابعاً : الهيدروجين كوقود للمستقبل
65	- الطلب العالمي على الهيدروجين
68	- الإمدادات العالمية من الهيدروجين
69	- تكلفة إنتاج الهيدروجين
70	- تجارة الهيدروجين العالمية
71	- التعاون الدولي في مجال الهيدروجين
74	خامساً : أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية
74	1. الاجتماعات الوزارية لدول أوبك+
78	2. خطة الاتحاد الأوروبي لخفض الطلب طوعياً على الغاز
79	3. استثمارات أمن الطاقة وتغير المناخ في قانون خفض التضخم الأمريكي لعام 2022
83	4. اتفاق المفوضية الأوروبية على إجراءات طارئة لخفض أسعار الطاقة

رقم الصفحة	قائمة المحتويات
86	سادساً: التطورات في اتفاقية باريس لتغير المناخ
86	1. حوار بطرسبرج الثالث عشر حول المناخ
87	2. مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمناخ وأهداف التنمية المستدامة
88	3. المنتدى الإقليمي العربي بشأن تمويل العمل المناخي
89	سابعاً: الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في أوابك
89	1. الانعكاس على كمية صادرات النفط الخام المُقدرة في الدول الأعضاء في منظمة أوابك
90	2. الانعكاس على قيمة صادرات النفط الخام المُقدرة في الدول الأعضاء في منظمة أوابك
91	3. الانعكاس على الأداء الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء في منظمة أوابك
92	ثامناً: الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب
92	1. أسعار النفط الخام
93	2. الإمدادات النفطية العالمية
94	3. الطلب العالمي على النفط



رقم الصفحة	قائمة الأشكال
15	الشكل 1: التغير في التوقعات الأولية لمعدل نمو الاقتصاد العالمي
18	الشكل 2: المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك
19	الشكل 3: المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس
20	الشكل 4: المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الأعضاء
24	الشكل 5: المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية
27	الشكل 6: التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي
28	الشكل 7: التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية
31	الشكل 8: التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية العالمية
34	الشكل 9: متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة
35	الشكل 10: تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية
38	الشكل 11: التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط
45	الشكل 12: تطور (الزيادة/الانخفاض) في المخزونات التجارية النفطية بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة، (2019-2022)
48	الشكل 13: تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي
57	الشكل 14: التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية
58	الشكل 15: التطورات الربع السنوية في الاستثمارات العالمية الجديدة في الطاقة المتجددة.
59	الشكل 16: الاستثمارات في مشروعات الطاقة الشمسية الجديدة، تمويل الأصول وفقاً للمجموعات الدولية.
61	الشكل 17: الاستثمارات في مشروعات طاقة الرياح، وفقاً للمجموعات الدولية.

رقم الصفحة	قائمة الأشكال
61	الشكل 18: توزيع الاستثمارات بين مشروعات طاقة الرياح البحرية والبرية.
62	الشكل 19: استثمارات توسعة رأس المال الاستثماري/ تمويل الأسهم الخاصة.
63	الشكل 20: استثمارات الأسواق العامة في شركات الطاقة المتجددة ومرافق التخزين العالمية.
63	الشكل 21: الاستثمارات العالمية في عمليات الاندماج والاستحواذ/ شراء الأسهم في شركات الطاقة المتجددة.
66	الشكل 22: الطلب العالمي على الهيدروجين وفقاً للقطاعات والمناطق الجغرافية في سيناريو السياسات المعلنة وسيناريو التعهدات المعلنة لووكالة الطاقة الدولية.
67	الشكل 23: الطلب العالمي على الهيدروجين في قطاع التكرير وفقاً للمناطق الجغرافية في سيناريو السياسات المعلنة وسيناريو التعهدات المعلنة لووكالة الطاقة الدولية.
68	الشكل 24: مصادر إنتاج الهيدروجين.
70	الشكل 25: تكلفة إنتاج الهيدروجين من أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية وطاقة الرياح.
71	الشكل 26: صادرات الهيدروجين المخطط لها وفقاً للمناطق الجغرافية.
72	الشكل 27: اتفاقيات التعاون في مجال تطوير الهيدروجين.
85	الشكل 28: مؤشر أسعار المنتج والمستهلك للطاقة في دول الاتحاد الأوروبي.
90	الشكل 29: مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك.
91	الشكل 30: مقارنة مستويات أسعار النفط بقيمة صادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك.

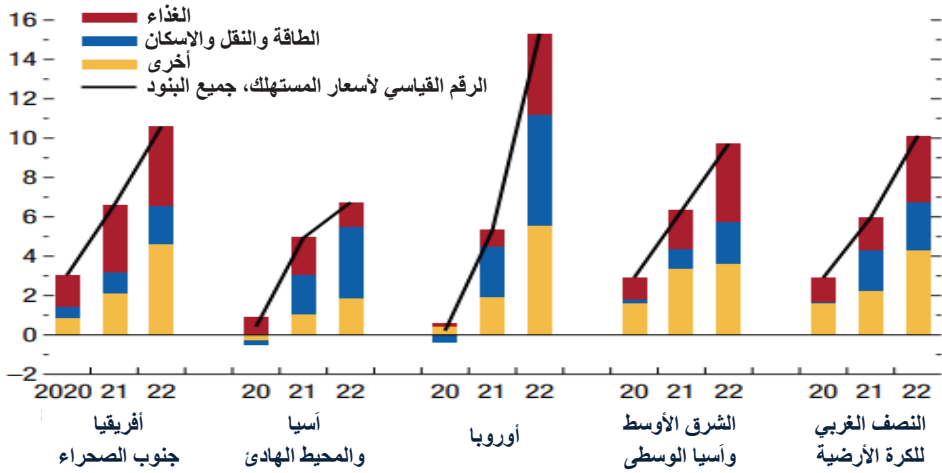


رقم الصفحة	قائمة الجداول
14	الجدول 1: تطور التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية.
17	الجدول 2: متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية.
23	الجدول 3: المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق الرئيسية.
26	الجدول 4: تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي.
34	الجدول 5: متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة.
37	الجدول 6: تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية.
39	الجدول 7: تطور الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
42	الجدول 8: تطور الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
47	الجدول 9: تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي.
52	الجدول 10: تطور صافي واردات وصادرات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند
52	الجدول 11: تطور صافي واردات وصادرات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند
57	الجدول 12: تطور متوسط كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية.
90	الجدول 13: التطور الربع السنوي في كمية وقيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء.

أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية

شهد أداء الاقتصاد العالمي تباطؤاً ملحوظاً يفوق التوقعات في الربع الثالث من عام 2022، متأثراً بثلاثة تحديات رئيسية وهي، أولاً: اتساع نطاق الضغوط التضخمية المزمّنة، حيث ارتفع التضخم في بعض الاقتصادات إلى مستويات لم يشهدها منذ أربعة عقود، مما أدى إلى تسارع وتيرة التشديد النقدي من قبل البنوك المركزية، وارتفع الدولار الأمريكي بشكل ملحوظ مقابل معظم العملات الأخرى مسجلاً أعلى مستوياته منذ عام 2002.

معدل التضخم وفقاً للمجموعات الاقتصادية الدولية خلال الفترة (2020 – 2022) (النسبة المئوية السنوية)



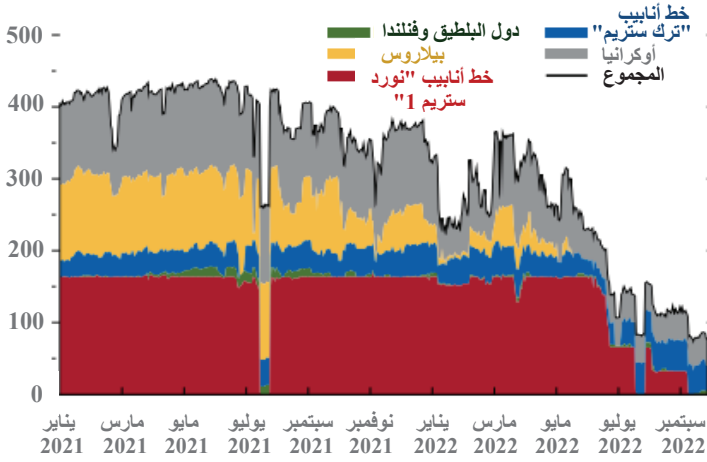
المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2022.

ثانياً: التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا، حيث تنامت تداعيات تلك التوترات لتنتج عنها أزمة شديدة في الطاقة على مستوى الدول الأوروبية، تسببت في ارتفاع تكلفة المعيشة بشكل حاد وتعثر النشاط الاقتصادي، فقد ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا بأكثر من 4 أضعاف منذ عام 2021، وانخفضت إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا إلى أقل من 20% من مستواها في عام 2021، مما يزيد من احتمال عجز الطاقة خلال فصل الشتاء القادم وما بعده. هذا وقد أشار صندوق النقد الدولي إلى أن أزمة الطاقة الأوروبية ليست مجرد صدمة انتقالية، وأن أمن إمدادات الطاقة أصبح



واقعاً ضرورياً، ويتوقع أن تشهد أوروبا شتاء صعباً في عام 2022، وسيكون شتاء عام 2023 أسوأ على الأرجح.

تراجع تدفقات الغاز الروسي عبر الأنابيب إلى الاتحاد الأوروبي (مليون متر مكعب/يوم)



* أحدث بيانات متاحة حتى 18 سبتمبر 2022.

المصدر: الشبكة الأوروبية لمشغلي أنظمة نقل الغاز، وشركة تنظيم أنشطة نقل الغاز في أوكرانيا، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ثالثاً: التباطؤ الاقتصادي في الصين، حيث تسببت قيود وإجراءات الإغلاق المتكررة في إطار سياسة Zero – Covid، بجانب ضعف قطاع العقارات، في تداعيات سلبية على الاقتصاد الصيني، مما قد يشكل خطراً كبيراً على سلاسل الإمداد ومستويات التجارة العالمية.

واستمراراً لسعي مجموعة أوبك+ نحو تحقيق التوازن والاستقرار في أسواق النفط العالمية الذي يُعد أمراً ضرورياً لتحقيق النمو المستدام في أداء الاقتصاد العالمي، لا سيما في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية المتصاعدة، فقد قامت دول المجموعة بتعديل مستوى إنتاجها الشهري بالزيادة بمقدار 648 ألف ب/ي في شهري يوليو وأغسطس 2022. يأتي ذلك قبل أن يتم تعديل مستوى الإنتاج بالزيادة بمقدار 100 ألف ب/ي في شهر سبتمبر 2022، مع ملاحظة محدودية القدرة الإنتاجية الفائضة بسبب الاستثمار غير الكافي في قطاع النفط، مما يستلزم استخدام هذه القدرة بحذر شديد

استجابة لإمكانية حدوث انقطاعات شديدة في الإمدادات. هذا وتجدر الإشارة إلى أن دول أوبك+ قد قررت خفض مستوى الإنتاج بمقدار 100 ألف ب/ي خلال شهر أكتوبر 2022 على خلفية التقلبات المرتفعة في أسواق النفط وزيادة حالة عدم اليقين المحيطة بها، كما اتخذت مجموعة دول أوبك+ قراراً بتعديل مستوى إنتاجها الإجمالي خلال الفترة (توفمبر 2022 – ديسمبر 2023) بالخفض بمقدار 2 مليون برميل/يوم من مستوى الإنتاج المستهدف في أغسطس 2022، في ظل حالة عدم اليقين التي تحيط بالاقتصاد العالمي وتوقعات سوق النفط، والحاجة إلى تعزيز التوجيه طويل المدى لسوق النفط، وتماشياً مع النهج الناجح لمجموعة أوبك+ المتمثل في اتخاذ إجراءات استباقية.

ويتوقع صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير حول مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في الحادي عشر من شهر أكتوبر 2022 أن يشهد ثلث الاقتصاد العالمي على الأرجح حالة من الانكماش خلال العام الحالي 2022 أو العام القادم 2023، مع استمرار التباطؤ في أكبر ثلاثة اقتصادات في العالم، وهي الولايات المتحدة الأمريكية والصين ومنطقة اليورو. وفي هذا السياق، لا تزال المخاطر المحيطة بآفاق الاقتصاد العالمي كبيرة بشكل استثنائي ومائلة نحو التطورات السلبية. حيث قد لا تتمكن السياسة النقدية الحالية من خفض التضخم العالمي، ومن الممكن أن يستمر تباعد مسارات السياسات في الاقتصادات الكبرى مما يؤدي إلى استمرار الارتفاع في قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى، وقد يؤدي حدوث مزيد من صدمات أسعار الطاقة والغذاء إلى استمرار التضخم لمدة أطول، ومن الممكن أن يتسبب تشديد أوضاع التمويل العالمي في دخول الأسواق الصاعدة في مرحلة مديونية حرجة على نطاق واسع، كما أنه من شأن وقف إمدادات الغاز من روسيا أن يضعف الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير في أوروبا، وقد يواجه نمو الاقتصاد العالمي مزيداً من العوائق في حالة تفشي جائحة كورونا مجدداً أو ظهور مخاوف صحية عالمية جديدة.

وأكد صندوق النقد الدولي على أن مواجهة المخاطر المحيطة بآفاق الاقتصاد العالمي بيداً بمواصلة السياسة النقدية العمل على استعادة استقرار الأسعار، غير أن التساهل أو الإفراط في التشديد النقدي يؤديان كلاهما إلى عدة مخاطر. فالتساهل قد يؤدي إلى استمرار ترسيخ القوى التضخمية، أما الإفراط فقد يؤدي إلى دفع الاقتصاد العالمي نحو حالة من الركود الحاد. ويمكن تخفيف النقص في سلاسل الإمدادات من خلال الإصلاحات الهيكلية المكثفة الرامية إلى تحسين الانتاجية والقدرات



الاقتصادية، ومن ثم دعم السياسة النقدية في مواجهة التضخم. وسيساهم التعاون متعدد الأطراف في الحفاظ على مكاسب الرفاهية الاقتصادية التي تحققت على مدى 30 عاماً من التكامل الاقتصادي.

وتتباين التوقعات بشأن النمو الاقتصادي من فترة إلى أخرى، سواء بالنسبة للاقتصاد العالمي أو بالنسبة لاقتصادات الدول فرادى، بناء على المستجدات التي تطرأ عند فترة إعداد تلك التوقعات. وفي هذا السياق، تشير أحدث التوقعات الأولية إلى نمو الاقتصاد العالمي في عام 2022 بمعدل 3.2%، وهو نفس مستوى التوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق. بينما تشير التوقعات الأولية إلى نمو الاقتصاد العالمي بمعدل 2.7% في عام 2023، وهو مستوى أقل من التوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق البالغة 2.9%، كما يوضح الجدول (1) والشكل (1).

الجدول (1)

تطور التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية، (2022-2023)
(%)

التغير في التوقعات الأولية (%)		التوقعات الأولية في نهاية الربع الثاني من عام 2022		التوقعات الأولية في نهاية الربع الثالث من عام 2022		
2023	2022	2023	2022	2023	2022	
(0.2)	-	2.9	3.2	2.7	3.2	العالم
(0.3)	(0.1)	1.4	2.5	1.1	2.4	الاقتصادات المتقدمة
-	(0.7)	1.0	2.3	1.0	1.6	الولايات المتحدة الأمريكية
(0.7)	0.5	1.2	2.6	0.5	3.1	منطقة اليورو
(0.2)	0.4	0.5	3.2	0.3	3.6	المملكة المتحدة
(0.1)	-	1.7	1.7	1.6	1.7	اليابان
(0.2)	(0.1)	4.6	3.3	4.4	3.2	الصين
-	(0.6)	6.1	7.4	6.1	6.8	الهند
(0.1)	1.1	1.1	1.7	1.0	2.8	البرازيل
1.2	2.6	(3.5)	(6.0)	(2.3)	(3.4)	روسيا

ملاحظة:

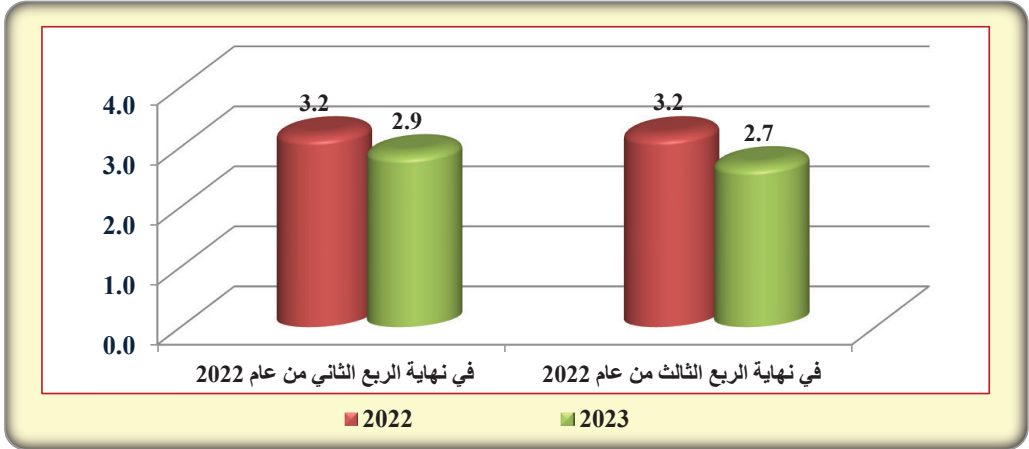
- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر 2022 ومستجدات آفاق الاقتصاد العالمي يوليو 2022.

الشكل (1)

التغير في التوقعات الأولية لمعدل نمو الاقتصاد العالمي، 2022 – 2023 (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر 2022 ومستجدات آفاق الاقتصاد العالمي يوليو 2022.

1. التطورات في الاقتصادات المتقدمة

تشير التوقعات الأولية في نهاية الربع الثالث من عام 2022 إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة في عام 2022 بمعدل 2.4%، وهو مستوى أقل من التوقعات الصادرة في نهاية الربع الثاني من نفس العام البالغة 2.5%. بينما تشير التوقعات الأولية إلى نمو الاقتصادات المتقدمة بمعدل 1.1% في عام 2023، وهو مستوى أقل مقارنة بالتوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق البالغة 1.4%، يعكس هذا الانخفاض في التوقعات إلى حد كبير انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير المتوقع خلال الربع الثاني من عام 2022 في الولايات المتحدة الأمريكية التي شهدت أيضاً تراجعاً في طلب المستهلكين والإنفاق على الاستثمار السكني. يأتي ذلك إلى جانب الآثار غير المباشرة للأزمة الروسية الأوكرانية، مع خفض حاد في توقعات نمو الاقتصادات الأوروبية الأكثر عرضة لانقطاع إمدادات الغاز الروسي.

2. التطورات في الاقتصادات النامية والناشئة

تختلف اتجاهات النمو على نحو متزايد في الاقتصادات النامية والناشئة، حيث انخفضت توقعات معدل نمو اقتصاد الصين خلال عامي 2022 و 2023 إلى 3.2% و 4.4% مقارنة بالتوقعات



في نهاية الربع السابق البالغة 3.3% و 4.6% على الترتيب، بسبب إجراءات الإغلاق والقيود على حركة التنقل المتكررة في بعض مناطق الصين والتي ترتبط بسياسة "Zero - COVID" وهو ما انعكس سلباً على النشاط الاقتصادي، إلى جانب أزمة قطاع العقارات المتفاقمة في الصين وما صاحبها من انخفاض في المبيعات والاستثمارات العقارية. كما يعكس انخفاض التوقعات بالنسبة للهند بصفة أساسية حدوث مزيد من التباطؤ في الطلب الخارجي.

وفي المقابل، يتوقع انكماش الاقتصاد الروسي في عامي 2022 و 2023 بشكل أقل من التوقعات السابقة، مما يعكس مرونة صادرات النفط الخام والطلب المحلي مع دعم أكبر للسياسة المالية والنقدية واستعادة الثقة في النظام المالي. وتم رفع التوقعات بالنسبة لمنطقة أمريكا الجنوبية والكاربيبي في عام 2022 نتيجة تحقيق تعافي أكبر من المتوقع في أداء اقتصاداتها الكبرى خلال النصف الأول من العام، بما في ذلك الاقتصاد البرازيلي.

ثانياً: التطورات في أسواق النفط العالمية

نستعرض فيما يلي أهم التطورات التي شهدتها أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية خلال الربع الثالث من عام 2022 والعوامل المؤثرة عليها. كما نتناول بالتحليل حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية.

1. التطورات في الأسعار الفورية والأجلة للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية

أ. الأسعار الفورية للنفط الخام

شهدت أسعار النفط الخام تراجعاً خلال الربع الثالث من عام 2022، وهو أول انخفاض فصلي لها منذ الربع الثاني 2020، متأثرة بتزايد عمليات البيع في أسواق العقود الآجلة التي تسببت في حدوث تقلبات مرتفعة، وسط تنامي حالة عدم اليقين حيال الاقتصاد العالمي وتوجه البنوك المركزية نحو رفع أسعار الفائدة لاحتواء التضخم المرتفع وهو من شأنه أن يبطئ النشاط الاقتصادي. إلى جانب ضعف الطلب في السوق الفورية، وتحديدًا في حوض المحيط الأطلسي، بسبب انخفاض هوامش التكرير وبدء موسم صيانة المصافي المفترض أن يبلغ ذروته خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 2022. كما أدى ارتفاع المخزونات النفطية التجارية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وارتفاع

انتاج النفط الخام الأمريكي إلى أعلى مستوى له منذ أبريل 2020، وتمديد القيود المرتبطة بسياسة Zero – Covid في بعض المدن الصينية، إلى زيادة الضغط الهبوطي على الأسعار. وبشكل عام، انخفض متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك في الربع الثالث من عام 2022 بمقدار 10.5 دولار/برميل، أو ما يعادل نحو 9.3% مقارنة بالربع السابق، ليتراجع عن أعلى مستوياته المسجلة منذ عام 2012 ويصل إلى 101.9 دولار/برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 29.3 دولار/برميل، أي ما يعادل نحو 40.4% بالمقارنة مع الربع المماثل من عام 2021. ويوضح **الجدول (2) والشكل (2)**، المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الفترة (2021 – 2022).

الجدول (2)

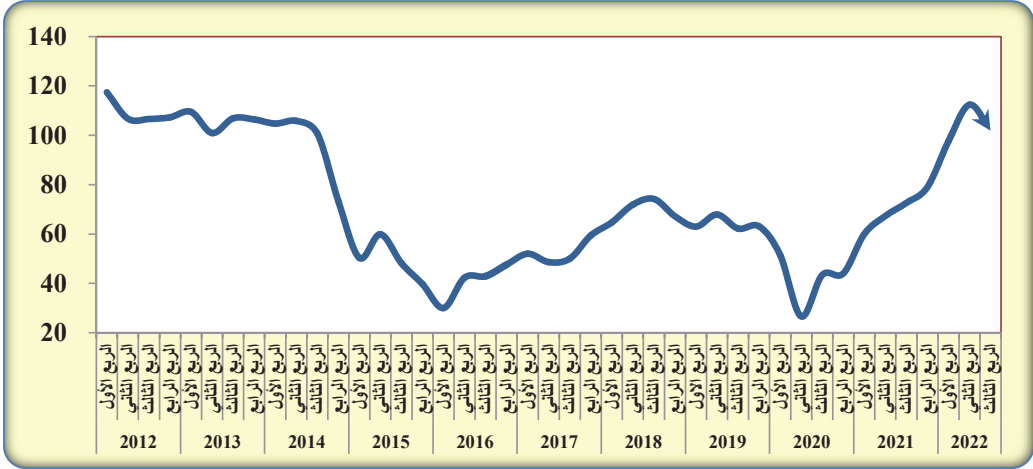
متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية، (2021 – 2022)، (دولار/برميل)

الخامات	2022		2021		التغير عن (دولار/برميل)	
	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث 2021	الربع الثاني 2022
سلة أوبك منها :	72.6	79.0	97.6	112.4	101.9	(10.5)
خليط الصحراء الجزائري	73.4	80.3	103.6	117.7	104.3	(13.4)
العربي الخفيف السعودي	73.5	79.7	97.7	113.7	104.4	(9.3)
مربان الاماراتي	72.3	79.8	97.3	110.7	98.8	(11.8)
خام التصدير الكويتي	73.3	79.8	97.8	113.8	103.9	(9.9)
السدره الليبي	71.9	78.4	100.7	114.2	101.9	(12.3)
البصرة العراقي	72.5	78.4	97.1	110.7	98.1	(12.6)
خامات اخرى :						
دبي	71.6	78.4	95.3	107.9	96.7	(11.2)
البحري القطري	73.5	80.1	97.7	113.0	104.4	(8.7)
برنت	73.4	79.7	101.1	113.7	100.7	(13.0)
خام غرب تكساس	70.6	77.4	94.5	108.7	91.9	(16.7)

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.



الشكل (2)
المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك، (2012- 2022)
(دولار/برميل)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

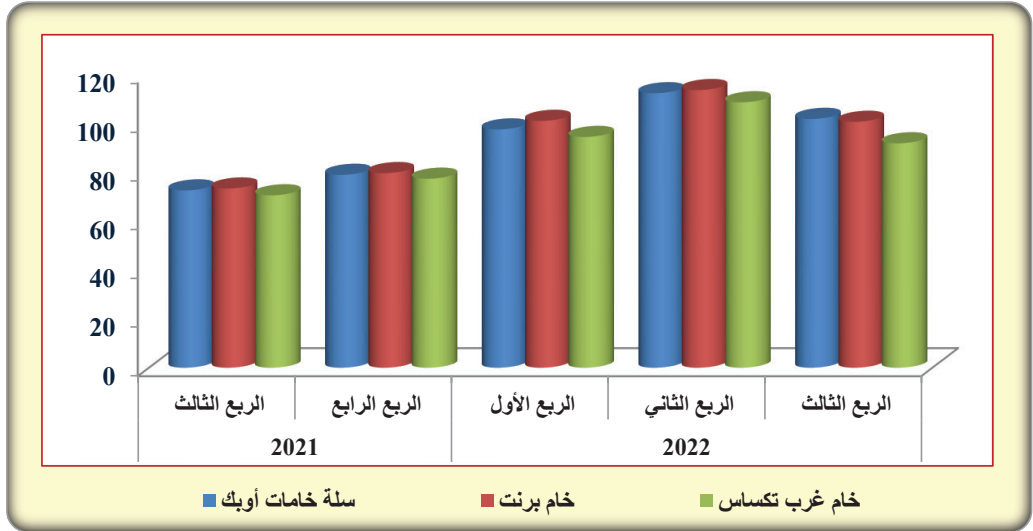
شهد الربع الثالث من عام 2022 تطورات في نمط فروقات الأسعار، تمثلت في تباين الفروقات بين متوسط أسعار النفط الخفيفة ذات المحتوى الكبريتي المنخفض والثقيلة عالية المحتوى الكبريتي. فعلى سبيل المثال، وصل الفرق بين متوسط سعر خام برنت (الأعلى جودة ممثلاً للنفوط الخفيفة) ومتوسط سعر خام دبي (ممثلاً للنفوط الثقيلة) إلى 4 دولار/برميل لصالح خام برنت خلال الربع الثالث من عام 2022 مقارنة بنحو 5.8 دولار/برميل خلال الربع السابق. في حين ارتفع متوسط سعر سلة خامات أوبك عن متوسط سعر خام برنت بواقع 1.2 دولار/برميل بالمقارنة مع 1.3 دولار/برميل لصالح خام برنت خلال الربع الثالث من عام 2022.

وتعزى تلك التطورات في مشهد فروقات الأسعار بدرجة كبيرة إلى انخفاض متوسط أسعار النفط الخام الرئيسية في العالم بدرجات متفاوتة خلال الربع الثالث من عام 2022 مقارنة بالربع السابق، حيث انخفض متوسط سعر خام دبي بنحو 11.2 دولار/برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ 96.7 دولار/برميل، وانخفض متوسط سعر خام برنت بنحو 13 دولار/برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ 100.7 دولار/برميل، كما انخفض متوسط سعر خام غرب تكساس بنحو 16.7 دولار/برميل مقارنة بالربع الثاني من عام 2022 ليبلغ 91.9 دولار/برميل.

ويتضح تطور فروقات الأسعار من الشكل (3) والجدول (2) المشار إليه سابقاً، الذي يبين المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك ونفوط الإشارة الرئيسية في العالم (الخام الأمريكي الخفيف، وخام برنت) خلال الفترة (2021- 2022).

الشكل (3)

المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس، (2021- 2022)
(دولار/برميل)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وقد انعكس التطور في الأسعار ونمط حركة فروقاتها خلال الربع الثالث من عام 2022 على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية التي سلكت ذات المسلك، حيث شهدت انخفاضاً في مستوياتها بالمقارنة مع الربع السابق، وبدرجات متفاوتة.

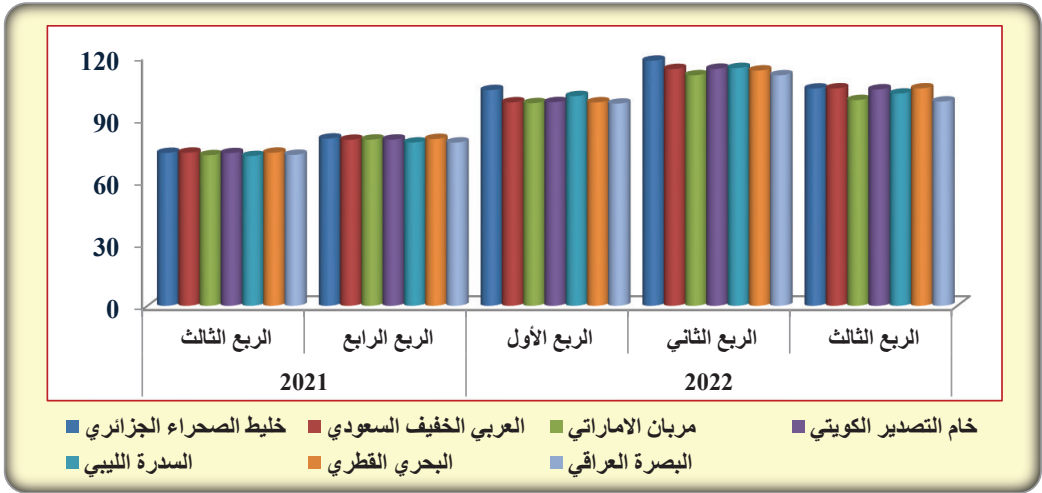
حيث انخفض متوسط سعر الخام العربي الخفيف السعودي بنسبة 8.1% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 104.4 دولار/برميل وهو مستوى مرتفع بنسبة 42% بالمقارنة مع الربع الثالث من عام 2021، وانخفض خام التصدير الكويتي بنسبة 8.7% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 103.9 دولار/برميل وهو مستوى مرتفع بنسبة 41.8% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي.



وفيما يخص الخامات العربية الأخرى، فقد انخفض خام مريان الإماراتي بنسبة 10.7% بالمقارنة مع الربع السابق ليلبلغ 98.8 دولار/برميل، مرتفعاً بنسبة 36.7% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. كما انخفض خام السدرة الليبي بنسبة 10.8% بالمقارنة مع الربع السابق ليلبلغ 101.9 دولار/برميل، مرتفعاً بنسبة 41.6% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وانخفضت أسعار كل من الخام الجزائري والخام البحري القطري والبصرة العراقي بنسبة 11.4% و 7.7% و 11.4% بالمقارنة مع الربع السابق لتصل إلى 104.3 دولار/برميل و 104.4 دولار/برميل و 98.1 دولار/برميل على التوالي، مرتفعة بنسبة 42% و 42% و 35.2% تبعاً بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. كما يوضح الشكل (4) الجدول (2) المشار إليه آنفاً.

الشكل (4)

المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الاعضاء، (2021- 2022)
(دولار/برميل)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ب. الأسعار الآجلة للنفط الخام

سجلت أسعار النفط الخام بالأسواق الآجلة (بورصة نيويورك التجارية Nymex و بورصة انتركونتيننتال ICE) خلال الربع الثالث من عام 2022 أكبر خسائر فصلية لها بالنسبة المئوية منذ بداية جائحة Covid - 19 في عام 2020، بلغت نحو 23% لخام برنت و 25% لخام غرب تكساس، لتصل إلى أدنى مستوياتها منذ شهر يناير 2022. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تنامي المخاوف بشأن

حدوث ركود اقتصادي عالمي محتمل من شأنه أن يضر بالطلب على الطاقة، وسط ضعف النشاط الصناعي في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وآسيا، ومع قيام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة إلى أعلى معدل لها منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008 للحد من التضخم، مما كان له دور في ارتفاع مؤشر الدولار الأمريكي إلى أعلى مستوى له منذ منتصف عام 2002، وأصبح النفط الخام أعلى تكلفة لحاملي العملات الأخرى. فضلاً عن محاولة إحياء الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015 وما يرتبط به من إمكانية عودة صادرات النفط الإيرانية إلى الأسواق، وقيود الإغلاق المتكررة والمرتبطة بجائحة فيروس كورونا في الصين.

وقد شهد الربع الثالث من عام 2022 استمرار تداول خام برنت في بورصة التبادل القاري في لندن (ICE) بدرجة أعلى من منافسه الخام الأمريكي القياسي غرب تكساس في بورصة (Nymex) منذ الربع الثاني من عام 2015. هذا وقد توسع متوسط الفروقات بينهما خلال الربع الثالث 2022 لتصل إلى 6.3 دولار/برميل، وهو مستوى مرتفع بالمقارنة مع 3.4 دولار/برميل في الربع السابق. يذكر في هذا السياق، أن العقود الآجلة لخام برنت تلقت دعماً من أساسيات السوق القوية في شمال غرب أوروبا وتزايد عمليات الشراء من المصافي الأوروبية التي تسعى لشراء الشحنات الفورية المتاحة لتعويض انخفاض تدفق النفط من روسيا إلى أوروبا. في الوقت نفسه، شكل كل من تراجع المخاوف بشأن الإمدادات في ظل السحب المستمر من مخزونات النفط الخام الاستراتيجية الأمريكية، وعلامات تباطؤ الطلب المحلي الأمريكي على الغازولين، وتنامي المخاوف حيال التوقعات الاقتصادية الأمريكية، ضغطاً هبوطياً على أسعار العقود الآجلة لخام غرب تكساس.

ج. أسعار بعض المنتجات النفطية

انعكس الانخفاض في أسعار النفط الخام على متوسط أسعار المنتجات النفطية المختلفة خلال الربع الثالث من عام 2022 في كافة الأسواق الرئيسية في العالم التي شهدت هي الأخرى انخفاضاً مقارنة بالربع السابق بنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج.

- أسعار الغازولين الممتاز

شهد متوسط سعر الغازولين الممتاز انخفاضاً في سوق سنغافورة خلال الربع الثالث من عام 2022 بنسبة 23.1% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 109.9 دولار/برميل، مشكلاً بذلك



ارتفاعاً بنسبة 31.7% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تزايد إمدادات الغازولين.

كما انخفض متوسط سعر الغازولين الممتاز في سوق الخليج الأمريكي بنسبة 21.5% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 133.1 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 35.6% على أساس سنوي. حيث تأثر سعر الغازولين سلباً بارتفاع مخزونات الغازولين الأمريكية خلال شهر يوليو 2022، وضعف الاستهلاك المحلي مع اقتراب نهاية موسم العطلات والقيادة الصيفي.

وانخفض متوسط سعر الغازولين الممتاز في سوق البحر المتوسط بنسبة 21% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 117.1 دولار/برميل، مشكلاً بذلك ارتفاعاً بنسبة 35.4% على أساس سنوي. وفي سوق روتردام انخفض متوسط السعر بنسبة 13.9% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 140.1 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 52.4% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ويعزى هذا الانخفاض إلى ارتفاع الإمدادات تزامناً مع زيادة معدلات تشغيل المصافي، وتراجع الصادرات عبر المحيط الأطلسي وإلى غرب أفريقيا، فضلاً عن توقع تراجع الطلب مع اقتراب موسم الصيف من نهايته.

وقد حققت سوق روتردام أعلى الأسعار من بين الأسواق الأربعة خلال الربع الثالث من عام 2022، تلتها سوق الخليج الأمريكي ثم سوق البحر المتوسط وسوق سنغافورة، كما يوضح الجدول (3) والشكل (5).

الجدول (3)

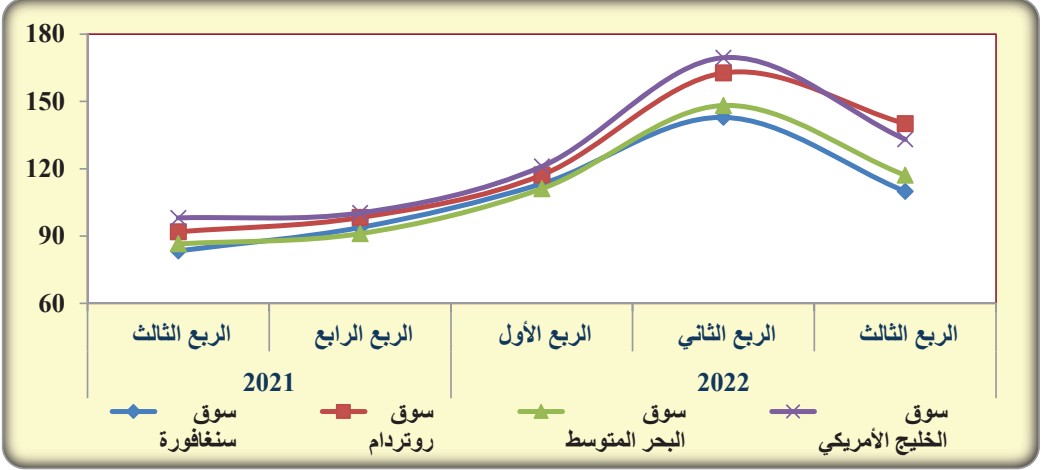
المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق الرئيسية، (2021-2022)
(دولار/ برميل)

السوق	الغازولين الممتاز	زيت الغاز	زيت الوقود
الربع الثالث 2021	سنغافورة روتريدام البحر المتوسط الخليج الامريكي	83.4 91.9 86.5 98.1	76.9 71.2 72.5 62.4
الربع الرابع	سنغافورة روتريدام البحر المتوسط الخليج الامريكي	89.4 77.7 79.6 67.5	79.5 80.8 80.5 75.6
الربع الأول 2022	سنغافورة روتريدام البحر المتوسط الخليج الامريكي	114.3 94.5 97.5 82.8	117.1 123.5 121.0 112.2
الربع الثاني	سنغافورة روتريدام البحر المتوسط الخليج الامريكي	149.9 99.5 106.0 93.0	159.3 161.0 156.5 143.3
الربع الثالث	سنغافورة روتريدام البحر المتوسط الخليج الامريكي	131.5 87.4 94.0 76.2	137.5 145.2 135.9 120.8
التغير عن (دولار/برميل)	الربع الثاني 2022	(33.0) (22.6) (31.1) (36.4)	(18.4) (12.1) (12.1) (16.8)
الربع الثالث 2021	سنغافورة روتريدام البحر المتوسط الخليج الامريكي	26.4 48.2 30.7 34.9	54.6 16.2 21.5 13.9

المصادر: - أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.



الشكل (5)
المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية، (2022-2021)
(دولار/برميل)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- أسعار زيت الغاز

سجلت أسعار زيت الغاز خلال الربع الثالث من عام 2022 مستويات أعلى من أسعار الغازولين في كل الأسواق العالمية باستثناء سوق الخليج الأمريكي، و أعلى من أسعار زيت الوقود في كل الأسواق العالمية بشكل عام. وقد استأثر **سوق روتردام** بأعلى متوسط لأسعار زيت الغاز وهو 145.2 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 9.8% بالمقارنة مع الربع السابق، وارتفاعاً بنسبة 79.8% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وتلتها **سوق سنغافورة** بمتوسط سعر 137.5 دولار/برميل بنسبة انخفاض 13.7% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة ارتفاع 73.1% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. ثم **سوق البحر المتوسط** بمتوسط سعر بلغ 135.9 دولار/برميل، منخفضاً بنسبة 13.2% بالمقارنة مع الربع السابق، ومرتفعاً بنسبة 68.8% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وأخيراً **سوق الخليج الأمريكي** بأدنى متوسط للأسعار وهو 120.8 دولار/برميل خلال الربع الثالث من عام 2022 بنسبة انخفاض بلغت 15.7% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة ارتفاع بلغت 59.7% على أساس سنوي.

- أسعار زيت الوقود

انخفض متوسط أسعار زيت الوقود في سوق سنغافورة خلال الربع الثالث من عام 2022 بنسبة 12.3% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 131.5 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 70.9% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وانخفض متوسط السعر في سوق البحر المتوسط بنسبة 11.4% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 94 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 29.7% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. كما انخفض متوسط سعر زيت الوقود في كلاً من سوق روتردام بنسبة 12.2% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 87.4 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 22.8% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي، وسوق الخليج الأمريكي بنسبة 18% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 76.2 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 22.2% على أساس سنوي.

2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الربع الثالث من عام 2022

ساد خلال الربع الثالث من عام 2022 العديد من العوامل التي كان لها تأثير مباشر أو غير مباشر على حركة أسعار النفط الخام، وهي كما يلي:

أ. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق

- الإمدادات النفطية العالمية

شهد إجمالي الإمدادات النفطية العالمية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي)¹ ارتفاعاً ملحوظاً بلغ نحو 2.1 مليون برميل/يوم خلال الربع الثالث من عام 2022، أي بنسبة 2.1% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 100.6 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 4.8 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام السابق. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع الإمدادات من دول الأمريكيتين (لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية)، وزيادة دول أوبك+ (من ضمنها روسيا) لإنتاجها الشهري، فضلاً عن ارتفاع الإمدادات من أمريكا الجنوبية وأوروبا، كما يوضح الجدول (4) والشكل (6).

¹ هي تلك الأجزاء من الغاز التي تستخلص كسوائل في أجهزة الفصل ومرافق الحقل أو وحدات معالجة الغاز، وتشمل على الإيثان والبروبان والبيوتان والبنتان ومكثفات أخرى.



بينما كان لا اضطرابات الإمدادات من بعض المناطق الرئيسية دوراً في الحد من هذا الارتفاع، حيث تأثرت الإمدادات من خط أنابيب Keystone الممتد من مقاطعة ألبرتا الكندية إلى المركز الأمريكي الرئيسي لتخزين النفط Cushing بسبب انقطاع الكهرباء، وانخفضت الإمدادات عبر اتحاد خطوط أنابيب بحر قزوين الذي يربط حقول النفط في كازاخستان بميناء Novorossiysk الروسي الواقع على البحر الأسود، وقامت أوكرانيا بتعليق مؤقت لتدفقات النفط الخام الروسية التي تمر عبر خط أنابيب Druzhba إلى بعض دول وسط أوروبا بسبب العقوبات المفروضة على رسوم النقل، كما حدث توقف مؤقت لإنتاج ثلاث منصات نفطية في خليج المكسيك الأمريكي بسبب تسرب من خطي أنابيب متصلين بها في ولاية Louisiana، وتسبب الإعصار Ian في توقف مؤقت لإمدادات النفط الخام في خليج المكسيك الأمريكي.

الجدول (4)

تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي (مليون برميل/يوم)

إجمالي الإمدادات العالمية	دول خارج أوبك	دول أوبك	
95.8	63.6	32.2	الربع الثالث 2021
97.9	64.9	33.0	الربع الرابع
99.1	65.3	33.8	الربع الأول 2022
98.5	64.5	34.0	الربع الثاني
100.6	65.8	34.8	الربع الثالث*
2.1	1.3	0.8	التغير عن الربع الثاني 2022
4.8	2.2	2.6	(مليون ب/ي) الربع الثالث 2021

* بيانات تقديرية.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (6)

التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، (2021-2022)
(مليون برميل/ يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- إمدادات دول أوبك

ارتفعت الإمدادات النفطية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي) لدول أوبك خلال الربع الثالث من عام 2022 بمقدار 856 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 2.5% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى حوالي 34.8 مليون برميل/يوم، مرتفعة بنحو 2.6 مليون برميل/يوم أي بنسبة 8.2% مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي. أما فيما يخص حصة دول أوبك من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية خلال الربع الثالث من عام 2022، فقد ارتفعت إلى 34.6%، وهو مستوى أعلى من الحصة البالغة 34.5% خلال الربع السابق، وأعلى من الحصة المحققة خلال الربع المماثل من العام الماضي والبالغة 33.6%، كما يوضح الشكل (7) والجدول (4) المشار إليه آنفاً.

هذا وقد ارتفعت امدادات دول أوبك من النفط الخام فقط خلال الربع الثالث من عام 2022 بمقدار 856 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى نحو 29.4 مليون برميل/يوم، مرتفعة بنحو 2.5 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. بينما استقرت إمدادات دول



أوبك من سوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية عند نفس المستوى المحقق خلال الربع السابق وهو 5.39 مليون برميل/يوم.

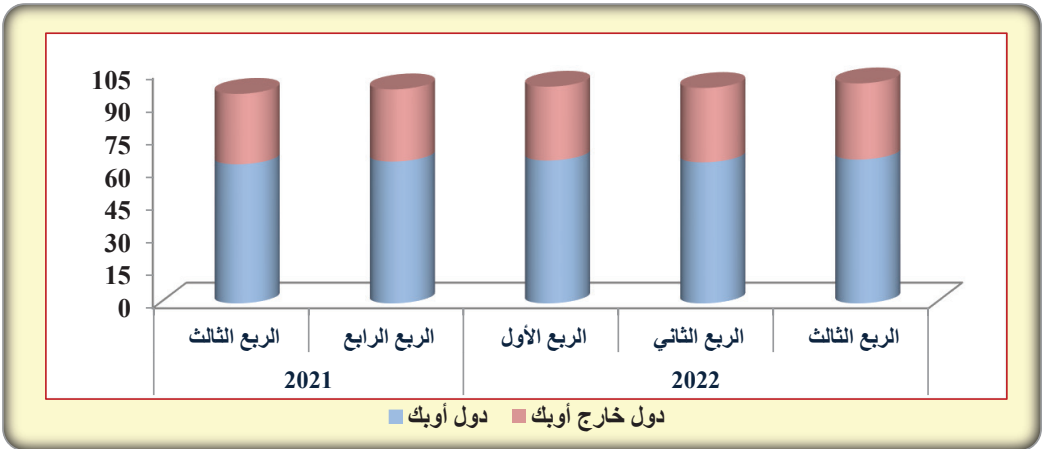
ويعزى ارتفاع امدادات دول أوبك بشكل رئيسي إلى قرار مجموعة دول أوبك+ تعديل مستوى إنتاجها الشهري المعتمد بالزيادة بمقدار 648 ألف ب/ي في شهري يوليو وأغسطس 2022، وبمقدار 100 ألف ب/ي في شهر سبتمبر 2022. يأتي ذلك إلى جانب تعافي امدادات دولة ليبيا عقب رفع حالة القوة القاهرة واستئناف الإنتاج في كافة الحقول النفطية، والارتفاع النسبي في إنتاج إيران.

- إمدادات دول خارج أوبك

ارتفع إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال الربع الثالث من عام 2022 بنحو 1.3 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 2% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 65.8 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 2.2 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 3.4% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الشكل (7) والجدول (4) المشار إليه سابقاً.

الشكل (7)

التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية، (2021-2022)
(مليون برميل/يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ويعزى الارتفاع في إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال الربع الثالث من عام 2022 بشكل رئيسي إلى ارتفاع الإمدادات من دول الأمريكيتين وأوروبا، وارتفاع إنتاج دول أوبك+ غير الأعضاء في منظمة أوبك تماشياً مع آلية الزيادة الشهرية في الإنتاج.

وبالنسبة لإمدادات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية²، ارتفعت إمدادات دول الأمريكيتين خلال الربع الثالث من عام 2022، تزامناً مع استمرار تعافي إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي غير التقليدي، ليلعب نحو 19.19 مليون برميل/يوم، مشكلاً ارتفاعاً بمقدار 360 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق. هذا وقد ارتفع معدل إنتاج النفط الخام الأمريكي خلال الأسبوع المنتهي في الخامس من شهر أغسطس 2022 إلى 12.2 برميل/يوم وهو أعلى مستوى له منذ نهاية شهر أبريل 2020، مقرباً من المستوى القياسي المحقق في عام 2019 البالغ 12.3 مليون برميل/يوم، وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

وهنا تجدر الإشارة إلى تباطؤ وتيرة تعافي إنتاج النفط الأمريكي، حيث رفعت شركات الطاقة الأمريكية عدد حفارات النفط العاملة بمقدار 9 حفارات فقط خلال الربع الثالث من عام 2022 مقارنة بزيادة بلغت 62 حفارة خلال الربع السابق، ليصل إجماليها إلى 604 حفارة، وهو مستوى مرتفع بنسبة 41% على أساس سنوي، وفقاً لبيانات شركة Baker Hughes الأمريكية. حيث كان لتركيز منتجي النفط الأمريكي على تأمين المعدات والعمالة المحدودة وسط ارتفاع التضخم وما يرتبط به من زيادة في تكاليف التشغيل، دوراً في حدوث هذا التباطؤ.

هذا ويذكر أن إنتاج النفط الخام الأمريكي قد تأثر سلباً، وبشكل مؤقت، بتوقف عمل 3 منصات نفطية في خليج المكسيك الأمريكي طاقتها الإنتاجية 410 ألف ب/ي بسبب تسرب من خطي أنابيب متصلين بها في ولاية Louisiana خلال شهر أغسطس، والإعصار Ian الذي تسبب في توقف نحو 158 ألف ب/ي من إنتاج النفط الخام في خليج المكسيك الأمريكي في أواخر شهر سبتمبر 2022.

² تضم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عضويتها كل من: النمسا، أستراليا، بلجيكا، كندا، تشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، المجر، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبية، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.



كما ارتفعت إمدادات كندا النفطية خلال الربع الثالث من عام 2022، لتصل إلى حوالي 5.7 مليون برميل/يوم خلال شهر أغسطس، ويأتي ذلك على خلفية الإنهاء الجزئي للصيانة الموسمية للحقول التي كانت سبباً رئيسياً في تراجع الإنتاج خلال الربع السابق.

وشهدت إمدادات المكسيك النفطية ارتفاعاً نسبياً خلال الربع الثالث من عام 2022 مسجلة مستوى بلغ نحو 2 مليون برميل/يوم، بدعم من ارتفاع إنتاج سوائل الغاز الطبيعي من حقول المتكثفات وتعزيز إنتاج النفط في حقلي Amoca و Mitzon. يذكر أن المكسيك تخطط لوقف صادرات النفط الخام في عام 2023 في إطار استراتيجية تستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في سوق الوقود المحلي، حيث أشارت شركة PEMEX إلى أنها ستخفض صادرات النفط الخام خلال العام الحالي 2022 بأكثر من النصف لتصل إلى 435 ألف برميل/يوم، قبل التخليص التدريجي من الصادرات في العام القادم.

وارتفعت الإمدادات النفطية لدول أوروبا خلال الربع الثالث من عام 2022 لتصل إلى نحو 3.62 مليون برميل/يوم. حيث ارتفع إنتاج النفط الخام في النرويج بدعم من إنتهاء الصيانة الموسمية المبكرة في عدد من الحقول البحرية، ومن المخطط بدء الإنتاج في المرحلة الثانية من تطوير حقل Johan Sverdrup خلال الربع الأخير من عام 2022. في حين لا تزال الإمدادات النفطية في المملكة المتحدة متأثرة سلباً بانخفاض مستويات الاستثمار، وتأخر تنفيذ المشروعات الجديدة المرتبط بجائحة فيروس كورونا، مع تراجع أداء حقول النفط الناضجة.

أما فيما يخص دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فقد ارتفعت الإمدادات من دول أمريكا اللاتينية بنحو 220 ألف برميل/يوم خلال الربع الثالث من عام 2022. يأتي ذلك تزامناً مع ارتفاع إنتاج النفط الخام في البرازيل إلى أعلى مستوى له منذ شهر أبريل 2022، عقب إنتهاء بعض عمليات الصيانة الموسمية في الحقول البحرية.

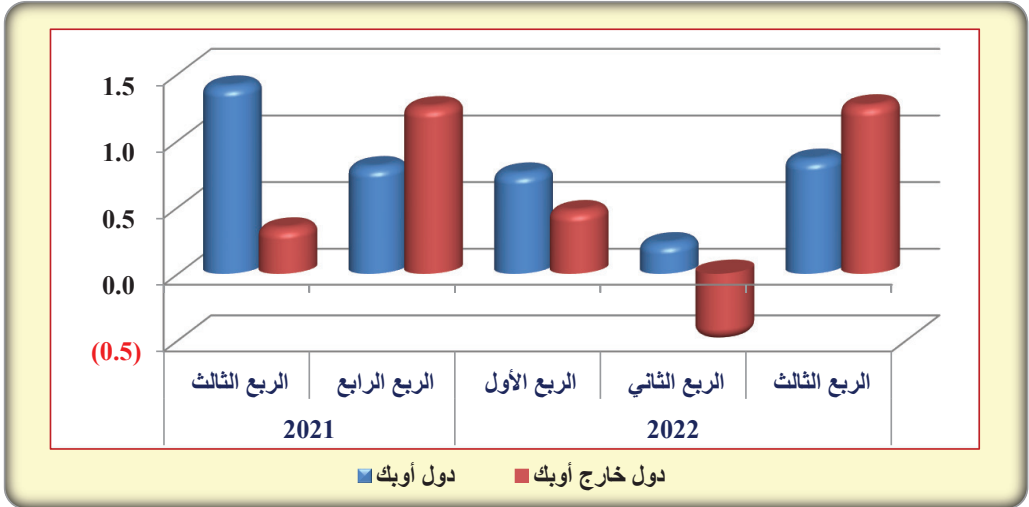
بينما انخفضت إمدادات الصين النفطية بنحو 60 ألف ب/ي خلال الربع الثالث من عام 2022 لتصل إلى 4.44 مليون ب/ي، ومن المتوقع أن يتم تعويض معدلات انخفاض الإنتاج الطبيعية في عام 2022 من خلال استثمارات شركات النفط الوطنية الصينية في المشروعات الجديدة، والآبار الإضافية ومشروعات تطوير حقول النفط والاستخلاص المعزز لإنتاجه. وفي هذا السياق،

يذكر أن شركة الصين الوطنية للنفط البحري قد سبق وأن أعلنت عن استثمارات قيمتها 13 مليار دولار لتعزيز إمدادات النفط والغاز، تهدف بالدرجة الأساس إلى تجنب تكرار أزمة الطاقة التي واجهتها الصين في عام 2021.

وتزامناً مع قرارات دول أوبك+ بشأن تعديل مستوى إنتاجها الشهري بالزيادة، ارتفعت إمدادات روسيا النفطية بنحو 280 ألف ب/ي خلال الربع الثالث من عام 2022 لتصل إلى نحو 10.91 مليون برميل/يوم، في حين كان لتداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية المتصاعدة دوراً في الحد من هذا الارتفاع. كما تراجع الإمدادات النفطية من باقي مجموعة دول أوراسيا (بما في ذلك كازاخستان وأذربيجان) بشكل طفيف بلغ نحو 40 ألف برميل/يوم مقارنة مع الربع السابق.

ويوضح الشكل (8) معدلات التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية العالمية خلال الفترة (2021-2022).

الشكل (8)
التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية العالمية، (2021-2022)
(مليون برميل/ يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.



- إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية³، وتطور عدد الحفارات العاملة

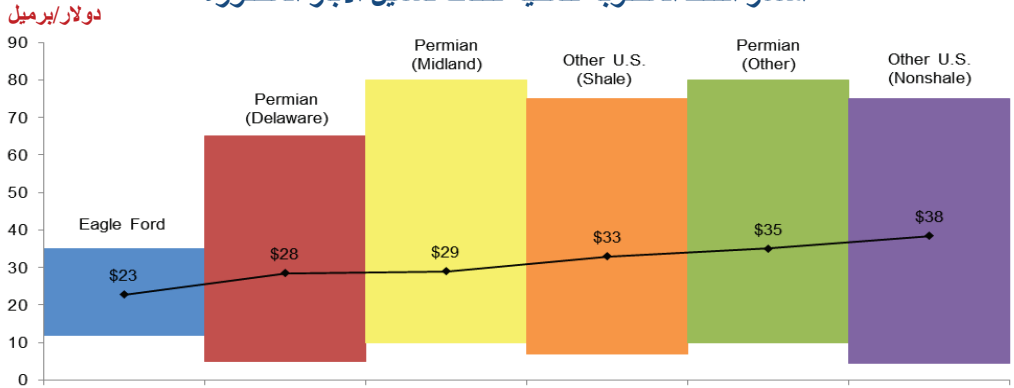
ارتفع متوسط إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري خلال الربع الثالث من عام 2022، وإن كان بشكل أقل من المتوقع، بلغ 269 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 3.2% مقارنة بمستويات الربع السابق، ليصل إلى 8.710 مليون برميل/يوم وهو أعلى مستوى مسجل له منذ الربع الأول من عام 2020، مرتفعاً بمقدار 528 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 6.5% على أساس سنوي. والجدير بالذكر أن إنتاج النفط الصخري شكل نحو 72% من إجمالي إنتاج النفط الخام الأمريكي الذي بلغ 12.1 مليون برميل/يوم خلال نفس الفترة وفقاً لتقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

ويعزى تباطؤ تعافي إنتاج النفط الصخري الأمريكي خلال الربع الثالث من عام 2022 إلى انخفاض أسعار النفط الخام، واستمرار التزام عدد كبير من الشركات المنتجة بالانضباط الرأسمالي وتخفيض الديون وسداد مستحقات المساهمين مع تحول تركيزها نحو الاحتفاظ بغطاء على الإنتاج، بدلاً من دعم الاستثمار في عمليات حفر جديدة. يأتي ذلك إلى جانب أسباب أخرى مثل مستويات التضخم المرتفعة وما يرتبط بها من زيادة في تكاليف الإنتاج، ومحدودية توفر المعدات والعمالة، وقضايا سلاسل التوريد التي تواجه صناعة النفط الصخري الأمريكي.

ووفقاً لأحدث استطلاع تم إجرائه في شهر أكتوبر 2022 يتراوح سعر خام غرب تكساس الذي تحتاجه شركات الطاقة لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة ما بين 23 دولار/برميل في منطقة Eagle Ford و 38 دولار/برميل في مناطق أخرى، كما يوضح الشكل التالي.

³ يمثل إنتاج سبع مناطق رئيسية في إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وهي مناطق، Bakken، Eagle Ford، Haynesville، Niobrara، Permian، Appalachia وتضم (Utica and Marcellus)، بالإضافة إلى منطقة Anadarko التي أصبحت هدفاً للعديد من منتجي النفط الصخري والغاز الصخري خلال الأعوام الأخيرة.

أسعار النفط المطلوبة لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة



المصدر: بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بمقاطعة Dallas، أكتوبر 2022.

في حين تحتاج تلك الشركات إلى سعر يتراوح ما بين 48 إلى 69 دولار/برميل لحفر بئر جديد مربح. في هذا السياق، فإن الشركات الكبيرة (التي يبلغ إنتاجها من النفط الخام 10 آلاف ب/ي أو أكثر) تحتاج إلى 49 دولار/برميل في المتوسط، بينما تحتاج الشركات الصغيرة (التي يبلغ إنتاجها من النفط الخام أقل من 10 آلاف ب/ي) إلى متوسط 59 دولار/برميل، كما يوضح الشكل التالي.

أسعار النفط المطلوبة لحفر بئر جديد مربح



المصدر: بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بمقاطعة Dallas، أكتوبر 2022.

أما فيما يخص متوسط عدد الحفارات العاملة خلال الربع الثالث من عام 2022، فقد ارتفع بمقدار 27 حفارة مقارنة بمستويات الربع السابق، ليصل إلى 672 حفارة وهو أعلى مستوى له منذ الربع الأول 2020، مرتفعاً بمقدار 223 حفارة على أساس سنوي. يذكر أن عدد الحفارات العاملة قد



تراجع خلال شهر سبتمبر 2022، وذلك للمرة الأولى منذ شهر أغسطس 2020، وهو مؤشر مبكر للإنتاج المستقبلي. كما يوضح الجدول (5) والشكل (9).

الجدول (5)

متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة،
(2021-2022)

عدد الحفارات العاملة (حفارة)	إمدادات النفط الصخري (مليون برميل/يوم)	
449	8.182	الربع الثالث 2021
500	8.359	الربع الرابع
571	8.206	الربع الأول 2022
645	8.441	الربع الثاني
672	8.710	الربع الثالث*
27	0.269	الربع الثاني 2022
223	0.528	الربع الثالث 2021

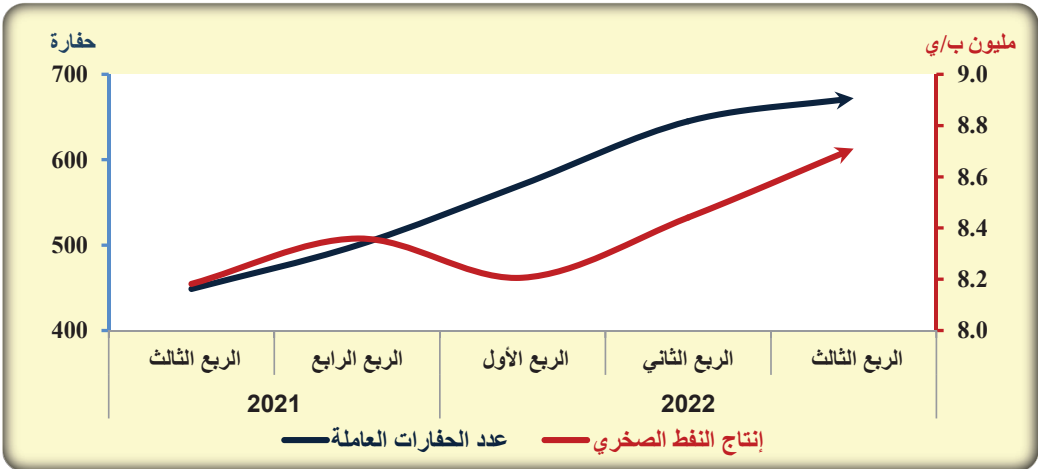
*بيانات تقديرية

ملاحظة: - الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر: EIA, Drilling Productivity Report for key tight oil and shale gas regions, Various Issues

الشكل (9)

متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة،
(2021-2022)



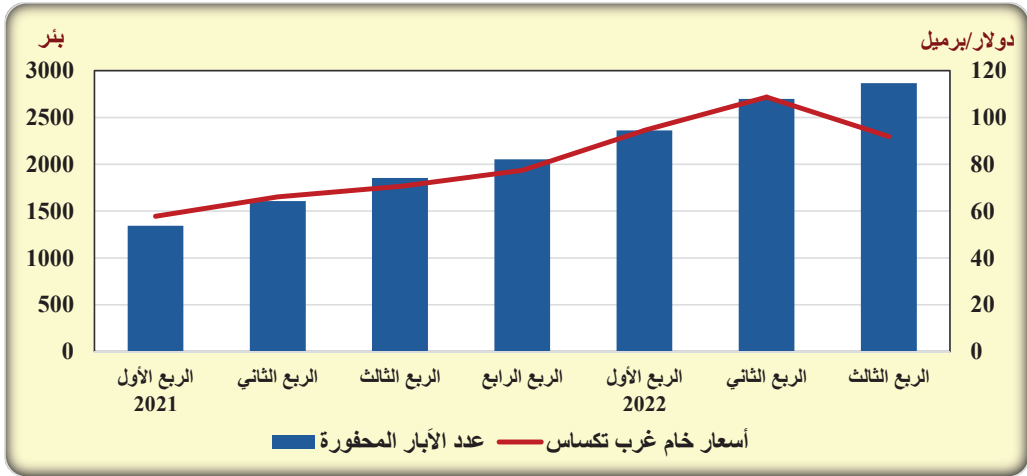
المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، أعداد مختلفة.

- الآبار المحفورة (المكتملة وغير المكتملة) من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية

ارتفع إجمالي عدد آبار النفط الصخري والغاز الصخري المحفورة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الثالث من عام 2022 وهو الارتفاع الفصلي الثامن له على التوالي، غير أنه سجل أدنى وتيرة نمو فصلي منذ الربع الرابع من عام 2020 بلغت 168 بئر أو 6.2% مقارنة بمستويات الربع السابق، ليصل إلى 2866 بئر، مرتفعاً بمقدار 1011 بئراً على أساس سنوي. يأتي ذلك تزامناً مع انخفاض أسعار خام غرب تكساس والتي عادة ما ترتبط بدورها بعلاقة طردية مع عدد الآبار المحفورة، كما يوضح الشكل (10).

الشكل (10)

تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، خلال الفترة (2021-2022)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، أعداد مختلفة.

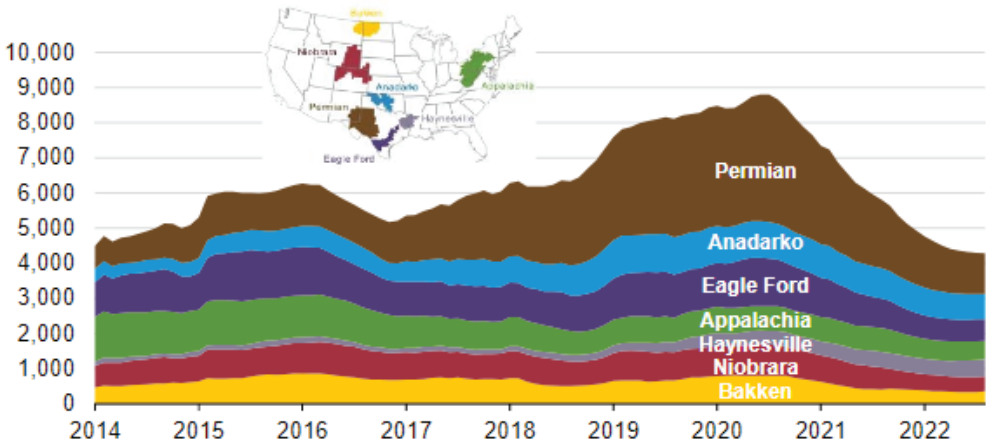
الجدير بالذكر، أن النسبة الأكبر من الآبار المحفورة مكتملة الإنجاز، والتي تعرف بالآبار المحفورة المكتملة، وهي ترتبط بعلاقة طردية مع متوسط أسعار النفط الخام، أما النسبة الباقية من الآبار المحفورة لا يتم استكمالها "Drilled but uncompleted (DUCs)" إلا عند وصول أسعار النفط إلى مستويات مناسبة لمنتجي النفط والغاز الصخري وتعرف بالآبار غير المكتملة. وتزامناً مع انخفاض أسعار النفط الخام، تشير التقديرات الأولية إلى تباطؤ الارتفاع الفصلي في إجمالي عدد



الأبار المحفورة المكتملة من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الثالث من عام 2022 إلى 9 آبار فقط مقارنة بالربع السابق الذي شهد ارتفاعاً بمقدار 100 بئر، ليصل إلى 2908 بئراً وهو أعلى مستوى له منذ الربع الأول من عام 2020.

في حين تشير التقديرات الأولية إلى إنخفاض الإجمالي التراكمي لعدد الآبار المحفورة غير المكتملة من النفط الصخري والغاز الصخري في نهاية الربع الثالث من عام 2022 بنحو 42 بئراً، مقارنة بنهاية الربع السابق، ليلعب عددها 4333 بئر، وهو أدنى مستوى مسجل منذ بدء تسجيل تلك البيانات في نهاية عام 2013، منخفضاً بنحو 1280 بئراً مقارنة بالربع المماثل من عام 2021. ويشير هذا الانخفاض الملحوظ إلى استمرار حالة عدم اليقين في السوق ومحدودية الوصول إلى رأس المال الاستثماري الجديد، مع تركيز الشركات المنتجة على استكمال الآبار بدلاً من حفر آبار جديدة، وهو ما حد نمو إنتاج النفط الأمريكي، وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية التي تظهر أحدث بياناتها انخفاض عدد الآبار المحفورة غير المكتملة في كل من مناطق Eagle Ford و Bakken و Appalachia إلى أدنى مستوياتها المسجلة على الإطلاق، وانخفاضها في حوض Permian إلى أدنى مستوياتها منذ سبتمبر 2016، وانخفاضها في منطقة Anadarko إلى أدنى مستوياتها منذ شهر يوليو 2017، كما يوضح الشكل التالي:

عدد الآبار المحفورة غير المكتملة في المناطق الرئيسية لإنتاج النفط الصخري الأمريكي (يناير 2014 – سبتمبر 2022)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، أعداد مختلفة.

- الطلب العالمي على النفط

ارتفع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثالث من عام 2022 بنحو 0.9 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق، أي بنسبة 1%، ليصل إلى 99.3 مليون ب/ي، مشكلاً بذلك ارتفاعاً بحوالي 1.7 مليون ب/ي، أي بنسبة 1.8% على أساس سنوي. يعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع الطلب في كل من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (لا سيما في أوروبا)، ودول منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، والصين. في حين كان لتراجع الطلب على النفط في كل من الهند، وباقي الدول الآسيوية، ودول أوراسيا (باستثناء روسيا)، دوراً في الحد من ارتفاع الطلب العالمي على النفط، كما يوضح الجدول (6) والشكل (11).

(6) الجدول

تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، (2021-2022)
(مليون برميل/يوم)

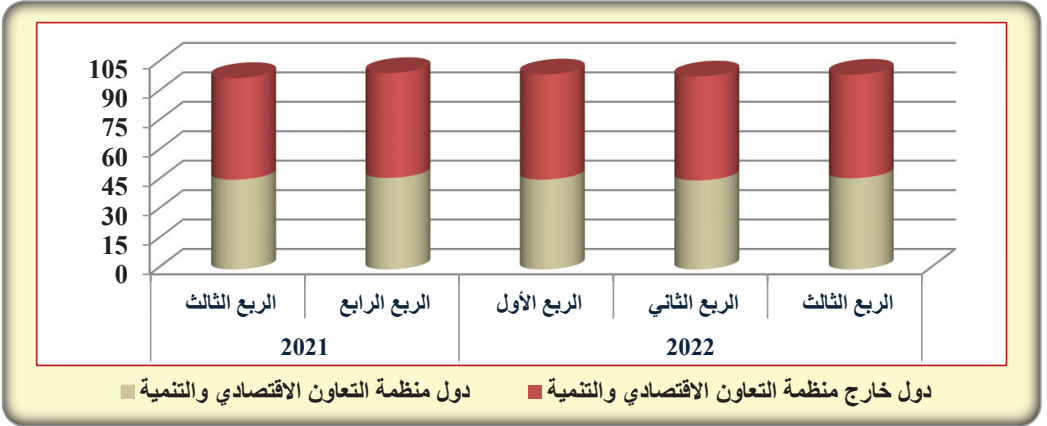
إجمالي الطلب العالمي	دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	
97.6	51.8	45.8	الربع الثالث 2021
100.1	53.4	46.7	الربع الرابع
99.4	53.6	45.8	الربع الأول 2022
98.4	53.0	45.4	الربع الثاني
99.3	52.8	46.5	الربع الثالث*
0.9	(0.2)	1.1	التغير عن الربع الثاني 2022
1.7	1.0	0.7	الربع الثالث 2021 (مليون ب/ي)

*بيانات تقديرية

المصادر: أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.



الشكل (11)
التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط، (2022-2021)
(مليون برميل/ يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وفيما يلي بيان للتطورات التي شهدتها مستويات الطلب على النفط لكل مجموعة من

المجموعات الدولية على حدة خلال الربع الثالث من عام 2022:

- الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

ارتفع طلب مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على النفط خلال الربع الثالث

من عام 2022 بنحو 1.1 مليون برميل/ يوم، أي بنسبة 2.4% مقارنة بالربع الثاني من عام 2022،

ليصل إلى نحو 46.5 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 700 ألف ب/ي، أي بنسبة 1.6%

مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وضمن مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ارتفع طلب دول الأمريكيتين خلال

الربع الثالث من عام 2022 بمقدار 120 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى حوالي

25.1 مليون ب/ي. ويعزى ذلك الارتفاع بشكل رئيسي إلى تعافي الطلب على النفط في الولايات

المتحدة الأمريكية بنحو 170 ألف ب/ي، مقابل تراجع في كندا والمكسيك بنحو 50 ألف ب/ي.

في هذا السياق، استمر ضعف الطلب الأمريكي على النفط خلال شهر يوليو 2022

متأثراً بمستويات التضخم المرتفعة التي كان لها دوراً رئيسياً في تراجع القوة الشرائية للمستهلكين.

يأتي ذلك قبل أن يتحسن الطلب الأمريكي على النفط خلال شهري أغسطس وسبتمبر 2022، إلا أنه

ظل أقل من مستوياته المسجلة في عام 2021، يأتي ذلك بدعم من تعافي الطلب المحلي على الغازولين والديزل ووقود الطائرات، خلال موسم القيادة الصيفي، عقب تراجع أسعار الوقود عن مستوياتها القياسية المسجلة خلال الربع الثاني من عام 2022.

كما ارتفع الطلب في دول أوروبا خلال الربع الثالث من عام 2022 بشكل ملحوظ بلغ حوالي 670 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 14.1 مليون ب/ي. حيث كان لإنهاء قيود السفر في مختلف الدول الأوروبية دوراً في تعافي حركة السفر الدولي بشكل ملحوظ، ومن ثم زيادة الطلب على وقود الطائرات. يأتي ذلك إلى جانب تركيز دول أوروبا على تحقيق أمن الطاقة في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية، مع اقتراب موسم الشتاء. حيث تظهر بيانات شركة Vortexa لتتبع شحنات الطاقة، ارتفاع واردات دول أوروبا (باستثناء تركيا) إلى أكثر من 8.46 مليون ب/ي في شهر سبتمبر 2022، وهو أعلى مستوى مسجل منذ شهر يناير 2020.

وارتفع طلب دول آسيا/المحيط الهادئ بنحو 320 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 7.3 مليون ب/ي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى زيادة الطلب على المواد الأولية المستخدمة في صناعة البتروكيماويات، وتحسن النشاط الاقتصادي، واستمرار تعافي الطلب على وقود الطائرات والغازولين والديزل وسط تحسن ملحوظ في حركة التنقل والسفر الجوي. كما يوضح الجدول (7).

الجدول (7)

تطور الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2021-2022)
(مليون برميل/ يوم)

إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	دول آسيا/ المحيط الهادئ	دول أوروبا	دول الأمريكيتين		
45.8	7.1	13.9	24.8	الربع الثالث	2021
46.7	7.8	13.9	25.0	الربع الرابع	
45.8	7.9	13.2	24.8	الربع الأول	2022
45.4	7.0	13.4	25.0	الربع الثاني	
46.5	7.3	14.1	25.1	الربع الثالث*	
1.1	0.3	0.7	0.1	الربع الثاني	2022
0.7	0.2	0.2	0.3	الربع الثالث	2021

* بيانات تقديرية.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.



- الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

انخفض طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على النفط خلال الربع الثالث من عام 2022 بنحو 210 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 0.4% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 52.8 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 1 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 1.8% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وضمن تلك الدول، ارتفع الطلب على النفط في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا خلال الربع الثالث من عام 2022 بنحو 440 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 12.7 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 330 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. هذا وقد ارتفع طلب الدول العربية على النفط بنحو 200 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى حوالي 7.3 مليون برميل/يوم، أي ما يشكل نحو 13.8% من إجمالي طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الربع الثالث من عام 2022، مرتفعاً بنحو 500 ألف برميل/يوم على أساس سنوي، ويأتي ذلك بدعم من ارتفاع الطلب في قطاع توليد الطاقة خلال فصل الصيف الحار، واستمرار تحسن حركة التنقل خلال موسم السفر والعطلات الصيفية عقب إنهاء القيود المرتبطة بجائحة فيروس كورونا. في حين ارتفع طلب الدول الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بنحو 240 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى حوالي 5.4 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 170 ألف برميل/يوم على أساس سنوي.

وفيما يخص طلب الدول الآسيوية فقد شهد انخفاضاً خلال الربع الثالث من عام 2022 بلغ نحو 620 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 28.4 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 0.9 مليون برميل/يوم مقارنة بنظيره المسجل خلال العام الماضي.

ارتفع الطلب الصيني، الذي يُعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الآسيوي وقاطرة التعافي في السوق المذكورة بشكل نسبي بلغ 130 ألف برميل/يوم أو بنسبة 0.9% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 14.7 مليون برميل/يوم خلال الربع الثالث من عام 2022. في هذا السياق، تأثر الطلب الصيني على النفط سلباً خلال شهري يوليو وأغسطس 2022، بتوسع القيود والإجراءات المرتبطة بسياسة Zero – Covid الذي كان له دور في تباطؤ النشاط الاقتصادي، وانخفاض حركة التنقل

ونشاط شركات الطيران وما يرتبط بذلك من تراجع في الطلب على الغازولين ووقود الطائرات، وضعف طلب مصافي التكرير التي تراجعت معدلات تشغيلها في شهر يوليو 2022 إلى أدنى مستوى لها منذ شهر مارس 2020. كما تآثر الطلب الصيني سلباً بفرض قيود على استهلاك الطاقة بالمناطق الجنوبية الغربية في الصين وسط تساؤل إنتاج الطاقة الكهرومائية وزيادة الطلب على الكهرباء خلال فترة جفاف وموجة طقس حار طويلة. يأتي ذلك قبل أن يتعافى الطلب الصيني على النفط خلال شهر سبتمبر 2022 بدعم من التخفيف التدريجي لعمليات الإغلاق، وزيادة الطلب على الديزل المرتبطة بالارتفاع الموسمي في نشاط البناء، وبيادر التحسن في الطلب على المواد الأولية المستخدمة في صناعة البتروكيماويات، وخطط زيادة الإنتاج في مصافي التكرير الحكومية.

أما بالنسبة للاقتصاد الهندي، المحرك الآخر لنمو الاقتصاد الآسيوي، فقد انخفض **الطلب الهندي** على النفط خلال الربع الثالث من عام 2022 بنحو 210 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 5 مليون برميل/يوم. يعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى الأمطار الموسمية الغزيرة التي أثرت بشدة على النشاط الاقتصادي (لا سيما نشاط البناء والنشاط الزراعي) وتسببت في تباطؤ حركة التنقل.

ومن جهة أخرى، ارتفع الطلب على النفط في **دول أمريكا اللاتينية** خلال الربع الثالث من عام 2022 بنحو 190 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 6.6 مليون برميل/يوم. وفي هذا السياق، ارتفع الطلب في **البرازيل** بنحو 50 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 2.9 مليون برميل/يوم، تزامناً مع تحسن النشاط الصناعي والاقتصادي، واستمرار انتعاش الحركة الجوية وما يرتبط به من ارتفاع في الطلب على وقود الطائرات. كما ارتفع طلب دول أمريكا اللاتينية الأخرى بنحو 140 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى حوالي 3.7 مليون ب/ي، مدفوعاً بشكل رئيسي بتعافي النشاط الاقتصادي.

وشهد طلب **دول أوراسيا (Eurasia)** على النفط انخفاضاً خلال الربع الثالث من عام 2022 بلغ نحو 100 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 4.5 مليون ب/ي. حيث ارتفع **طلب روسيا** على النفط بمقدار 30 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى حوالي 3.5 مليون ب/ي،



بينما انخفض الطلب على النفط في باقي دول أوراسيا بنحو 130 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، تزامناً مع التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في شرق أوروبا، كما يوضح الجدول (8).

الجدول (8)

تطور الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2021-2022)
(مليون برميل/يوم)

التغير عن (مليون ب/ي)		2022		2021			
الربع الثالث 2021	الربع الثاني 2022	الربع الثالث*	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	
0.5	0.2	7.3	7.1	7.0	6.8	6.8	الدول العربية :
0.5	0.2	6.2	6.0	5.9	5.7	5.7	الدول الأعضاء
-	-	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	باقي الدول العربية
(0.2)	0.2	5.4	5.2	5.6	5.6	5.6	دول أخرى في الشرق الأوسط وأفريقيا
0.3	0.4	12.7	12.3	12.6	12.4	12.4	إجمالي الشرق الأوسط وأفريقيا
0.9	(0.6)	28.4	29.0	29.0	28.9	27.5	الدول الآسيوية
0.1	0.1	14.7	14.6	14.7	15.2	14.6	منها: الصين
0.4	(0.2)	5.0	5.2	5.2	5.0	4.6	الهند
0.4	(0.5)	8.7	9.3	9.1	8.6	8.3	الدول الأخرى
0.1	0.2	6.6	6.4	6.3	6.3	6.5	دول أمريكا اللاتينية
0.3	0.05	2.9	2.8	2.8	2.7	2.6	منها: البرازيل
(0.2)	0.1	3.7	3.6	3.5	3.6	3.9	الدول الأخرى
(0.2)	(0.1)	4.5	4.6	4.9	5.0	4.7	دول أوراسيا
(0.1)	0.03	3.5	3.4	3.7	3.8	3.6	منها: روسيا
-	(0.02)	0.7	0.8	0.8	0.8	0.7	دول أوروبا الأخرى
1.0	(0.2)	52.8	53.0	53.6	53.4	51.8	إجمالي طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

* بيانات تقديرية

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- اعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

- مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة

المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية⁴

ارتفع إجمالي المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في نهاية الربع الثالث من عام 2022 بمقدار 54 مليون برميل عن مستوى الربع السابق ليصل إلى نحو 2.715 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بمقدار 43 مليون برميل عن مستويات الربع المماثل من العام السابق. والجدير بالذكر أن إجمالي المخزون التجاري من النفط الخام قد ارتفع في نهاية الربع الثالث من عام 2022 بمقدار 30 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.032 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 21 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. بينما ارتفع إجمالي المخزون التجاري من المنتجات النفطية بمقدار 24 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.683 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بمقدار 64 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

ومن ضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ارتفع المخزون التجاري النفطي في دول الأمريكيتين بمقدار 48 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 1.481 مليار برميل (منها 585 مليون برميل من النفط الخام و 896 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى منخفض بمقدار 33 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

وارتفع المخزون التجاري النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الربع الثالث من عام 2022 بمقدار 48 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 1.221 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بنحو 13 مليون برميل مقارنة بالمستوى المسجل في نهاية الربع المماثل من العام الماضي. كما ارتفع المخزون التجاري من النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 5.4 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند نحو 429.2 مليون برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 8.3 مليون برميل على أساس سنوي.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى ارتفاع المخزون التجاري الأمريكي من النفط الخام خلال الأسبوع المنتهي في الخامس من شهر أغسطس 2022 ليصل إلى 432 مليون برميل وهو أعلى

⁴ لا يشمل المخزون على متن الناقلات.



مستوى له منذ أوائل شهر ديسمبر 2021، وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية. يأتي ذلك تزامناً مع استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في خططها المعتمدة بشأن إجراء سحب قياسي من مخزونات النفط الاستراتيجية يصل إلى 180 مليون برميل (1 مليون ب/ي لمدة ستة أشهر) وانتقالها إلى المخزونات التجارية اعتباراً من شهر مايو 2022. في حين كان لكل من ارتفاع صادرات النفط الخام الأمريكية خلال الأسبوع المنتهي في 12 أغسطس 2022 إلى مستوى قياسي، واضطرابات الإمدادات من خط أنابيب Keystone الممتد من مقاطعة ألبرتا الكندية إلى المركز الأمريكي الرئيسي لتخزين النفط Cushing بسبب انقطاع الكهرباء، دوراً في الحد من ارتفاع مخزون النفط الخام التجاري الأمريكي خلال الربع الثالث من عام 2022.

كما ارتفع إجمالي **المخزون التجاري من المنتجات النفطية** خلال الربع الثالث من عام 2022 بنحو 30 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 791.8 مليون برميل، ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الطلب المحلي الأقل من المتوقع خلال موسم القيادة والسفر الصيفي، فضلاً عن انخفاض صادرات المنتجات النفطية الأمريكية.

أما **المخزون التجاري النفطي في دول أوروبا** فقد انخفض بنحو 4 مليون برميل بالمقارنة مع الربع السابق ليستقر عند 907 مليون برميل (منها 339 مليون برميل من النفط الخام و 568 مليون برميل من المنتجات النفطية)، مرتفعاً بمقدار 18 مليون برميل على أساس سنوي. وقد تركز هذا الانخفاض بشكل رئيسي في مخزونات النفط الخام على خلفية تحسن نشاط مصافي التكرير في دول الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى المملكة المتحدة والنرويج.

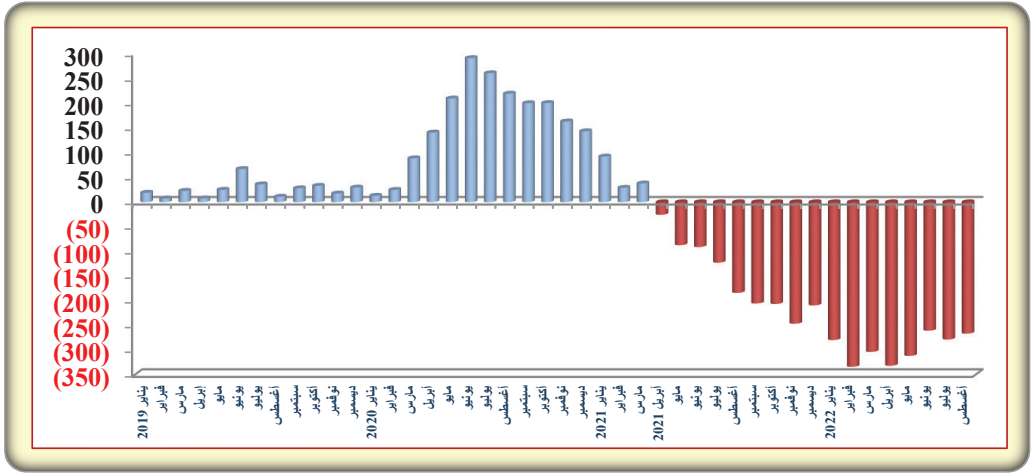
وارتفع **المخزون التجاري النفطي في دول آسيا/المحيط الهادئ** خلال الربع الثالث من عام 2022 بحوالي 11 مليون برميل بالمقارنة مع الربع السابق ليستقر عند 328 مليون برميل (منها 108 مليون برميل من النفط الخام و 220 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى منخفض بمقدار 27 مليون برميل بالمقارنة مع مستويات الربع المماثل من العام الماضي.

الجدير بالذكر أن الوصول بالمخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى مستوى متوسط الأعوام الخمسة السابقة، يُعد من أهم أهداف اتفاق خفض الإنتاج بين دول أوبك+. تجدر الإشارة إلى استمرار انخفاض مستوى تلك المخزونات عن متوسط الأعوام

الخمسة السابقة (2017 – 2021) خلال الربع الثالث من عام 2022، حيث بلغ هذا الانخفاض نحو 279 مليون برميل في شهر يوليو، و نحو 267 مليون برميل في شهر أغسطس. ويأتي ذلك على الرغم من سحب 32.8 مليون برميل من المخزونات الاستراتيجية، وفقاً لتقرير سوق النفط الشهري الصادر عن وكالة الطاقة الدولية – أكتوبر 2022. كما يوضح الشكل (12).

الشكل (12)

تطور (الزيادة/الانخفاض) في المخزونات التجارية النفطية بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة (مليون برميل)



المصدر: - منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

المخزون التجاري العالمي⁵

ارتفع المخزون التجاري النفطي في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في نهاية الربع الثالث من عام 2022 بمقدار 6 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 2.983 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 113 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. وبذلك يسجل مستوى إجمالي المخزون التجاري العالمي ارتفاعاً بنحو 60 مليون برميل خلال الربع الثالث من عام 2022 مقارنة بمستواه المسجل خلال الربع السابق ليصل إلى 5.698 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 70 مليون برميل على أساس سنوي.

⁵ لا يشمل المخزون على متن الناقلات.



المخزون في البحر (المخزون العابر والمخزون العائم)

ارتفع **المخزون النفطي في البحر** في نهاية الربع الثالث من عام 2022 بحوالي 96 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.533 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 217 مليون برميل عن مستويات الربع المناظر من العام السابق. حيث ارتفع مخزون النفط العابر في الموانئ بنحو 96 مليون برميل مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 1.425 مليار برميل، بينما استقر مخزون النفط العائم بالقرب من مناطق الاستهلاك الرئيسية عند نفس المستوى المحقق خلال الربع السابق البالغ 108 مليون برميل. ويعزى ذلك جزئياً إلى التغيير في مسار التدفقات التجارية بعد أن ابتعد النفط الخام الروسي عن السوق الأوروبية التقليدية وأبحر لمسافات أطول إلى الأسواق الآسيوية، بينما تستبدل أوروبا هذا النفط من مصادر أخرى تتطلب وقت شحن أطول، وهو ما يشكل ضغطاً كبيراً على ناقلات النفط العالمية.

المخزون الاستراتيجي

انخفض **المخزون الاستراتيجي** في نهاية الربع الثالث من عام 2022 بمقدار 94 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.544 مليار برميل، منخفضاً بمقدار 269 مليون برميل عن الربع المماثل من العام الماضي.

هذا وقد انخفض **المخزون الاستراتيجي الأمريكي**⁶ في نهاية الربع الثالث من عام 2022 بنحو 76 مليون برميل مقارنة بنهاية الربع السابق ليصل إلى نحو 416.4 مليون برميل، وهو أدنى مستوى له منذ نهاية الأسبوع الأول من شهر يوليو 1984. يذكر في هذا السياق، أن وزارة الطاقة الأمريكية أعلنت في بداية شهر مارس 2022 عن خطة لسحب 30 مليون برميل من مخزونات النفط الخام الاستراتيجية في إطار خطة وكالة الطاقة الدولية الأولية للطوارئ بسحب 62.7 مليون برميل للتخفيف من نقص الإمدادات المتزايد في أسواق النفط الناتج عن الأزمة الروسية الأوكرانية. وفي نهاية نفس الشهر أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن سحب قياسي من مخزونات النفط الخام الاستراتيجية يصل إلى 180 مليون برميل (1 مليون ب/ي لمدة ستة أشهر) بدء من شهر مايو 2022. كما أعلنت باقي الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية سحب 60 مليون برميل من

⁶ يتواجد المخزون الاستراتيجي الأمريكي في أربع مواقع على طول سواحل ولايتي تكساس ولويزيانا التي تحتوي على خزانات عميقة تحت الأرض، وذلك وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

مخزوناتنا الاستراتيجية على مدى ستة أشهر. وتجدر الإشارة إلى إعلان وزارة الطاقة الأمريكية في الأسبوع الأول من شهر سبتمبر 2022، أنها تدرس الحاجة إلى إمكانية إجراء المزيد من السحب من المخزونات الاستراتيجية.

إجمالي المخزون العالمي⁷

بلغ إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية) في نهاية الربع الثالث من عام 2022 نحو 8.774 مليار برميل مسجلاً بذلك ارتفاعاً بنحو 61 مليون برميل أي بنسبة 0.7% مقارنة بالربع السابق، وارتفاعاً بنحو 18 مليون برميل أي بنسبة 0.2% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الجدول (9) والشكل (13).

الجدول (9)

تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي، 2021 – 2022 (مليون برميل)

المنطقة	2022		2021		التغير عن (مليون برميل)
	الربع الثالث 2022	الربع الثاني 2022	الربع الثالث* 2021	الربع الثاني 2021	
الأمريكتين	1514	1433	1481	48	(33)
منها : الولايات المتحدة الأمريكية	1234	1186	1221	35	(13)
أوروبا	889	911	907	(4)	18
آسيا/ المحيط الهادئ	355	317	328	11	(27)
إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	2758	2661	2715	54	(43)
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	2870	2977	2983	6	113
إجمالي المخزون التجاري**	5628	5638	5698	60	70
المخزون في البحر	1316	1437	1533	96	217
المخزون الاستراتيجي منه :	1813	1638	1544	(94)	(269)
المخزون الاستراتيجي الأمريكي	618	492	416	(76)	(202)
إجمالي المخزون العالمي	8756	8713	8774	61	18
كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (يوم)	59.6	57.3	57.6	0.3	(2.0)

* بيانات تقديرية.

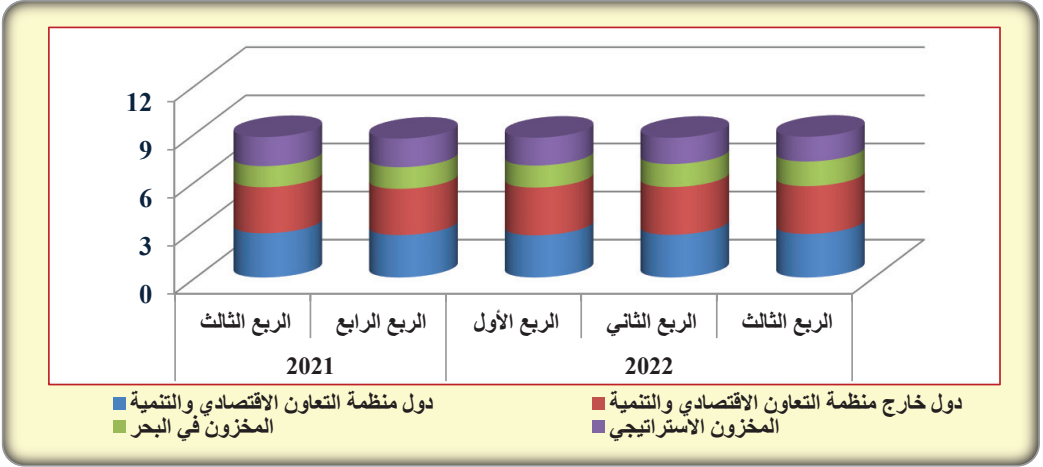
** لايشمل المخزون على متن الناقلات .

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.
المصادر: Oil Market Intelligence

⁷ يشمل المخزون على متن الناقلات والمخزون الاستراتيجي.



الشكل (13)
تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي، (2021-2022)
(مليار برميل)



المصدر: Oil Market Intelligence, Various Issues.

والجدير بالاهتمام أن كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في نهاية الربع الثالث من عام 2022 قد ارتفعت إلى 57.6 يوم من الاستهلاك، مقارنة بأدنى مستوى لها منذ عام 2008 وهو 57.3 يوم من الاستهلاك المسجل في نهاية الربع السابق، ومنخفضة بنحو يومين مقارنة بنهاية الربع المماثل من العام الماضي البالغ 59.6 يوم من الاستهلاك.

ب. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط

- العوامل الجغرافية السياسية (الجيوسياسية)

خلال الربع الثالث من عام 2022، تعرضت أسعار النفط الخام لضغوط هبوطية من كل من، قرار الاتحاد الأوروبي السماح للشركات الروسية الحكومية بشحن النفط إلى الدول غير الأعضاء في الاتحاد، حيث لن يتم حظر المدفوعات المتعلقة بشراء النفط الخام الروسي المنقول بحراً من قبل شركات الاتحاد الأوروبي، بموجب تعديل للعقوبات يهدف للحد من المخاطر المحتملة على أمن الطاقة العالمي. ومحاولة إحياء الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015، وما يرتبط بها من إمكانية عودة صادرات النفط الإيرانية إلى الأسواق. وطلب شركات الطاقة الأمريكية توسيع أعمالها في فنزويلا، مما يعني إمكانية استئناف صادرات النفط الفنزويلية الخاضعة للعقوبات إلى الأسواق.

في حين تلقت الأسعار دعماً من التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في شرق أوروبا التي كان لها دور في تزايد المخاوف بشأن أمن إمدادات الطاقة العالمية، حيث قامت أوكرانيا بتعليق مؤقت لتدفقات النفط الخام الروسية التي تمر عبر خط أنابيب Druzhba إلى بعض دول وسط أوروبا، بسبب العقوبات على رسوم النقل. كما اتفق وزراء مالية مجموعة الدول السبع الكبرى "G7" على فرض سقف لأسعار صادرات النفط الروسية يتم تحديده لاحقاً، مع تعهد روسيا بالتوقف عن بيع النفط للدول التي قد تطبق هذا الإجراء. يأتي ذلك إلى جانب قرب بدء الحظر الأوروبي لواردات النفط الروسية في الخامس من شهر ديسمبر 2022.

- الدولار الأمريكي وأسعار الفائدة

تأثرت أسعار النفط الخام سلباً بالأداء القوي للدولار الأمريكي خلال الربع الثالث من عام 2022. يذكر في هذا السياق، أن أسعار النفط الخام قد شهدت انخفاضاً خلال شهر يوليو 2022، مع ارتفاع مؤشر الدولار الأمريكي⁸ (لا سيما خلال النصف الأول من الشهر) بدعم من توجه مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لتشديد السياسة النقدية ورفع أسعار الفائدة في محاولة للحد من الضغوط التضخمية.

وواصلت أسعار النفط الخام انخفاضها خلال شهري أغسطس وسبتمبر 2022، تزامناً مع ارتفاع مؤشر الدولار الأمريكي للشهر التاسع على التوالي، مسجلاً أعلى مستوى له منذ منتصف عام 2002، بدعم من قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي تشديد السياسة النقدية ورفع أسعار الفائدة للمرة الخامسة خلال عام 2022، بمقدار 75 نقطة أساس، لتصل إلى أعلى مستوى لها منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008، في محاولة لكبح التضخم المرتفع.

- نشاط المضاربات

لعبت المضاربات دوراً ملحوظاً في انخفاض متوسط أسعار النفط الخام خلال الربع الثالث من عام 2022، على خلفية تنامي حالة عدم اليقين بشأن الأفق المستقبلية للاقتصاد العالمي في ظل ارتفاع التضخم، واستمرار الأزمة الروسية الأوكرانية وانعكاساتها على أسواق النفط العالمية. بينما ساعد نجاح إتفاق دول أوبك+ في تحقيق استقرار وتوازن أسواق النفط، ومن ثم الحد من نشاط

⁸ يقيس أداء الدولار الأمريكي مقابل سلة من ستة عملات رئيسية.



المضاربين في الأسواق الأجلة، التي تزيد استثماراتهم في التقلبات الحادة لأسعار النفط الخام، اعتماداً على ثلاثة عوامل رئيسية هي الإمدادات الحالية والإمدادات المستقبلية والطلب المتوقع.

3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية

أ. واردات وصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية

ترتبط تجارة النفط الأمريكية بثلاثة عوامل رئيسية وهي، أولاً: **الموقع** – يمكن أن يختلف إنتاج النفط وتكريره والطلب عليه جغرافياً، فأحد الأسباب الرئيسية لاستمرار الولايات المتحدة الأمريكية في استيراد النفط الخام والمنتجات النفطية هو أن الجزء الأكبر من البنية التحتية لإنتاج النفط الخام ووقود التكرير، موجود في مناطق وسط الولايات المتحدة الأمريكية وعلى طول ساحل الخليج الأمريكي. في الوقت ذاته، تفتقر العديد من الولايات ذات الطلب المرتفع على وقود السيارات إلى مثل هذه البنية التحتية، وعضواً عن ذلك تتلقى الوقود عن طريق الشحن البحري والسكك الحديدية والشاحنات، وتعد ولايات Florida و Oregon و New England أمثلة رئيسية للولايات التي تعتمد بشكل كبير على وسائل النقل والواردات الأكثر تكلفة. **ثانياً: الجودة** – النفط الخام ليس منتجاً متجانساً، ولذلك تستمر الولايات المتحدة الأمريكية في استيراد وتصدير النفط الخام، فدرجة لزوجة النفط (خفيفة أو ثقيلة) ومحتوى الكبريت (منخفض/ حلو أو مرتفع / حامض) تحدد إلى حد كبير العمليات اللازمة لتكريره إلى وقود ومنتجات أخرى. وبشكل عام تستخدم مصافي التكرير الأمريكية أنواع النفط الخام من جميع أنحاء العالم التي تتماشى مع إمكانيات المعالجة الخاصة بها، حيث سيكون من غير المجدي اقتصادياً من الناحيتين المالية والتشغيلية أن تعتمد المصافي على النفط الخفيف المحلي فقط، كما أنه يجب استيراد نפט من نوعيات مختلفة لتحسين الإنتاج بالنظر إلى مزيج طاقة التكرير. **ثالثاً: الكمية** – أدى ارتفاع الطاقة التكريرية ومعدلات التشغيل للمصافي الأمريكية إلى حدوث فائض في أسواق المنتجات النفطية المحلية، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى أسواق تصدير لجعلها قابلة للاستمرار. وفي الوقت ذاته، يساعد ارتفاع صادرات النفط الخام في دعم صناعة إنتاج النفط الخام الأمريكي.

وقد ارتفعت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام خلال الربع الثالث من عام 2022 بنحو 48 ألف ب/ي أي بنسبة 0.8% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 6.4 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 87 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق. بينما انخفضت وارداتها من المنتجات النفطية بحوالي 129 ألف ب/ي أي بنسبة 6.2% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ نحو 2 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 539 ألف ب/ي على أساس سنوي.

وعلى جانب الصادرات، ارتفعت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام خلال الربع الثالث من عام 2022 بنحو 382 ألف ب/ي، أي بنسبة 11% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى نحو 3.9 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 1.1 مليون ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام السابق. في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن صادرات النفط الخام الأمريكية قد وصلت إلى مستوى قياسي بلغ 5 مليون ب/ي خلال الأسبوع المنتهي في 12 أغسطس 2022، مسجلة أكبر وتيرة ارتفاع أسبوعي على الإطلاق بلغت نحو 2.9 مليون ب/ي، وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، حيث تم تداول خام غرب تكساس بخضم سعري كبير عن خام برنت وهو ما يجعله أكثر جاذبية للمشتريين في الأسواق، فضلاً عن تزايد عمليات شراء النفط الأمريكي من قبل مصافي التكرير الأوروبية لتعويض النفط الروسي الخاضع للعقوبات بسبب التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا، مع اقتراب الموعد النهائي لحظر واردات الاتحاد الأوروبي من النفط الروسي. في حين انخفضت صادرات النفط الخام الأمريكية إلى الدول الآسيوية، على خلفية توجه تلك الدول نحو شراء النفط الروسي منخفض السعر.

بينما انخفضت الصادرات الأمريكية من المنتجات النفطية بنحو 28 ألف ب/ي، أي بنسبة 0.4% فقط مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ 6.2 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بحوالي 1.1 مليون ب/ي على أساس سنوي. هذا وتجدر الإشارة إلى أن متوسط الصادرات الأمريكية من المنتجات النفطية خلال النصف الأول من عام 2022 قد ارتفعت بنسبة 11% مقارنة بالنصف الأول من عام 2021 وهو أعلى معدل نمو لتلك الفترة الزمنية منذ عام 2017، ليصل إلى نحو 6 مليون ب/ي، وهي أكبر مستوى مسجل خلال النصف الأول من أي عام سابق.



وبناء على ما تقدم، استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في كونها مصدر صافي للنفط خلال الربع الثالث من عام 2022 حيث بلغ صافي صادراتها النفطية نحو 1.8 مليون ب/ي، مقارنة بصافي صادرات نفطية بلغ نحو 1.4 مليون ب/ي خلال الربع السابق، وصافي واردات نفطية بلغ حوالي 1 مليون ب/ي خلال الربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الجدول (10) والجدول (11).

الجدول (10)

تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند
(مليون برميل/يوم)

الهند	الصين	الولايات المتحدة الأمريكية	
4.0	10.1	3.7	الربع الثالث 2021
4.4	10.0	3.3	الربع الرابع
4.6	10.0	3.4	الربع الأول 2022
4.9	10.0	2.8	الربع الثاني
4.9	9.4	2.5	الربع الثالث*
-	(0.640)	(0.334)	التغير عن الربع الثاني 2022
0.867	(0.707)	(1.167)	(مليون ب/ي) الربع الثالث 2021

الجدول (11)

تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند
(مليون برميل/يوم)

الهند	الصين	الولايات المتحدة الأمريكية	
(0.191)	0.550	(2.7)	الربع الثالث 2021
(0.217)	0.479	(3.0)	الربع الرابع
(0.510)	0.446	(2.9)	الربع الأول 2022
(0.400)	0.505	(4.2)	الربع الثاني
(0.333)	0.199	(4.3)	الربع الثالث*
0.067	(0.307)	(0.101)	التغير عن الربع الثاني 2022
(0.142)	(0.351)	(1.601)	(مليون ب/ي) الربع الثالث 2021

*بيانات تقديرية

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك. Ministry of Petroleum & Natural Gas, India –
- إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA). General Administration of Customs, China –

ب. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية

انخفضت *واردات الصين من النفط الخام* خلال الربع الثالث من عام 2022 بحوالي 640 ألف ب/ي، أي بنسبة 6.4% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى 9.4 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 707 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

هذا وتُظهر أحدث البيانات الصادرة عن الإدارة العامة للجمارك الصينية، أن واردات الصين (أكبر مستورد عالمي) من النفط الخام ظلت عند مستويات منخفضة خلال شهر يوليو 2022، حيث بلغت حوالي 8.8 مليون برميل/يوم، مرتفعة بشكل طفيف بلغ 0.9% مقارنة بالشهر السابق الذي شهد أدنى مستوى لها في أربعة أعوام. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ضعف عمليات شراء النفط الخام من قبل مصافي التكرير الحكومية، على خلفية القيود المفروضة على صادرات الوقود وتباطؤ الأداء الاقتصادي والمخاوف من أن يؤدي تجدد عمليات الإغلاق إلى ضعف نمو الطلب. يأتي ذلك قبل أن ترتفع واردات الصين من النفط الخام خلال شهري أغسطس وسبتمبر 2022 لتصل إلى نحو 9.5 مليون ب/ي و 9.8 مليون ب/ي على الترتيب، نظراً لتعافي نشاط مصافي التكرير الحكومية عقب انتهاء الانقطاعات غير المخطط لها وعمليات الصيانة الدورية.

تجدر الإشارة إلى أن متوسط تلك الواردات خلال الفترة (يناير – سبتمبر 2022) قد بلغ نحو 9.9 مليون ب/ي، أي أقل بنسبة 4.3% عن الفترة المماثلة من العام الماضي، وهو أول انخفاض سنوي لها خلال هذه الفترة منذ عام 2014 على الأقل.

من جانب آخر، ارتفعت واردات الصين من النفط الخام الروسي (بما في ذلك الإمدادات التي يتم ضخها عبر خط أنابيب شرق سيبيريا والمحيط الهادئ والشحنات المنقولة بحراً من موانئ روسيا في أوروبا والشرق الأقصى) خلال شهر سبتمبر 2022 بنسبة 22% على أساس سنوي، لتصل إلى نحو 1.82 مليون ب/ي (مراجعة عن المستوى القياسي البالغ 1.98 مليون ب/ي في مايو 2022). يأتي ذلك في سياق سعى مصافي التكرير الصينية المستقلة لتعويض ضعف هوامش التكرير المحلية من خلال تكثيف عمليات شراء النفط الروسي الأرخص سعراً في ظل العقوبات المرتبطة بالأزمة الروسية الأوكرانية. هذا ولا تزال المملكة العربية السعودية هي أكبر مورد للنفط الخام إلى الصين.



بينما استقرت **واردات الصين من المنتجات النفطية** خلال الربع الثالث من عام 2022 عند نفس المستوى المسجل خلال الربع السابق البالغ نحو 1.4 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 170 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وفيما يتعلق **بالصادرات**، لم تصدر الصين أي كميات من النفط الخام خلال الربع الثالث من عام 2022. في حين ارتفعت **صادراتها من المنتجات النفطية** بشكل ملحوظ بلغ نحو 307 ألف ب/ي أو بنسبة 35.6% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 1.2 مليون ب/ي، وهو أعلى مستوى مسجل منذ الربع الثاني من عام 2021. في هذا السياق، يذكر أن صادرات الصين من الوقود المكرر – بما في ذلك الديزل والغازولين ووقود الطائرات وزيت الوقود البحري – قد ارتفعت في شهر سبتمبر 2022 بنسبة 36% على أساس سنوي، لتصل إلى أعلى مستوياتها منذ يونيو 2021، بدعم من إصدار الحكومة الصينية لمجموعة كبيرة من حصص تصدير الوقود الجديدة لتعزيز اقتصادها.

وبشكل عام انخفض **صافي الواردات النفطية للصين** خلال الربع الثالث من عام 2022 بنحو 947 ألف ب/ي مقارنة مع الربع السابق، ليصل إلى نحو 9.6 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 1.1 مليون ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح **الجدول (10) والجدول (11) المشار إليهما آنفاً**.

ج. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية

انخفضت **واردات الهند من النفط الخام** خلال الربع الثالث من عام 2022 بنحو 467 ألف ب/ي، أي بنسبة 9.6% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 4.4 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 400 ألف ب/ي مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. ويعزى ذلك الانخفاض بشكل رئيسي إلى أعمال الصيانة في مصافي التكرير التي تراجع إنتاجها مسجلاً أدنى مستوى له منذ شهر أكتوبر 2021. هذا وقد ارتفعت حصة روسيا من واردات الهند من النفط الخام خلال شهر سبتمبر 2022 إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق عند 23%. وبرزت الهند كثاني أكبر مشتري للنفط الروسي بعد الصين، مستفيدة من أسعاره المنخفضة في ظل التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في شرق أوروبا.

كما انخفضت واردات الهند من المنتجات النفطية بحوالي 100 ألف ب/ي، أي بنسبة 10% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 900 ألف ب/ي، منخفضة بنحو 109 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي. وفيما يتعلق بالصادرات، انخفضت صادرات الهند من المنتجات النفطية بحوالي 167 ألف ب/ي، أي بنسبة 11.9% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 1.2 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 33 ألف ب/ي على أساس سنوي.

وبذلك يرتفع صافي الواردات النفطية للهند خلال الربع الثالث من عام 2022 بحوالي 67 ألف ب/ي، أي بنسبة 1.5% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى نحو 4.5 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 725 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الجدول (10) والجدول (11) المشار إليهما سابقاً.

4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية

تحسن أداء صناعة تكرير النفط الخام العالمية خلال الربع الثالث من عام 2022، وبدرجات متفاوتة على مستوى المجموعات الدولية. حيث ارتفعت كميات المنتجات النفطية المكررة من المصافي العالمية خلال الربع الثالث من عام 2022 بنحو 550 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 79.2 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 1.1 مليون برميل/يوم على أساس سنوي. في هذا السياق، ارتفعت المنتجات النفطية المكررة من مصافي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 300 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى حوالي 36.4 مليون برميل/يوم، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى: أولاً: ارتفاع معدلات تشغيل المصافي في كلاً من كوريا الجنوبية واليابان في ظل الطلب المتزايد على المواد الأولية المستخدمة في صناعة البتروكيماويات (لا سيما النافثا)، وبدء تعافي النشاط الاقتصادي، مع ارتفاع الطلب على وقود الطائرات والغازولين والديزل وسط تحسن ملحوظ في حركة التنقل والسفر الجوي. ثانياً: تحسن نشاط مصافي التكرير في أوروبا وسط تراجع عمليات صيانة المصافي خلال شهري يوليو وأغسطس 2022، مع قوة الطلب على النفط على خلفية التعافي الملحوظ في الطلب على وقود الطائرات عقب إنهاء قيود السفر في مختلف الدول الأوروبية. في حين أدى بدء موسم صيانة المصافي الأوروبية في شهر سبتمبر 2022 إلى انخفاض كبير في معدلات المعالجة والإنتاج، وتسبب الإضراب في قطاع التكرير الفرنسي إلى توقف 40% من سعته الانتاجية خلال نفس الشهر. هذا وقد شكل ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي ضغطاً



على تكاليف تشغيل مصافي التكرير الأوروبية التي تعتمد أغلبها على الغاز الطبيعي لتوليد الطاقة. **ثالثاً:** التحسن في نشاط مصافي التكرير الأمريكية، وإن كان أقل من المتوقع، على خلفية تأثره بالانقطاعات غير المخطط لها، بما في ذلك إغلاق "مصفاة BP" خامس أكبر مصفاة تكرير أمريكية خلال شهر أغسطس 2022 بسبب اندلاع حريق بها، وارتفاع التضخم وما يرتبط به من زيادة في تكاليف التشغيل، فضلاً عن بدء ذروة صيانة مصافي التكرير في شهر سبتمبر 2022.

وارتفعت المنتجات النفطية المكررة من مصافي دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الربع الثالث من عام 2022، بنحو 250 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 42.8 مليون ب/ي، يعزى ذلك الارتفاع بشكل رئيسي إلى تعافي أداء نشاط التكرير في روسيا عقب تراجعها خلال الربع السابق في ظل التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا، فضلاً عن استمرار الانتعاش في أداء نشاط تكرير النفط في دول الشرق الأوسط. في حين شهدت الهند تراجعاً ملحوظاً في إنتاجية مصافي التكرير التي سجلت أدنى مستوياتها منذ شهر أكتوبر 2021، وسط بدء عمليات الصيانة المخططة في المصافي التي تم تأجيل إجرائها خلال النصف الأول من عام 2022 للاستفادة من ارتفاع قيمة الصادرات وتلبية الطلب المحلي المتزايد على الوقود في تلك الفترة. كما تراجع نشاط التكرير في الصين، على خلفية تجدد الإجراءات المرتبطة بسياسة Zero – Covid، واستمرار القيود الحكومية المفروضة على صادرات الوقود، وخفض مصافي التكرير المستقلة لإنتاجها وسط تقلص هوامش الربح، إلى جانب بعض الانقطاعات غير المخطط لها في المصافي الحكومية الكبيرة. **كما يوضح الجدول (12) والشكل (14).**

تجدر الإشارة إلى أن استهلاك المصافي العالمية من النفط الخام قد ارتفع في أغسطس 2022 إلى نحو 81 مليون ب/ي، وهو أعلى مستوى شهري له منذ بدء جائحة Covid – 19، على خلفية الطلب القوي على المنتجات النفطية خلال موسم الصيف، وسط متطلبات الوقود الإيجابية من قطاعي الصناعة والتصنيع. يأتي ذلك قبل أن ينخفض استهلاك المصافي بما يقرب من 1.2 مليون ب/ي في شهر سبتمبر، مع بدء ذروة موسم صيانة مصافي التكرير في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

الجدول (12)
تطور متوسط كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية، (2021 – 2022)
(مليون برميل/يوم)

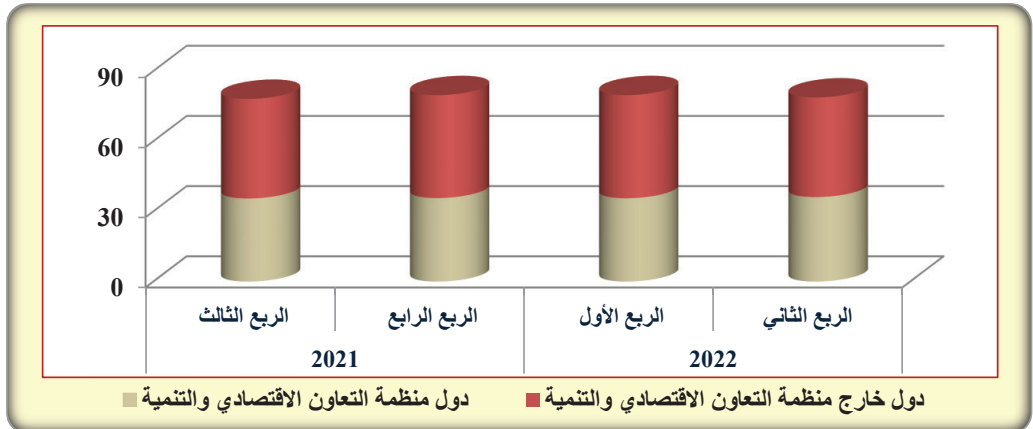
التغير عن (مليون ب/ي)		2022		2021		المنطقة
الربع الثالث 2021	الربع الثاني 2022	الربع الثالث*	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الثالث	
0.810	0.300	36.4	36.1	35.5		دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :
0.370	0.040	18.8	18.8	18.4		الأمريكيين
0.200	0.120	11.6	11.4	11.4		أوروبا
0.240	0.140	6.0	5.9	5.8		آسيا/المحيط الهادئ
0.280	0.250	42.8	42.6	42.6		دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:
(1.030)	(0.160)	12.7	12.9	13.8		الصين
0.260	(0.560)	4.7	5.2	4.4		الهند
0.870	0.310	7.7	7.4	6.8		دول الشرق الأوسط
(0.130)	0.460	5.5	5.0	5.6		روسيا
(0.130)	(0.040)	3.3	3.4	3.4		دول أمريكا اللاتينية
0.040	0.050	2.0	2.0	2.0		أفريقيا
0.400	0.190	6.9	6.8	6.5		دول أخرى**
1.090	0.550	79.2	78.6	78.1		الإجمالي العالمي

* بيانات تقديرية

** تشمل دول أوروبا غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وباقي الدول الآسيوية وباقي دول أوراسيا.

المصادر: OPEC, Oil Market Report, various issues.

الشكل (14)
التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية، (2021-2022)
(مليون برميل/ يوم)



المصدر: OPEC, Oil Market Report, various issues.

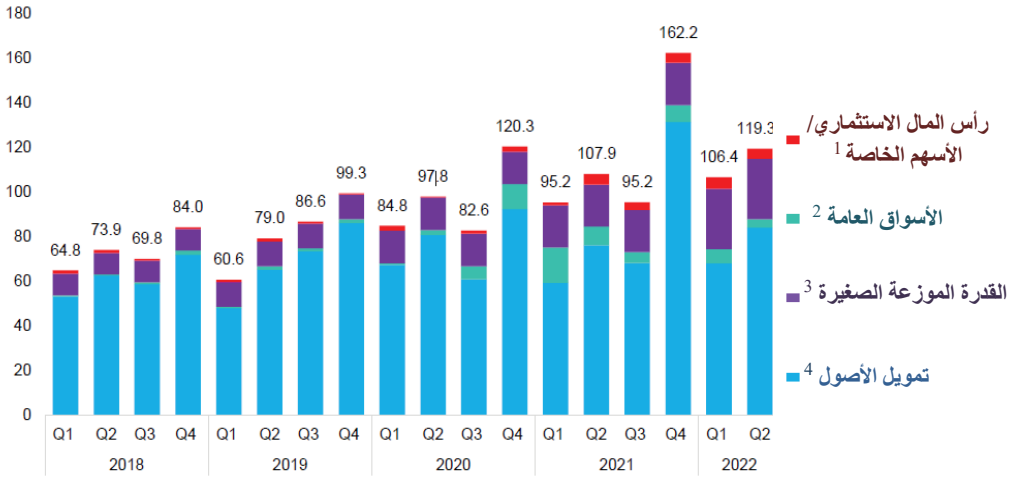


ثالثاً: التطورات في الأسواق العالمية للطاقة المتجددة

تظهر أحدث البيانات المتاحة، ارتفاع قيمة الاستثمارات الجديدة في الطاقة المتجددة خلال النصف الأول من عام 2022 بنسبة 11% على أساس سنوي، لتصل إلى نحو 226 مليار دولار، وهو أعلى مستوى مسجل على الإطلاق خلال الفترة المماثلة من أي عام سابق. وعلى الرغم من ذلك، فقد انخفضت قيمة هذه الاستثمارات بنسبة 12% مقارنة بالنصف الثاني من عام 2021 حينما وصلت إلى نحو 257 مليار دولار، كما يوضح الشكل (15).

الشكل (15)

التطورات الربع السنوية في الاستثمارات العالمية الجديدة في الطاقة المتجددة، (2018- 2022)
(مليار دولار)



- 1 التوسع المالي حيث تتلقى شركات الطاقة المتجددة التمويل في مراحلها تأسيسها الأولى.
- 2 الأموال التي تم جمعها من قبل شركات الطاقة المتجددة المدرجة في البورصة أو خارج نطاق أسواق رأس المال. قد يكون ذلك من خلال الاكتتابات العامة أو عروض المتابعة مثل العروض الثانوية، أو الاستثمار الخاص في الأسهم العامة، أو الشركات المنفذة للمشروع.
- 3 الاستثمارات في المشروعات أقل من 1 ميجاوات.
- 4 تمويل الإنشاءات الجديدة لمشروعات توليد الطاقة المتجددة.

المصدر: BloombergNEF, Renewable Energy Investment Tracker, 2H 2022 .

هذا وقد ارتفعت الاستثمارات في مشروعات الطاقة المتجددة بشكل عام خلال النصف الأول من عام 2022 بنسبة 12% مقارنة بالنصف الأول من العام السابق. حيث ارتفع تمويل مشروعات الطاقة الشمسية بنسبة 27% على أساس سنوي، كما ارتفع تمويل مشروعات طاقة الرياح بنسبة

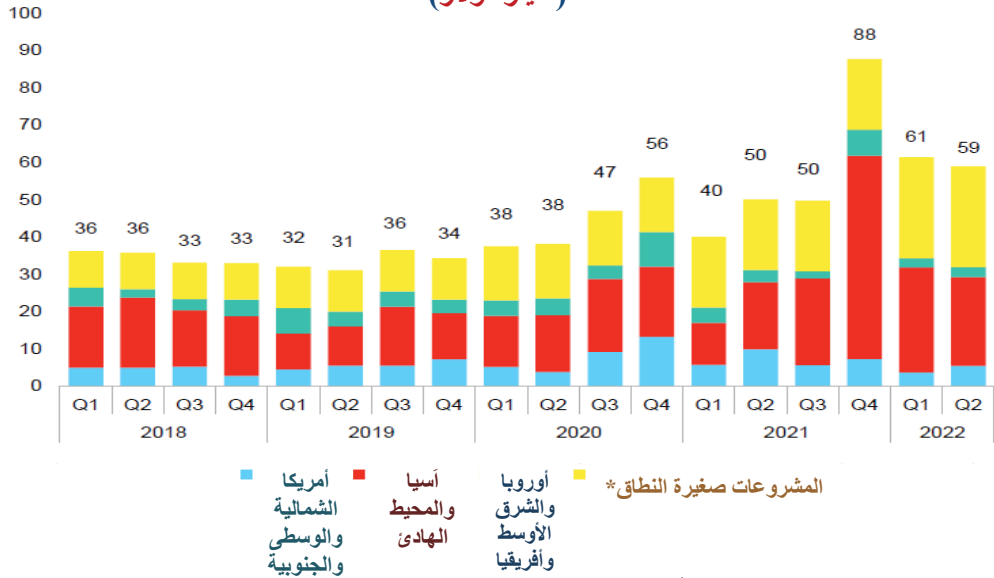
16% على أساس سنوي. في حين، انخفض الاستثمار في القطاعات الأخرى مثل الكتلة الحيوية وتحويل النفايات إلى طاقة والطاقة المائية الصغيرة.

1. الاستثمارات العالمية في مشروعات الطاقة الشمسية

بلغ إجمالي قيمة الاستثمارات الجديدة في مشروعات الطاقة الشمسية حوالي 120 مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2022، بزيادة نسبتها 33% على أساس سنوي، وإن كانت أقل من النصف الثاني من عام 2021 عندما بلغت نحو 138 مليار دولار (عادة ما تتسارع الاستثمارات في مشروعات الطاقة الشمسية خلال النصف الثاني من العام للوفاء بالتوقيت الزمني للتنفيذ)، كما يوضح الشكل (16).

الشكل (16)

الاستثمارات في مشروعات الطاقة الشمسية الجديدة، تمويل الأصول وفقاً للمجموعات الدولية (مليار دولار)



* المشروعات أقل من 1 ميغاوات تقريباً.

المصدر: BloombergNEF, Renewable Energy Investment Tracker, 2H 2022.

تركز الجزء الأكبر من النمو في استثمارات الطاقة الشمسية في الصين، حيث استحوذت على 41 مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2022، بزيادة قدرها 173% على أساس سنوي.



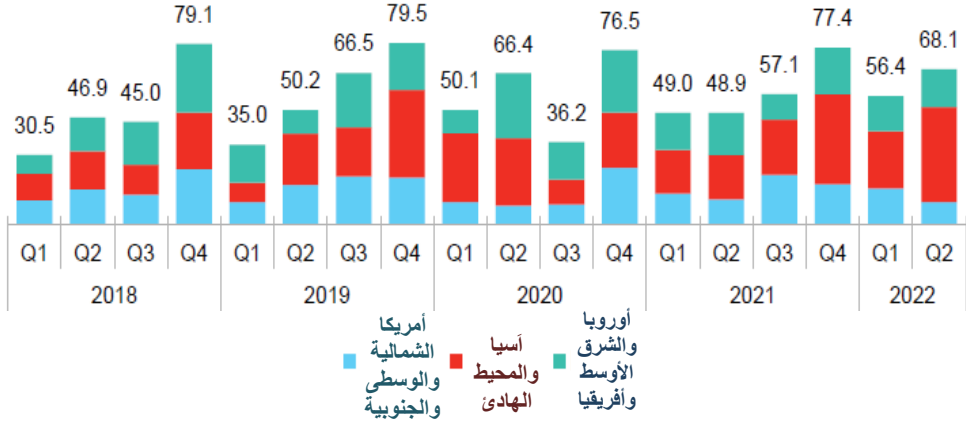
هذا ويعد مشروع إنشاء محطة طاقة كهروضوئية بقدرة 1300 ميغاوات في مقاطعة Hubei الصينية هو الأكبر من حيث حجم الاستثمارات التي بلغت 1.1 مليار دولار. تأتي الولايات المتحدة الأمريكية ك ثاني أكبر سوق للطاقة الشمسية باستثمارات بلغت قيمتها 7.5 مليار دولار، تليها اليابان بحوالي 3.9 مليار دولار.

2. الاستثمارات العالمية في مشروعات طاقة الرياح

ارتفعت الاستثمارات العالمية في طاقة الرياح (تشمل المشروعات الجديدة وإعادة التمويل) خلال النصف الأول من عام 2022، فقد تجاوزت قيمتها 124.5 مليار دولار، بزيادة قدرها حوالي 26.6 مليار دولار عن النصف الأول من عام 2021. هذا وقد بلغت قيمة الاستثمارات في الصين، أكبر سوق لطاقة الرياح في العالم، حوالي 57.8 مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2022، بزيادة نسبتها 107% على أساس سنوي. تليها الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 19.7 مليار دولار، أي بنسبة زيادة بلغت 9% مقارنة بالنصف الأول من العام السابق. وبشكل عام، سجلت استثمارات طاقة الرياح في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أعلى قيمة لها على الإطلاق بلغت 66.8 مليار دولار، بزيادة نسبتها 72% عن العام السابق. في حين، تراجعت الاستثمارات في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا بنسبة 7%، بينما استقرت الاستثمارات في أمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية عند نفس مستوى العام السابق وهو 25.7 مليار دولار.

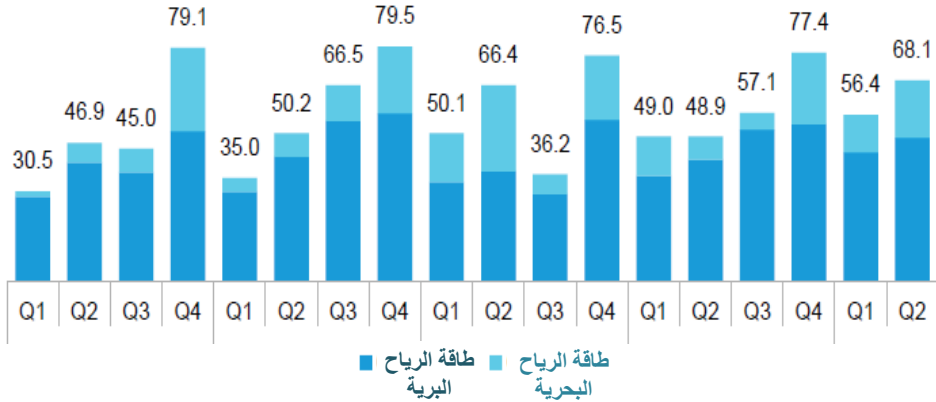
بلغ إجمالي قيمة الاستثمارات في طاقة الرياح البرية خلال النصف الأول من عام 2022 حوالي 92.4 مليار دولار، وهو أعلى مستوى مسجل على الإطلاق خلال النصف الأول من أي عام، وساهمت منطقة آسيا والمحيط الهادئ بالجزء الأكبر من هذا النمو، حيث استحوذت الصين وحدها على نسبة 44% من الإجمالي. كما ارتفعت قيمة الاستثمارات في طاقة الرياح البحرية بنسبة 52% على أساس سنوي، لتصل إلى حوالي 32 مليار دولار، وتعد الاستثمارات في مزرعة الرياح البحرية الصينية Yangjiang Yangxi Shapa Qingzhouwu بقدرة 1000 ميغاوات هي الأكبر خلال النصف الأول من عام 2022 بقيمة 2.1 مليار دولار، كما يوضح الشكلين (17) و (18).

الشكل (17)
الاستثمارات في مشروعات طاقة الرياح، وفقاً للمجموعات الدولية
(مليار دولار)



المصدر: BloombergNEF, Renewable Energy Investment Tracker, 2H 2022 .

الشكل (18)
توزع الاستثمارات بين مشروعات طاقة الرياح البحرية والبرية
(مليار دولار)



المصدر: BloombergNEF, Renewable Energy Investment Tracker, 2H 2022 .

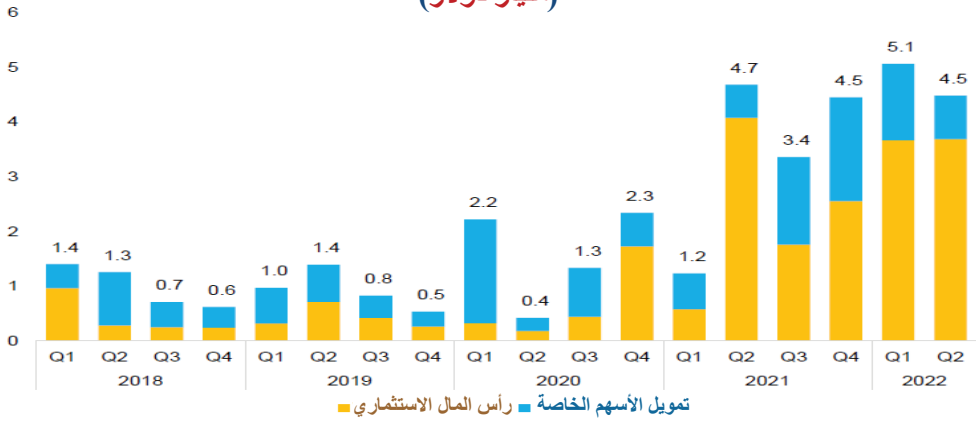


3. التوسع في رأس المال الاستثماري وتمويل الأسهم الخاصة بشركات الطاقة المتجددة

يعزى الارتفاع في قيمة الاستثمارات الجديدة في الطاقة المتجددة خلال النصف الأول من عام 2022 بشكل رئيسي إلى زيادة رأس المال الاستثماري وتمويل الأسهم الخاصة. حيث بلغ إجمالي التوسع من قبل شركات الطاقة المتجددة حوالي 9.6 مليار دولار، وهو مستوى قياسي، بزيادة نسبتها 63% على أساس سنوي، كما يوضح الشكل (19). وقد برزت الولايات المتحدة الأمريكية كسوق رائد في هذا المجال خلال النصف الأول من عام 2022، باستثمارات بلغت 4.8 مليار دولار، تليها ألمانيا بحوالي 1 مليار دولار وفرنسا بحوالي 663 مليون دولار.

الشكل (19)

استثمارات توسعة رأس المال الاستثماري/تمويل الأسهم الخاصة
(مليار دولار)

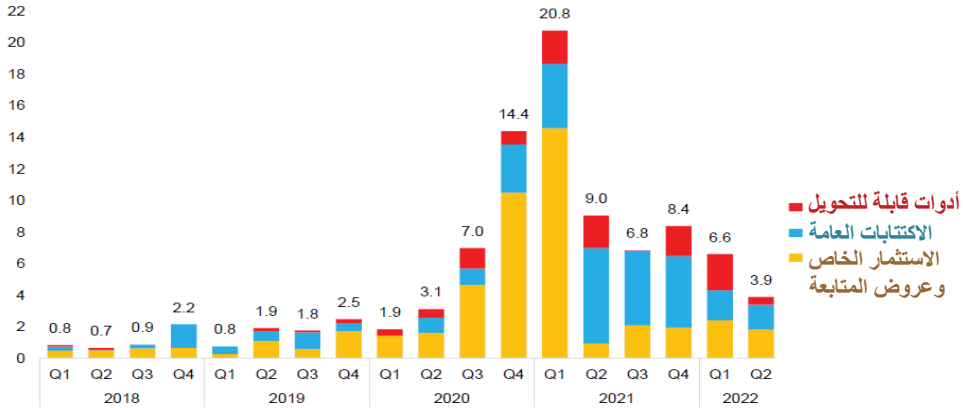


المصدر: BloombergNEF, Renewable Energy Investment Tracker, 2H 2022 .

ومن جانب آخر، انخفضت إصدارات الأسهم الجديدة لشركات الطاقة المتجددة العالمية التي تم طرحها في الأسواق العامة خلال النصف الأول من عام 2022 بنسبة 65% على أساس سنوي، لتصل إلى حوالي 10.5 مليار دولار. هذا وقد بلغت قيمة هذه الإصدارات خلال الربع الثاني من عام 2022 نحو 3.9 مليار دولار، وهو أدنى مستوى فصلي منذ الربع الثاني من عام 2020، كما يوضح الشكل (20). وتجدر الإشارة، إلى أن أسواق الأسهم العامة توفر البيئة التمويلية للعديد من كبار المستثمرين في مجال الطاقة المتجددة، بما في ذلك المصنعين والمطورين.

الشكل (20)

استثمارات الأسواق العامة في شركات الطاقة المتجددة ومرافق التخزين العالمية
(مليار دولار)



المصدر: BloombergNEF, Renewable Energy Investment Tracker, 2H 2022.

4. الاستثمارات العالمية في عمليات الاندماج والاستحواذ وشراء الأسهم

بلغ إجمالي عمليات الاندماج والاستحواذ وشراء الأسهم في شركات الطاقة المتجددة خلال النصف الأول من عام 2022 حوالي 29.3 مليار دولار، وهو أعلى مستوى له على الإطلاق، بزيادة نسبتها 25% على أساس سنوي، كما يوضح الشكل (21). وفي هذا السياق، برزت الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها السوق الأكثر نشاطاً من حيث عدد الصفقات، تليها الصين والهند.

الشكل (21)

الاستثمارات العالمية في عمليات الاندماج والاستحواذ/ شراء الأسهم في شركات الطاقة المتجددة
(مليار دولار)



المصدر: BloombergNEF, Renewable Energy Investment Tracker, 2H 2022.



بشكل عام، يتضح الاهتمام العالمي المتزايد بالطاقة المتجددة التي تُعد أحد الآليات الرئيسية لتحقيق مستقبل آمن مناخياً يتم فيه الوفاء بأهداف التنمية المستدامة. هذا وتشير الوكالة الدولية للطاقة المتجددة إلى أنه يجب استثمار نحو 4 تريليون دولار في الطاقة المتجددة حتى عام 2030 - لا سيما في التكنولوجيا والبنية التحتية - حتى يمكن خفض الانبعاثات إلى مستوى الصفر بحلول عام 2050.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) تولي اهتماماً ملحوظاً بالتوسع في مشروعات الطاقة المتجددة، خاصة في ظل ما تمتع به هذه الدول من مصادر وفيرة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وفي هذا السياق، يذكر أن "رؤية المملكة العربية السعودية 2030" تستهدف أن تشكل مصادر الطاقة المتجددة ما يقارب نسبة 50% من مزيج الطاقة المستخدمة لإنتاج الكهرباء، وتستهدف دولة الكويت تأمين نسبة 15% من الطلب المحلي على الكهرباء باستخدام الطاقة المتجددة بحلول عام 2030. كما تستهدف "استراتيجية الطاقة المتجددة" في جمهورية مصر العربية اعتماد نسبة 42% من إنتاج الكهرباء على مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2035، وتستهدف "استراتيجية الامارات للطاقة 2050" توليد معظم احتياجاتها من الكهرباء من الطاقة المتجددة، بحيث يكون الاعتماد عليها نسبته 44% من إجمالي مزيج الطاقة المنتجة بحلول عام 2050. وتخطط الجمهورية الجزائرية لإنتاج 50% من الكهرباء عبر الطاقة المتجددة. وتستهدف خطة مملكة البحرين للطاقة المتجددة زيادة حصتها من المزيج الكلي للطاقة بنسبة 10% بحلول عام 2035. وتسعى "استراتيجية قطر للطاقة للاستدامة" إلى تحقيق هدف توليد 5 جيجاواط من الطاقة الشمسية بحلول عام 2035، كما تخطط جمهورية العراق لإنتاج 10 جيجاواط من الطاقة الشمسية بحلول عام 2030، وتهدف دولة ليبيا إلى توليد ما نسبته 22% من الكهرباء من خلال الطاقة المتجددة بحلول عام 2030.

رابعاً: الهيدروجين كوقود للمستقبل

يلعب الهيدروجين دوراً بارزاً في دعم التزامات المناخ الحكومية المعلنة وتعزيز أمن الطاقة، وهناك حاجة إلى نشر كبير لتقنيات الهيدروجين المتاحة وتسريع الابتكار لتلك التقنيات التي لا تزال قيد التطوير خلال العقد الحالي. كما أن أزمة الطاقة العالمية الناجمة عن التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا تؤكد على الحاجة إلى موائمة احتياجات أمن الطاقة مع الأهداف المناخية.

الطلب العالمي على الهيدروجين

بلغ الطلب العالمي على الهيدروجين أكثر من 94 مليون طن في عام 2021 ، أي بنسبة زيادة 5% عن العام السابق، مقارنة بنحو 91 مليون طن في عام 2019 (مستوى ما قبل جائحة كورونا). تركز الجزء الأكبر من الارتفاع في الطلب العالمي على الهيدروجين في التطبيقات التقليدية، لا سيما في المواد الكيميائية والتكرير. في حين، كان الطلب على الهيدروجين في التطبيقات الجديدة، مثل الصناعات الثقيلة والنقل وتوليد الطاقة وقطاعات المباني أو إنتاج الوقود المشتق من الهيدروجين منخفضاً بشكل ملحوظ في عام 2021.

وتُعد الصين أكبر مستهلك في العالم للهيدروجين في عام 2021 بنحو 28 مليون طن وهو مستوى مرتفع بنسبة 5% مقارنة بعام 2020، يليها الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة الشرق الأوسط بنحو 12 مليون طن لكل منهما، أي بنسبة زيادة بلغت 8% و 11% على التوالي مقارنة بعام 2020. تأتي أوروبا في المرتبة الرابعة من حيث مستوى الطلب على الهيدروجين بأكثر من 8 مليون طن وهو نفس المستوى المسجل في عام 2020، ثم الهند التي ارتفاع طلبها بنسبة 7% بدعم من زيادة الانتعاش الاقتصادي في مجال التكرير، وإنتاج الصلب.

وتشير توقعات سيناريو السياسات المعلنة⁹ لوكالة الطاقة الدولية إلى نمو الطلب العالمي على الهيدروجين إلى نحو 115 مليون طن بحلول عام 2030، وسيكون معظم هذا النمو من التطبيقات التقليدية ذات الطلب الصغير (أقل من 2 مليون طن). بينما يتوقع سيناريو التعهدات المعلنة¹⁰ لوكالة

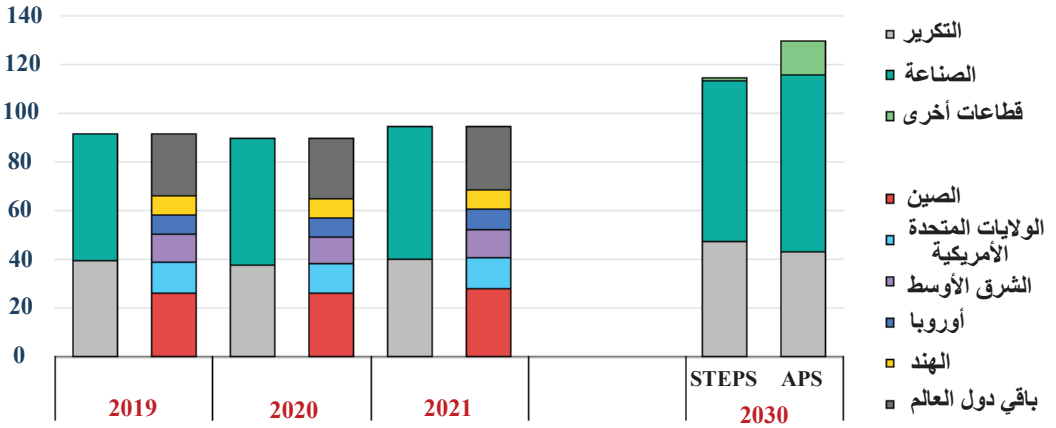
⁹ يوفر هذا السيناريو معياراً أكثر تحفظاً للمستقبل، لأنه لا يعتبر تحقيق الحكومات لجميع الأهداف المعلنة أمراً مفروغاً منه، ولكنه يأخذ نظرة أكثر تفصيلاً على ما تم وضعه بالفعل للوصول إلى هذه الأهداف وغيرها من الأهداف المتعلقة بالطاقة لكل قطاع على حدة.
¹⁰ يأخذ هذا السيناريو في الاعتبار جميع الالتزامات المناخية التي تعهدت بها الحكومات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك المساهمات المحددة وطنياً وكذلك أهداف صافي انبعاثات صفرية على المدى الطويل. ويفترض أنه سيتم الوفاء بها بالكامل وفي الوقت المحدد.



الطاقة الدولية أن يبلغ الطلب العالمي على الهيدروجين نحو 130 مليون طن في عام 2030،
منه حوالي 25% للتطبيقات الجديدة واستخدام الهيدروجين منخفض الانبعاثات في التطبيقات التقليدية.

الشكل (22)

الطلب العالمي على الهيدروجين وفقاً للقطاعات والمناطق الجغرافية في سيناريو السياسات المعلنة
وسيناريو التعهدات المعلنة، (2019 – 2030)
(مليون طن)



- سيناريو السياسات المعلنة (Stated Policies Scenario - STEPS).

- سيناريو التعهدات المعلنة (Announced Pledges Scenario – APS).

المصدر: IEA, Global Hydrogen Review 2022, P.18.

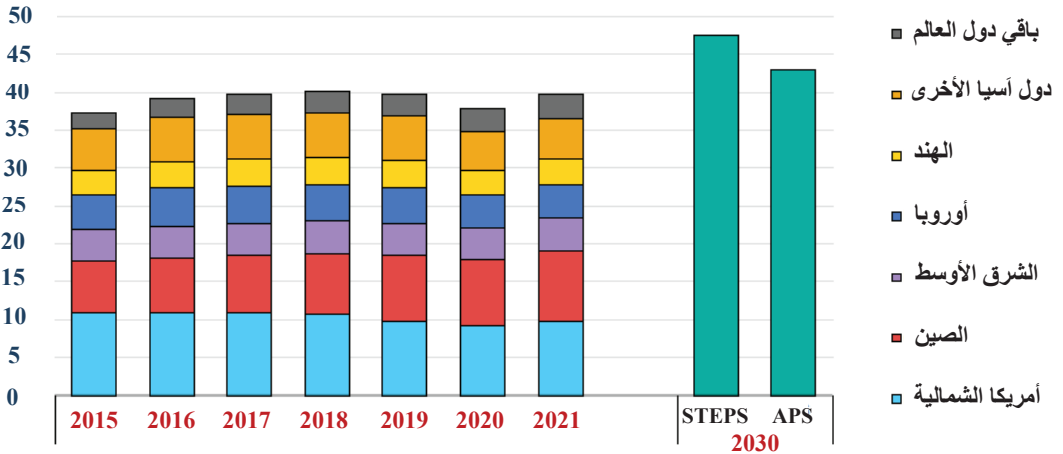
سجل الطلب العالمي على الهيدروجين في قطاع التكرير أعلى مستوى له على الإطلاق وهو
40 مليون طن في عام 2018 تزامناً مع ذروة إنتاج المصافي، واستقر الطلب عند نفس المستوى في
عام 2019، قبل أن ينخفض بشكل حاد إلى نحو 38 مليون طن في عام 2020 حيث تسببت جائحة
كورونا في توقف نشاط التكرير مع انخفاض طلب قطاع النقل – المستهلك الرئيسي للمنتجات النفطية
– بشكل حاد. في عام 2021، تعافى الطلب على المنتجات النفطية المكررة، لا سيما الديزل، الذي
وصل الطلب عليه إلى أعلى مستوى على الإطلاق في الربع الأخير من عام 2021، وقد أدى ذلك إلى
انتعاش سريع في الطلب العالمي على الهيدروجين في قطاع التكرير ليصل إلى نحو 40 مليون طن.
ومن المتوقع أن يرتفع هذا الطلب في عام 2022 ليسجل مستوى قياسي جديد يتجاوز 41 مليون طن.

تركز ما يقرب من نصف الطلب العالمي على الهيدروجين في قطاع التكرير عام 2021 في كل من: أمريكا الشمالية (10 مليون طن تقريباً) والصين (أكثر من 9 مليون طن). وتُعد أوروبا هي المنطقة الوحيدة من بين مناطق التكرير الرئيسية الأخرى التي لم يتعاف فيها الطلب على الهيدروجين في قطاع التكرير إلى مستويات ما قبل جائحة كورونا، ومن غير المتوقع تحقق ذلك في عام 2022. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى انخفاض طاقة التكرير في أوروبا بشكل كبير خلال العامين الماضيين، ويتوقع عدم حدوث تطورات في عامي 2022 و 2023، لا سيما في ظل العقوبات المفروضة على روسيا نتيجة التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا، وما يرتبط بها من حالة عدم اليقين بشأن المصافي التي تديرها روسيا.

ومن المتوقع وفقاً لسيناريو السياسات المعلنة لوكالة الطاقة الدولية، أن يرتفع الطلب العالمي على الهيدروجين في قطاع التكرير بشكل ملحوظ ليصل إلى نحو 47 مليون طن بحلول عام 2030. بينما تشير توقعات سيناريو التعهدات المعلنة إلى ارتفاع الطلب بمعدل أقل ليصل إلى نحو 43 مليون طن بحلول عام 2030. هذا ويعكس النمو المتوقع زيادة استخدام التقنيات النظيفة في قطاع النقل.

الشكل (23)

الطلب العالمي على الهيدروجين في قطاع التكرير وفقاً للمناطق الجغرافية في سيناريو السياسات المعلنة وسيناريو التعهدات المعلنة، (2015 – 2030)
(مليون طن)



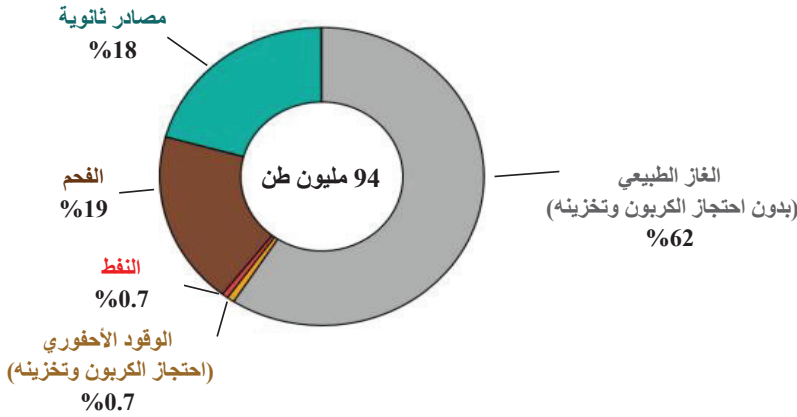
المصدر: IEA, Global Hydrogen Review 2022, P.21



الإمدادات العالمية من الهيدروجين

يتم تلبية الطلب العالمي على الهيدروجين بشكل كامل تقريباً عن طريق إنتاج الهيدروجين من الوقود الأحفوري. في عام 2021، بلغ إجمالي الإنتاج العالمي من الهيدروجين 94 مليون طن، ويستحوذ الهيدروجين المنتج باستخدام الغاز الطبيعي (بدون احتجاز الكربون وتخزينه) على نحو 62% من إجمالي الإنتاج العالمي من الهيدروجين خلال عام 2021. في حين شكل إنتاج الهيدروجين من الفحم نسبة 19% من الإجمالي، وتركز بشكل رئيسي في الصين. كما تم استخدام كميات محدودة من النفط (أقل من 1%) لإنتاج الهيدروجين.

الشكل (24)
مصادر إنتاج الهيدروجين، عام 2021
(%)



- مصادر ثانوية تشمل الهيدروجين المنتج في مصافي التكرير، والهيدروجين المنتج عن طريق التحليل الكهربائي للمياه.
المصدر: IEA, Global Hydrogen Review 2022, P.71.

ومن الملاحظ ارتفاع عدد المشروعات المعلنة لإنتاج الهيدروجين منخفض الانبعاثات، وفي حال تم تنفيذ جميع مشروعات إنتاج الهيدروجين من التحليل الكهربائي للمياه، أو من الوقود الأحفوري (مع استخدام تقنية احتجاز الكربون وتخزينه التي هي قيد التطوير حالياً)، يمكن أن يصل الإنتاج العالمي من الهيدروجين منخفض الانبعاثات إلى أكثر من 24 مليون طن بحلول عام 2030.

تجدر الإشارة إلى أنه من المتوقع أن يصل إنتاج الهيدروجين من الوقود الأحفوري (مع استخدام تقنية احتجاز الكربون وتخزينه) في أوروبا إلى نحو 3 مليون طن في عام 2030، بناء على المشروعات المعلنة التي يتركز معظمها في هولندا والمملكة المتحدة. في حين يتوقع أن تحقق جميع المشروعات المخطط لها في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، مستوى إنتاج مماثل، وهو ما يعادل 33% من إجمالي الإنتاج العالمي للهيدروجين من الوقود الأحفوري (مع استخدام تقنية احتجاز الكربون وتخزينه).

تكلفة إنتاج الهيدروجين

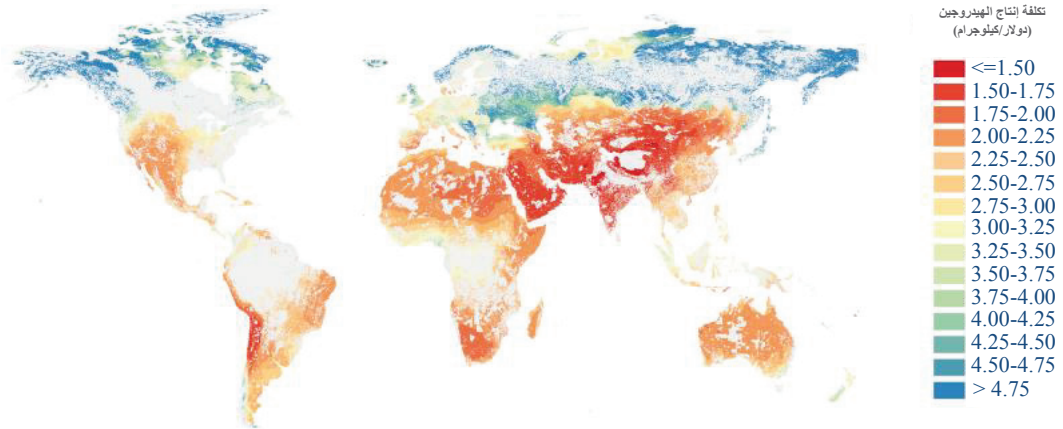
كان للأزمة الروسية الأوكرانية في أوائل عام 2022، دوراً في تنامي مخاوف أمن الطاقة، وحدث تغيير في اقتصاديات إنتاج الهيدروجين من الغاز الطبيعي (مع أو بدون استخدام تقنية احتجاز الكربون وتخزينه). حيث تسببت تلك الأزمة في ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي في الأسواق الأوروبية لتتراوح ما بين 25 – 45 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية خلال شهر يونيو 2022، ومن ثم ارتفعت تكاليف إنتاج الهيدروجين من الغاز الطبيعي لتتراوح ما بين 4.8 – 7.8 دولار/كجم، أي ثلاثة أضعاف المستويات المسجلة في عام 2021. وعلى وقع تلك المعطيات، يمكن أن يصبح الهيدروجين الأخضر حالياً هو الخيار الأقل تكلفة لإنتاج الهيدروجين في العديد من المناطق، إذا كانت الطاقة الإنتاجية متاحة. ولكن، على المدى الطويل، قد تنخفض أسعار الغاز الطبيعي مرة أخرى، مما يؤدي إلى تحسن القدرة التنافسية لإنتاج الهيدروجين من الغاز الطبيعي.

من جانب آخر، يتوقع انخفاض تكلفة إنتاج الهيدروجين من الطاقة الشمسية الكهروضوئية إلى أقل من 1.5 دولار/كجم بحلول عام 2030، وإلى أقل من 1 دولار/كجم بحلول عام 2050 في المناطق التي تتوفر بها طاقة شمسية جيدة، ومن ثم سيكون قادراً على المنافسة مع إنتاج الهيدروجين من الغاز الطبيعي باستخدام تقنية احتجاز الكربون وتخزينه.



الشكل (25)

تكلفة إنتاج الهيدروجين من أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية وطاقة الرياح في عام 2030



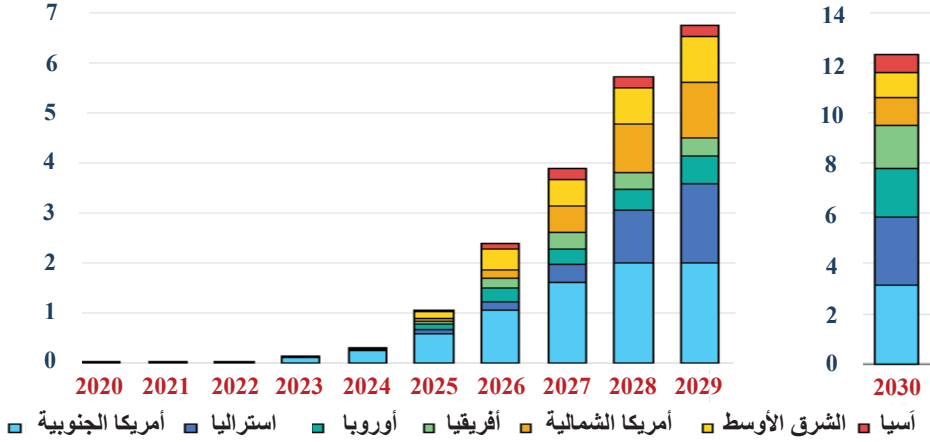
المصدر: IEA, Global Hydrogen Review 2022, P.97.

تجارة الهيدروجين العالمية

يمكن أن تصبح تجارة الهيدروجين العالمية محوراً رئيسياً لعملية انتقال الطاقة، فهناك طلب متزايد في جميع أنحاء العالم على الهيدروجين منخفض الانبعاثات والوقود المشتق من الهيدروجين للمساعدة في إزالة الكربون من نظام الطاقة. كما يمكن أن تساهم تجارة الهيدروجين في الحد من مخاوف أمن الطاقة من خلال تنويع مصادر الوقود والإمدادات.

هذا ومن المتوقع ارتفاع كمية الصادرات المخططة من الهيدروجين إلى نحو 2.4 مليون طن سنوياً في عام 2026، وإلى أكثر من 6.5 مليون طن سنوياً في عام 2029، قبل أن تتضاعف بحلول عام 2030 (التاريخ المستهدف للانتهاء من تنفيذ معظم المشروعات) لتصل إلى 12 مليون طن سنوياً. ووفقاً للتوزيع الجغرافي، يتوقع أن تستحوذ أمريكا الجنوبية على الحصة الأكبر من إجمالي الصادرات في عام 2030 (3 مليون طن)، تليها أستراليا (2.7 مليون طن)، وأوروبا (1.8 مليون طن)، وأفريقيا (1.7 مليون طن)، وأمريكا الشمالية (1.1 مليون طن)، والشرق الأوسط (1.0 مليون طن)، وآسيا (0.7 مليون طن). كما يتوقع أن تكون الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهرومائية هي المحرك الرئيسي للمشروعات، فضلاً عن الوقود الأحفوري باستخدام تقنية احتجاز الكربون وتخزينه.

الشكل (26)
صادرات الهيدروجين المخطط لها وفقاً للمناطق الجغرافية، (2020 – 2030)
(مليون طن سنوياً)



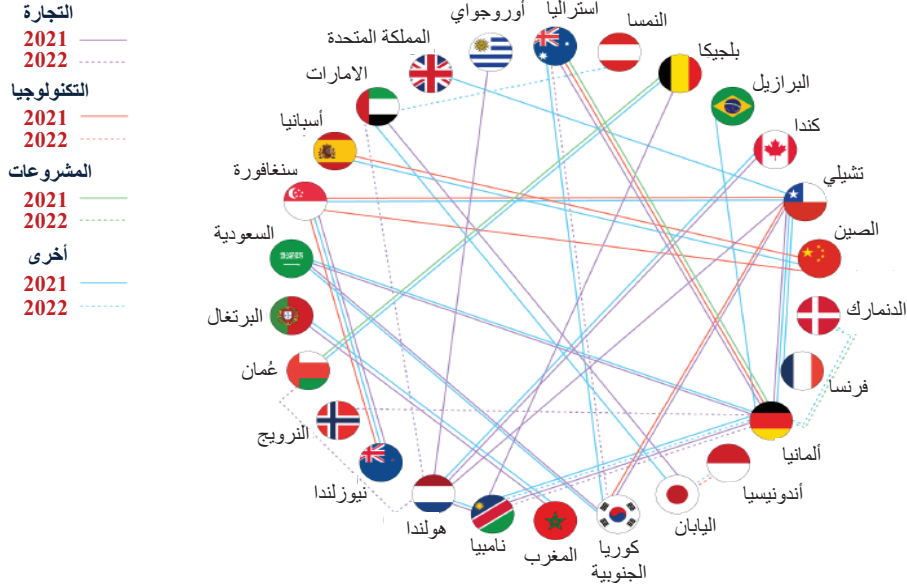
المصدر: IEA, Global Hydrogen Review 2022, P.163.

التعاون الدولي في مجال الهيدروجين

يُعد التعاون الدولي في مجال الهيدروجين أمراً بالغ الأهمية لمواءمة الأهداف وزيادة حجم السوق وتعزيز تبادل المعرفة وتطوير أفضل الممارسات. وفي هذا السياق، يذكر أن مستوى التعاون كان مرتفعاً خلال عام 2021، ومن المتوقع أن يتسارع نتيجة للأزمة الروسية الأوكرانية والمخاوف المتزايدة بشأن أمن الطاقة. يذكر أنه قد تم توقيع 15 اتفاقية دولية ثنائية جديدة بين الحكومات منذ سبتمبر 2021، يركز معظمها على تطوير تجارة الهيدروجين العالمية.



الشكل (27) اتفاقيات التعاون في مجال تطوير الهيدروجين، (2021 – 2022)



المصدر: IEA, Global Hydrogen Review 2022, P.205.

وتواصل الحكومات العالمية اعتبار الهيدروجين ركيزة من ركائز استراتيجيات قطاع الطاقة، حيث تم اعتماد 9 استراتيجيات وطنية جديدة منذ سبتمبر 2021، ليصل عددها الإجمالي إلى 26 استراتيجية. وقد انتقلت بعض الدول إلى الخطوة التالية من خلال تنفيذ سياسات ملموسة، مع التركيز بشكل خاص على دعم المشروعات التجارية لإنتاج الهيدروجين منخفض الانبعاثات والبنية التحتية.

هذا وقد قدم تقرير "مراجعة قطاع الهيدروجين العالمي 2022"، الصادر عن وكالة الطاقة الدولية بعض التوصيات التي يجب على الدول تبنيها لتسريع إنتاج واستخدام الهيدروجين منخفض الانبعاثات، وأخذ زمام المبادرة في تحول الطاقة، ومن أهمها:

- الانتقال إلى مرحلة تنفيذ السياسات: وضع أهداف وسياسات طويلة الأجل لإنشاء رؤية دور الهيدروجين في إطار سياسة الطاقة الشامل، لتزويد الأطراف الفاعلة (stakeholders) باليقين بأنه سيكون هناك سوق مستقبلية للهيدروجين.

- **رفع الطموح لإنشاء الطلب في التطبيقات الرئيسية:** الحاجة إلى وضع سياسات لإنشاء الطلب على الهيدروجين منخفض الانبعاثات، كأداة رئيسية لتحفيز اعتماده كناقل للطاقة النظيفة، مع تعزيز ثقة المستثمرين والمستهلكين في سوق الهيدروجين منخفض الانبعاثات.
- **تحديد فرص البنية التحتية للهيدروجين والتأكد من أن الإجراءات قصيرة الأجل تتماشى مع الخطط طويلة الأجل:** يجب النظر في فرص تسريع تطوير البنية التحتية للهيدروجين، سواء من حيث الأصول الجديدة أو إعادة استخدام البنية التحتية الحالية للغاز الطبيعي (بما في ذلك إعادة توظيف محطات الغاز الطبيعي المسال).
- **تكثيف التعاون الدولي لتجارة الهيدروجين:** سيعتمد تطوير سوق عالمي للهيدروجين منخفض الانبعاثات بشدة على التعاون الدولي الفعال في عدة مجالات تتضمن، وضع معيار لكثافة انبعاثات إنتاج الهيدروجين ونقله، وإنشاء أطر تنظيمية، وتحديد معايير ولوائح قابلة للتطبيق، وتخفيف الحواجز التجارية، وضمان التشغيل البيئي وتجنب تجزئة السوق، والعمل على تعزيز التعاون في البحث والتطوير والابتكار وتبادل المعرفة التي تعتبر ضرورية لخفض التكاليف وزيادة القدرة التنافسية لتقنيات الهيدروجين.
- **إزالة الحواجز التنظيمية:** ضرورة وجود إطار تنظيمي واضح ومتوازن ذي طبيعة ديناميكية لمراقبة سوق الهيدروجين. حيث تحتاج الأطراف الفاعلة في السوق إلى قواعد واضحة، ولكن تطبيق مبادئ تنظيمية صارمة في سوق ناشئة يمكن أن يثبط الاستثمارات. ومن جانب آخر، يمكن أن يساعد تسهيل العمليات التنظيمية، مثل التراخيص والتصاريح، في تقليل المدد الزمنية اللازمة لتنفيذ المشروعات.



خامساً: أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية

شهد الربع الثالث من عام 2022 مجموعة من الأحداث الهامة التي كان لها بشكل أو بآخر انعكاسات إيجابية أو سلبية على السوق البترولية العالمية، ومن أهم تلك الأحداث ما يلي:

1. الإجتماعات الوزارية لدول أوبك+

تم خلال الربع الثالث من عام 2022 عقد ثلاثة اجتماعات وزارية لمجموعة دول أوبك+، فقد عُقد الاجتماع الوزاري رقم 31 في الثالث من أغسطس 2022، ولاحظ الاجتماع أن التوافر المحدود للغاية للقدرة الإنتاجية الفائضة يستلزم استخدامها بحذر شديد استجابة لإمكانية حدوث انقطاعات شديدة في الإمدادات، كما لاحظ أن نقص الاستثمار المزمع في قطاع النفط تسبب في انخفاض القدرات الإنتاجية الفائضة للدول المنتجة للنفط على طول سلسلة القيمة (upstream/midstream/downstream)، مع وجود قلق من أن الاستثمار غير الكافي في قطاع الاستكشاف والإنتاج سيؤثر على توافر إمدادات النفط الكافية في الوقت المناسب لتلبية الطلب المتزايد إلى ما بعد عام 2023.

وتأكيداً على قيمة وأهمية الحفاظ على الإجماع كأمر ضروري لتماسك دول أوبك+، وبالنظر إلى أحدث أساسيات سوق النفط، قررت دول أوبك+ تعديل مستوى الإنتاج بالزيادة بمقدار 100 ألف ب/ي خلال شهر سبتمبر 2022، ليصل مستوى إنتاج مجموعة دول أوبك+ إلى حوالي 44 مليون ب/ي، وفقاً للجدول الموضح أدناه.

مستوى إنتاج دول أوبك + المستهدف خلال شهر سبتمبر 2022 (ألف برميل/يوم)

دول أوبك		دول أوبك*	
718	أذربيجان	1057	الجزائر
205	البحرين	1529	أنجولا
102	بروناي	325	الكونغو
1710	كازاخستان	127	غينيا الاستوائية
595	ماليزيا	187	الجابون
1753	المكسيك	4663	العراق
883	عمان	2818	الكويت
11030	روسيا	1830	نيجيريا
75	السودان	11030	السعودية
130	جنوب السودان	3186	الإمارات
17202	دول خارج أوبك - 10	26753	دول أوبك - 10
		43955	دول أوبك+

* تم استثناء ليبيا وإيران وفنزويلا من اتفاق أوبك+.
المصدر: منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

وفي الخامس من شهر سبتمبر 2022 عقدت دول أوبك+ اجتماعها الوزاري رقم 32، أشار الاجتماع إلى التأثير السلبي للتقلبات وإنخفاض السيولة على سوق النفط في الوقت الحالي، والحاجة إلى دعم استقرار السوق وعمله بكفاءة. كما لاحظ الاجتماع أن التقلبات المرتفعة وزيادة حالة عدم اليقين تتطلب التقييم المستمر لظروف السوق والاستعداد لإجراء تعديلات فورية على الإنتاج بأشكال مختلفة، إذا لزم الأمر، وأن دول أوبك+ لديها الالتزام والمرونة والوسائل ضمن الآليات الحالية لإعلان التعاون للتعامل مع هذه التحديات.

وبناء على ما تقدم، قررت دول أوبك+ خفض مستوى الإنتاج بمقدار 100 ألف ب/ي خلال شهر أكتوبر 2022 ليصل إلى حوالي 43.9 مليون ب/ي، وفقاً للجدول الموضح أدناه. مع النظر في الدعوة لعقد اجتماع وزاري لمجموعة دول أوبك+ في أي وقت لمناقشة تطورات سوق النفط العالمي، إذا لزم الأمر.



مستوى إنتاج دول أوبك+ المستهدف خلال شهر أكتوبر 2022 (ألف برميل/يوم)

دول خارج أوبك		دول أوبك	
717	أذربيجان	1055	الجزائر
205	البحرين	1525	أنجولا
102	بروناي	325	الكونغو
1706	كازاخستان	127	غينيا الاستوائية
594	ماليزيا	186	الجابون
1753	المكسيك	4651	العراق
881	عمان	2811	الكويت
11004	روسيا	1826	نيجيريا
75	السودان	11004	السعودية
130	جنوب السودان	3179	الإمارات
17165	دول خارج أوبك - 10	26689	دول أوبك - 10
		43854	دول أوبك+

المصدر: منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

هذا وقد عقدت مجموعة دول أوبك+ اجتماعها الوزاري رقم "33" في الخامس من شهر أكتوبر 2022، أشار الاجتماع إلى أنه في ظل حالة عدم اليقين التي تحيط بالاقتصاد العالمي وتوقعات سوق النفط، والحاجة إلى تعزيز التوجيه طويل المدى لسوق النفط، وتماشياً مع النهج الناجح لمجموعة أوبك+ المتمثل في اتخاذ إجراءات استباقية، فقد قررت دول أوبك+ التالي:

1. تمديد فترة إعلان التعاون بين دول أوبك+ حتى 31 ديسمبر 2023.
2. بدءاً من نوفمبر 2022 يتم تعديل مستوى الإنتاج الإجمالي بالخفض بمقدار 2 مليون برميل/يوم من مستوى الإنتاج المستهدف في أغسطس 2022، وفقاً للجدول الموضح أدناه.
3. تعديل موعد انعقاد الاجتماعات الشهرية للجنة المراقبة الوزارية المشتركة لتصبح كل شهرين.
4. عقد الاجتماع الوزاري لمجموعة دول أوبك+ كل ستة أشهر بالتزامن مع موعد مؤتمر أوبك.
5. منح السلطة للجنة المراقبة الوزارية المشتركة لعقد اجتماعات إضافية، أو طلب عقد اجتماع وزاري لمجموعة دول أوبك+ في أي وقت لمعالجة تطورات سوق النفط إذا لزم الأمر.

6. تمديد فترة التعويض للدول ذات الامتثال الضعيف حتى نهاية شهر مارس 2023، والتأكيد على أهمية الالتزام بالامتثال التام لاتفاق خفض الإنتاج.
7. إعادة التأكيد على خط الأساس المعتمد لحساب تعديلات الإنتاج الذي تمت الموافقة عليه في الاجتماع الوزاري التاسع عشر لدول أوبك+.

إنتاج دول أوبك+ الشهري المستهدف خلال الفترة (نوفمبر 2022 – ديسمبر 2023) (ألف برميل/يوم)

الإنتاج الشهري المستهدف	الخفض الطوعي في الإنتاج	الإنتاج المرجعي - أغسطس 2022	
1007	-48	1055	الجزائر
1455	-70	1525	أنجولا
310	-15	325	الكونغو
121	-6	127	غينيا الاستوائية
177	-9	186	الجابون
4431	-220	4651	العراق
2676	-135	2811	الكويت
1742	-84	1826	نيجيريا
10478	-526	11004	السعودية
3019	-160	3179	الامارات
25416	-1273	26689	دول أوبك - 10
684	-33	717	أذربيجان
196	-9	205	البحرين
97	-5	102	بروناي
1628	-78	1706	كازاخستان
567	-27	594	ماليزيا
1753	0	1753	المكسيك
841	-40	881	عمان
10478	-526	11004	روسيا
72	-3	75	السودان
124	-6	130	جنوب السودان
16440	-727	17167	دول خارج أوبك - 10
41856	-2000	43856	مجموعة دول أوبك+

المصدر: منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).



2. خطة الاتحاد الأوروبي لخفض الطلب طوعياً على الغاز

اقترحت المفوضية الأوروبية في 20 يوليو 2022 خطة لخفض الطلب على الغاز طوعياً، دخلت الخطة حيز التنفيذ في 9 أغسطس 2022، وتقضي بخفض استهلاك الغاز في أوروبا بنسبة 15% خلال الفترة من 1 أغسطس 2022 وحتى 31 مارس 2023، بناء على معدل الكمية التي تم استهلاكها على مدى الأعوام الخمسة الماضية، مع تسريع العمل على تنويع مصادر الإمدادات، بما في ذلك عمليات الشراء المشتركة لتعزيز إمكانية الاتحاد الأوروبي في الحصول على شحنات بديلة للغاز. يأتي ذلك على خلفية الحاجة إلى تحقيق وفرة في إمدادات الغاز لفصل الشتاء القادم، استعداداً لانقطاع محتمل لإمدادات الغاز من روسيا إلى الاتحاد الأوروبي، وانعكاسه السلبي على أمن الطاقة. وتستند الخطة الأوروبية لخفض الطلب طوعياً على الغاز على 3 ركائز رئيسية، وهي:

أولاً: التحول من استخدام الغاز إلى الوقود البديل للحد من تأثير قطاعات الصناعة والطاقة والتدفئة

يفضل أن يكون هذا التحول نحو مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة، واستخدام

الطاقة النووية حيثما كان ذلك ممكناً، أما استخدام الفحم وأنواع الوقود الثقيل الأخرى فيكون عند الضرورة القصوى وبشكل مؤقت. كما يجب النظر في الاستثناءات لكل حالة على حدة وعلى أساس مؤقت لبعض اللوائح البيئية.

ثانياً: تحفيز خفض الاستهلاك

دعم أنظمة المناقصات لتحفيز الشركات الكبيرة وتعويضها عن خفض استهلاك الغاز،

وإمكانية وضع خطط مساعدات من قبل الدول لدعم التكاليف، وإبرام عقود تسمح باستهلاك أقل للغاز عند الحاجة، ومقايضة العقود بين المستهلكين الصناعيين بهدف السماح بتنفيذ الإنتاج في المناطق الأقل تضرراً في حالة النقص الكبير في الإمدادات.

ثالثاً: خفض التدفئة والتبريد

تنفيذ حملات توعية عامة لتوفير الطاقة في الاتحاد الأوروبي، وإجراء تخفيض

إلزامي للطاقة في المباني العامة (تشمل المراكز التجارية)، والالتزام بمستوى أقل لدرجات حرارة التدفئة والتبريد باستخدام الغاز خلال أوقات محددة في القطاع المنزلي.

هذا وقدمت المفوضية الأوروبية إرشادات ومعايير لتحديد الأولويات للدول، لمساعدتها على

تقليل الطلب على الغاز بطريقة منظمة، تركز بشكل خاص على المستخدمين الصناعيين.



وبشكل عام، تهدف هذه الخطة إلى خفض طلب الاتحاد الأوروبي على الغاز بواقع 45 مليار متر مكعب (المطلوب من ألمانيا وحدها خفض استهلاكها بواقع 10 مليار متر مكعب)، مع استثناء الدول غير المرتبطة بشبكات الغاز الأوروبية لأنها لن تكون قادرة على تحرير كميات كبيرة من الغاز لصالح الدول الأعضاء الأخرى، كما سيتم استثناء الدول التي لا تتزامن شبكاتها الكهربائية مع النظام الكهربائي الأوروبي وتعتمد بشكل أكبر على الغاز لإنتاج الكهرباء، وذلك لتجنب مخاطر حدوث أزمة في إمدادات الكهرباء.

كما تتضمن الخطة آلية طارئة لتفعيل إنذار على مستوى الاتحاد الأوروبي في حالة حدوث نقص واسع النطاق في إمدادات الغاز، أو حدوث طلب مرتفع بشكل استثنائي، أو إذا تقدمت خمس دول أو أكثر من الدول التي أعلنت إنذار وطني بطلب إلى المفوضية الأوروبية. وستسمح هذه الآلية الطارئة بجعل أهداف خفض استخدام الغاز إلزامية.

وتسري خطة الاتحاد الأوروبي لخفض الطلب طوعاً على الغاز بشكل مبدئي لمدة عام واحد، على أن يتم مراجعتها للنظر في تمديدتها في ضوء الوضع العام لإمدادات الغاز في الاتحاد الأوروبي، بحلول شهر مايو 2023.

تجدر الإشارة إلى أن بيانات الاتحاد الأوروبي الصادرة في 27 سبتمبر 2022 تشير إلى قيام غالبية الدول بملء ما يقرب من 90% من سعتها التخزينية للغاز. والجدير بالذكر، تُعد كل من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا من الدول التي تمتلك ساعات تخزين كبيرة، في حين سُجلت أدنى مستويات للتخزين في لاتفيا وبلغاريا والمجر. ولا تمتلك كل من قبرص وإستونيا وفنلندا واليونان وأيرلندا وليتوانيا ولوكسمبورج ومالطا وسلوفينيا مرافق لتخزين الغاز، وسوف تحتاج هذه الدول إلى إجراء ترتيبات تضامن مع الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي من أجل تأمين احتياطياتهم من الغاز الطبيعي.

3. استثمارات أمن الطاقة وتغير المناخ في قانون خفض التضخم الأمريكي لعام 2022

قام الرئيس الأمريكي بتوقيع قانون خفض التضخم (Inflation Reduction Act - IRA) في 16 أغسطس 2022، عقب موافقة مجلسي النواب والشيوخ، بإجمالي استثمارات تتجاوز قيمتها 430 مليار دولار، منها 369 مليار دولار في مجالات أمن الطاقة وتغير المناخ، وهو أكبر التزام للحد



من التغير المناخي في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، وأحد أكبر الاستثمارات العامة لقطاع الطاقة الأمريكي على الإطلاق، حيث ستؤدي الاستثمارات المدرجة في هذا القانون إلى خفض تكاليف الطاقة الاستهلاكية، وزيادة أمن الطاقة الأمريكية، مع تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بشكل كبير.

أولاً: خفض تكاليف الطاقة

سيتم خفض تكاليف الطاقة من خلال توفير مجموعة من الحوافز للمستهلكين، ويشمل ذلك، حوافز مباشرة للمستهلكين لشراء الأجهزة الكهربائية الموفرة للطاقة، واستخدام المركبات التي تعمل بالطاقة النظيفة، وبناء وحدات الطاقة الشمسية على أسطح المباني، والاستثمار في كفاءة الطاقة المنزلية، مع تخصيص جزء كبير من التمويل للأسر ذات الدخل المنخفض. وبناء على ذلك، سيتم العمل على تحقيق التالي:

- ستوفر الأسرة التي تستفيد من الطاقة النظيفة والاعتمادات الضريبية للسيارة الكهربائية أكثر من 1000 دولار في العام.
- سيتم إعطاء خصم مباشر للأسرة قيمته 14,000 دولار عند شراء المضخات الحرارية أو غيرها من الأجهزة المنزلية الموفرة للطاقة، مما يوفر لها 350 دولار على الأقل سنوياً.
- سيتمكن 7.5 مليون أسرة من تركيب أنظمة الطاقة الشمسية على أسطح منازلهم بخصم ضريبي نسبته 30%، مما يوفر لها مبلغ 9,000 دولار على مدى عمر النظام، أو 300 دولار في العام على الأقل.
- تقديم ما يصل إلى 7,500 دولار من الإعفاءات الضريبية لشراء السيارات الكهربائية الجديدة و4,000 دولار للسيارات الكهربائية المستعملة، مما يساعد الأسر على توفير 950 دولار سنوياً.
- وضع الولايات المتحدة الأمريكية على المسار الصحيح لتحقيق أهدافها المناخية، والتي ستوفر لكل أسرة ما متوسطه 500 دولار سنوياً من تكاليف الطاقة الخاصة بهم.

ثانياً: أمن الطاقة والتصنيع المحلي الأمريكي

سيتم بهذا الشأن دعم موثوقية الطاقة وإنتاج الطاقة النظيفة إلى جانب ضخ استثمارات ضخمة هي الأكبر على الإطلاق في صناعة الطاقة النظيفة الأمريكية. ويشمل أكثر من 60 مليار دولار لتصنيع الطاقة النظيفة البرية في الولايات المتحدة الأمريكية عبر كامل سلسلة التوريد وتقنيات النقل، مما سيساعد في تخفيف التضخم وتقليل مخاطر صدمات الأسعار في المستقبل، من خلال خفض تكلفة

الطاقة النظيفة والمركبات التي تعمل بتلك الطاقة وتخفيف اختناقات سلسلة التوريد. وسيتم تحقيق هذا الأمر من خلال اتخاذ الإجراءات التالية:

- الإعفاءات الضريبية للإنتاج لتسريع التصنيع الأمريكي للألواح الشمسية، وتوربينات الرياح، والبطاريات، ومعالجة المعادن الهامة، وتقدر استثماراتها بقيمة 30 مليار دولار.
- توفير ائتمان ضريبي استثماري بقيمة 10 مليار دولار لبناء مرافق تصنيع التكنولوجيا النظيفة، مثل المنشآت المصنعة للسيارات الكهربائية وتوربينات الرياح والألواح الشمسية.
- تخصيص 500 مليون دولار ضمن قانون الإنتاج الدفاعي لإنتاج المضخات الحرارية ومعالجة المعادن الهامة.
- تقديم منح بقيمة 2 مليار دولار لإعادة تجهيز مصانع السيارات الحالية لتصنيع سيارات تعمل بالطاقة النظيفة، مما يضمن بقاء وظائف تصنيع السيارات في المناطق التي تعتمد عليها.
- منح قروض تصل إلى 20 مليار دولار لبناء منشآت جديدة لتصنيع السيارات التي تعمل بالطاقة النظيفة في جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية.
- تخصيص 2 مليار دولار للمختبرات الوطنية لتسريع أبحاث الطاقة.

ثالثاً: الاقتصاد الخالي من الكربون

- ستعمل الاستثمارات في قانون خفض التضخم الأمريكي على تقليل الانبعاثات في كافة القطاعات الاقتصادية، مما يقلل بشكل كبير من الانبعاثات الناتجة عن إنتاج الكهرباء والنقل والصناعة والمباني والزراعة. وسيتم تعزيز هذا الهدف من خلال اتخاذ الإجراءات التالية:
- الإعفاءات الضريبية للمصادر النظيفة للكهرباء وتخزين الطاقة، مع تخصيص 30 مليار دولار لبرامج القروض والمنح المستهدفة للولايات الأمريكية والمرافق الكهربائية لتسريع الانتقال إلى الكهرباء النظيفة.
 - الإعفاءات الضريبية للوقود النظيف والمركبات التجارية النظيفة لتقليل الانبعاثات من قطاع النقل.
 - منح ائتمانات ضريبية لتقليل الانبعاثات من عمليات التصنيع، بما في ذلك نحو 6 مليار دولار لبرنامج نشر منشآت صناعية متقدمة جديدة لتقليل الانبعاثات من أكبر مصادر الانبعاثات الصناعية مثل مصانع الكيماويات والفولاذ والإسمنت.



- تخصيص أكثر من 9 مليار دولار للمشتريات الفيدرالية للتقنيات النظيفة أمريكية الصنع، بهدف توفير سوق مستقر لمنتجات الطاقة النظيفة، بما في ذلك 3 مليار دولار لخدمة البريد الأمريكية لشراء مركبات عديمة الانبعاثات.
- تسريع تكنولوجيا الطاقة النظيفة من خلال استثمارات بقيمة 27 مليار دولار لدعم نشر التقنيات للحد من الانبعاثات.
- وضع برنامج للحد من انبعاثات غاز الميثان الصادرة عن إنتاج وتوزيع الغاز الطبيعي.
- تزويد المنازل والشركات بالطاقة النظيفة بحلول عام 2030، بما في ذلك 950 مليون لوحة شمسية، و120 ألف توربين رياح، و2300 محطة بطاريات.
- خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بحلول عام 2030 بنحو 1 جيجا طن أو 40% مقارنة بمستويات عام 2005.

رابعاً: الاستثمار في العدالة البيئية " Environmental Justice "

- تصل قيمة الاستثمارات المخصصة لتحقيق العدالة البيئية إلى أكثر من 60 مليار دولار، وتشمل بعض النقاط الهامة، وهي:
- استثمار المنح المخصصة للبيئة، الممولة بقيمة 3 مليار دولار، في مشروعات يقودها المجتمع المحلي لمعالجة الأضرار البيئية والصحية العامة المتعلقة بالتلوث وتغير المناخ.
- تقديم منح لتقليل تلوث الهواء في الموانئ، ممولة بمبلغ 3 مليار دولار، تدعم شراء وتركيب معدات وتكنولوجيا عديمة الانبعاثات في الموانئ.
- تخصيص 1 مليار دولار لمركبات النقل الثقيل العاملة بالطاقة النظيفة، مثل الحافلات المدرسية.

خامساً: المزارعون ومالكو أراضي الغابات والمجتمعات الريفية القادرة على الصمود

- تخصيص استثمارات غير مسبقة لضمان أن تكون المجتمعات الريفية في طليعة الحلول المناخية. وهو ما يؤكد على الدور المركزي للمنتجين الزراعيين ومالكي أراضي الغابات في الحلول المناخية من خلال الاستثمار في الزراعة المناخية واستعادة الغابات والحفاظ على الأراضي، وضخ استثمارات كبيرة في تطوير الطاقة النظيفة في المجتمعات الريفية، وسيتم ذلك من خلال القيام بالآتي:

- تخصيص أكثر من 20 مليار دولار لدعم ممارسات الزراعة الذكية مناخياً.
 - تقديم منح بقيمة 5 مليار دولار لدعم الغابات الصحية المقاومة للحرائق، وحماية ما يقرب من 2 مليون فدان من الغابات الوطنية، وزراعة الأشجار في المناطق الحضرية.
 - الإعفاءات الضريبية والمنح لدعم الإنتاج المحلي للوقود الحيوي، وبناء البنية التحتية اللازمة لوقود الطيران المستدام وأنواع الوقود الحيوي الأخرى.
- وبشكل عام، يتضح أن هذا القانون يستهدف خفض تكلفة التقنيات منخفضة الكربون على نطاق واسع، مما يجعل العديد منها أكثر قدرة على منافسة التقنيات القائمة على الوقود الأحفوري في العديد من القطاعات بحلول عام 2030، من خلال تعزيز الطاقة المتجددة والمركبات الكهربائية والهيدروجين والمكونات الرئيسية الأخرى للاقتصاد منخفض الكربون.

4. اتفاق المفوضية الأوروبية على إجراءات طارئة لخفض أسعار الطاقة

توصلت المفوضية الأوروبية في 30 سبتمبر 2022 إلى اتفاق بشأن التدخل الطارئ لمعالجة أسعار الطاقة المرتفعة، يشمل تدابير لخفض الطلب على الكهرباء، مما سيساعد على خفض تكاليف الكهرباء للمستهلكين النهائيين. وبموجب هذا الاتفاق، ستعمل دول الاتحاد الأوروبي على تسوية منحنى الطلب على الكهرباء خلال ساعات الذروة، مما سيكون له تأثير إيجابي مباشر على الأسعار. كما ستقوم دول الاتحاد الأوروبي بتوزيع الأرباح الفائضة من قطاع الطاقة للمستهلكين الذين يكافحون لدفع فواتير الطاقة. وفي هذا السياق، تم الاتفاق على النقاط الرئيسية التالية:

أولاً: خفض استهلاك الكهرباء

إجراء خفض طوعي بنسبة 10% من استهلاك الكهرباء وخفض إلزامي بنسبة 5% من استهلاك الكهرباء في ساعات الذروة خلال الفترة ما بين 1 ديسمبر 2022 و 31 مارس 2023، وسيكون لدول الاتحاد الأوروبي الحرية في اختيار التدابير المناسبة لخفض الاستهلاك لكلا الهدفين.

ثانياً: وضع حد أقصى لعائدات منتجي الكهرباء

تحديد سقف مؤقت لعائدات منتجي الكهرباء، بما في ذلك الذين يستخدمون تقنيات inframarginal منخفضة التكاليف (مثل مصادر الطاقة المتجددة والنووية)، عند مستوى يبلغ 180 يورو/ ميجاوات ساعة، حيث حقق هؤلاء المنتجين مكاسب مالية كبيرة بشكل غير متوقع خلال



الأشهر الماضية، دون زيادة تكاليفهم التشغيلية. هذا ومن المتوقع أن يحافظ هذا المستوى السعري على ربحية المنتجين وتجنب إعاقة الاستثمارات في قطاع الطاقات المتجددة.

ثالثاً: فرض مساهمة تضامنية مؤقتة على قطاع الوقود الأحفوري

فرض مساهمة تضامنية إلزامية مؤقتة على أرباح الشركات العاملة في قطاعات النفط والغاز الطبيعي والفحم والتكرير حتى 30 يونيو 2023، وسيتم احتساب هذه المساهمة على الأرباح الخاضعة للضريبة، على النحو المحدد بموجب القواعد الضريبية الوطنية في السنة المالية التي تبدأ في 2022 و/أو في 2023، والتي تزيد عن نسبة 20% من متوسط الأرباح السنوية الخاضعة للضريبة منذ عام 2018. ومن المقرر أن تستخدم الدول عائدات المساهمة التضامنية لتوفير الدعم المالي للأسر والشركات، وللتخفيف من آثار ارتفاع أسعار الكهرباء بالتجزئة.

رابعاً: وضع تدابير لبيع الكهرباء بالتجزئة للشركات الصغيرة والمتوسطة

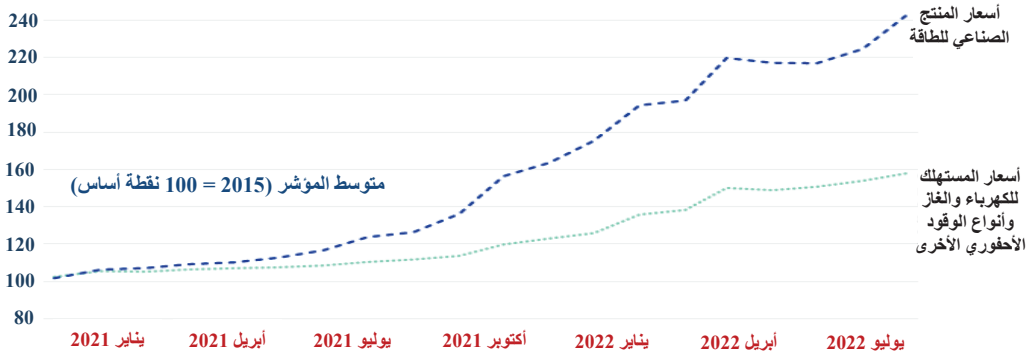
إمكانية تحديد سعر مؤقت لتزويد الشركات الصغيرة والمتوسطة بالكهرباء بهدف دعمها في مواجهة ارتفاع أسعار الطاقة، وكذلك يمكن بشكل استثنائي ومؤقت تحديد سعر أقل من التكلفة لتوريد الكهرباء إلى تلك الشركات.

يذكر أن أسعار الطاقة قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في دول الاتحاد الأوروبي وجميع أنحاء العالم منذ النصف الثاني من عام 2021. وفي حين كان هذا الارتفاع متوقعاً في سياق الانتعاش الاقتصادي عقب جائحة COVID-19 وتخفيف القيود على حركة التنقل، فقد ارتفعت أسعار الطاقة بشكل أكبر مما كان متوقعاً بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية.

ساهمت عدة عوامل في ارتفاع أسعار الطاقة منذ عام 2021 وهي على النحو التالي: أولاً، الارتفاع القياسي في أسعار الغاز بالأسواق العالمية بأكثر من 170% في عام 2021، وفي دول الاتحاد الأوروبي بأكثر من 150% بين يوليو 2021 ويوليو 2022، على خلفية التعافي المتزامن للاقتصادات من تداعيات جائحة فيروس كورونا في عام 2021 وما يرتبط به من ارتفاع في الطلب، والأزمة الروسية الأوكرانية التي بدأت في نهاية فبراير 2022 وما يرتبط بها من نقص في الإمدادات. ثانياً، الظروف المناخية القاسية، بما في ذلك موجات الطقس الحارة خلال فصل الصيف في جميع أنحاء أوروبا، والتي تسببت في ارتفاع الطلب على الطاقة من ناحية، وانخفاض إمدادات الطاقة بسبب

الجفاف وما يترتب على ذلك من انخفاض في إمدادات الطاقة الكهرومائية من ناحية أخرى. ثالثاً، ارتفاع الطلب على الغاز الطبيعي المسال، وما ترتب على ذلك من ارتفاع في أسعاره. رابعاً، زيادة استهلاك الغاز في آسيا على خلفية الانتعاش الاقتصادي. خامساً، النقص الأخير في توليد الكهرباء من الطاقة النووية والطاقة الكهرومائية، ويرتبط ذلك جزئياً بالتغيرات المناخية. وخلال الأشهر الأخيرة، قامت روسيا بوقف إمدادات الغاز إلى عدد من دول الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي زاد من حالة عدم اليقين بشأن إمدادات الطاقة، كما أدى إلى ارتفاع أسعار الغاز إلى مستوى غير مسبوق، ومن ثم ارتفعت أسعار الكهرباء بشكل حاد بلغت نسبته 35% على أساس سنوي في شهر أغسطس 2022، وشهد سوق الطاقة في الاتحاد الأوروبي اضطراباً ملحوظاً. ويوضح الشكل (28) مؤشر أسعار المنتج والمستهلك للطاقة في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من يناير 2021 إلى يوليو 2022.

الشكل (28) مؤشر أسعار المنتج والمستهلك للطاقة في دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (يناير 2021 – يوليو 2022)



المصدر: Eurostat.

ومن المتوقع استمرار ارتفاع أسعار الطاقة في الاتحاد الأوروبي خلال الأشهر المقبلة، حيث قد يستغرق الأمر وقتاً لاستبدال إمدادات الغاز الروسي بإمدادات من مصادر أخرى. وبشكل عام، يتضح جلياً حجم المعاناة والتحديات التي تواجهها دول الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بأمن الطاقة، لا سيما مع اقتراب فصل الشتاء، حيث أثبتت ردة فعل الدول المستهلكة للغاز في أوروبا على نقص



الإمدادات والارتفاع الكبير في أسعار الغاز، مدى اعتمادهم على الغاز الطبيعي بشكل رئيسي كمصدر نظيف لتوليد الطاقة ولأغراض التدفئة.

5. توافق مجموعة الدول السبع الكبرى (G7) على تحديد سقف لأسعار النفط الروسي

اتفق وزراء مالية مجموعة الدول السبع الكبرى - الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكندا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة في الثاني من شهر سبتمبر 2022 على فرض سقف على أسعار النفط الروسي في إطار العقوبات المرتبطة بالأزمة الروسية الأوكرانية، دون زيادة معدل التضخم العالمي المرتفع حالياً، مما قد يساعد في خفض أسعار الطاقة العالمية. يشمل هذا الاتفاق، حظر تقديم "الخدمات التي تتيح النقل البحري للنفط والمنتجات البترولية الروسية على مستوى العالم" فوق الحد الأقصى للسعر الذي سيتم تحديده لاحقاً بناء على مجموعة من المدخلات الفنية، وقد يؤدي ذلك إلى منع غطاء التأمين أو تمويل شحنات النفط. هذا ومن المنتظر أن يدخل الاتفاق حيز التنفيذ إلى جانب المجموعة التالية من العقوبات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على روسيا، والتي تشمل فرض حظر على واردات النفط الروسي المنقولة بحراً ابتداء من الخامس من شهر ديسمبر 2022.

من جانبها، أكدت روسيا على أنها لن تقوم بتوريد النفط والمنتجات البترولية للشركات أو الدول التي قد تطبق قيود سعرية على صادراتها من الطاقة، مما يزيد من مخاطر نقص الإمدادات. وتشير التوقعات إلى أن النطاق السعري المحدد للنفط الروسي قد يتراوح ما بين 40 إلى 60 دولار للبرميل، حيث إن الحد الأعلى من هذا النطاق يتوافق مع الأسعار التاريخية للنفط الروسي، في حين أن الحد الأدنى يقترب من التكلفة الهامشية لإنتاج النفط الروسي.

سادساً: التطورات في اتفاق باريس لتغير المناخ

1. حوار بطرسبرج الثالث عشر حول المناخ

عُقد حوار بطرسبرج الثالث عشر حول المناخ في مدينة برلين، ألمانيا خلال الفترة من 17 إلى 19 يوليو 2022، بمشاركة 40 دولة يمثلها وزراء ومسؤولي البيئة والمناخ. وقد ترأس الحوار كلاً من ألمانيا وجمهورية مصر العربية التي تستضيف مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ "COP27" بمدينة شرم الشيخ في شهر نوفمبر 2022. تطرق

الحوار إلى كيفية الاستمرار في التركيز على مكافحة ظاهرة التغير المناخي، وناقش الاتفاقيات الرئيسية لحماية المناخ، مع التأكيد على أهمية بناء توافق في الآراء وتوفير الدعم السياسي لحل الخلافات بهدف تحسين تنفيذ العمل المناخي، والحاجة إلى سرعة التحرك لتنفيذ جميع القرارات التي تهدف إلى الحد من الاحتباس الحراري عند 1.5 درجة مئوية. كما دعت الدول الأفريقية إلى خفض الديون لتمكينها من مكافحة آثار تغير المناخ بشكل أفضل.

هذا وقد ركز المشاركون في الحوار على أن كل زيادة في ظاهرة الاحتباس الحراري، تتصاعد معها الآثار السلبية المتوقعة على البشر والنظم البيئية والخسائر والأضرار ذات الصلة، وتتأثر جميع المجتمعات والدول بتأثيرات تغير المناخ. كما أظهرت المناقشات وجود تقارب متزايد حول التوقعات بأن مؤتمرات الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ يجب أن تضع الأسس لدعم أفضل للدول النامية في التعامل مع الآثار المالية، من خلال بناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، وكذلك في تجنب وتقليل ومعالجة الخسائر والأضرار.

2. مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمناخ وأهداف التنمية المستدامة

عُقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمناخ والتنمية المستدامة خلال الفترة (20 - 21) يوليو 2022 في العاصمة اليابانية طوكيو، بمشاركة أكثر من 100 متحدث من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك نحو 30 وزيراً حكومياً ومسؤولين آخرين رفيعي المستوى. هدف المؤتمر بشكل رئيسي إلى وضع الحلول والمقترحات المحتملة حول كيفية دمج الجهود بشكل أفضل لتسريع العمل لمعالجة الطوارئ المناخية والانعكاسات الأخيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأكد المشاركون في المؤتمر على أن تغير المناخ هو أمر شامل ويؤثر على جميع أهداف التنمية المستدامة، وأن وضع هذه الأهداف على المسار الصحيح والحفاظ على هدف 1.5 درجة مئوية، يتطلب زيادة وتيرة التنفيذ بشكل كبير ورفع الطموح. كما تم تسليط الضوء على أن التنفيذ المتكامل للعمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة يتطلب عقد المناقشات المستمرة بين كافة أصحاب المصلحة على جميع المستويات من أجل تبادل المعرفة، وتعزيز الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بما في ذلك تنسيق المساهمات المحددة وطنياً (NDCs)، والمراجعات الوطنية الطوعية (VNRs)، والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي (NBSAPs)،



وكذلك من خلال الاستفادة من الفعاليات الحكومية الدولية الرئيسية مثل قمة أهداف التنمية المستدامة المقرر عقدها في عام 2023.

ومن جانبها أعلنت الحكومة اليابانية عن هدف جديد يتمثل في جمع 15 مليار دولار من خلال مجموعة الدول السبع الكبرى (G7) لإزالة الكربون، والتخطيط لإصدار سندات "التحول الأخضر".

هذا ويُظهر أحدث تقرير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، أنه إذا ما تم اتخاذ إجراءات مناخية حاسمة في الوقت الحالي، فهناك إمكانية ليس فقط للنهوض بأهداف التنمية المستدامة بشكل فوري، ولكن أيضاً تحقيق فوائد تنموية مشتركة هائلة على المدى الطويل مثل تحقيق ناتج اقتصادي عالمي يبلغ 43 تريليون دولار بحلول عام 2070.

3. المنتدى الإقليمي العربي بشأن تمويل العمل المناخي

عُقد المنتدى الإقليمي العربي بشأن تمويل العمل المناخي في الخامس عشر من شهر سبتمبر 2022 بمقر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالعاصمة اللبنانية بيروت، بمشاركة عدد من الوزراء والمسؤولين رفيعي المستوى وممثلين عن القطاعين العام والخاص والمجتمع الإنمائي الدولي. ويُعد هذا المنتدى واحد من خمسة مننديات إقليمية تم تنظيمها في سياق التحضيرات لمؤتمر الأطراف السابع والعشرين للأمم المتحدة (COP 27) – مدينة شرم الشيخ نوفمبر 2022.

أشار المشاركون في فعاليات المنتدى إلى أن المنطقة العربية تتأثر كثيراً بتداعيات تغير المناخ. فخلال العقدين الماضيين، ارتفع متوسط درجة الحرارة بمقدار 0.8 درجة مئوية في المتوسط، ويتوقع أن يرتفع بمقدار 4.8 درجة مئوية بحلول نهاية القرن الحالي. كما تم الإشارة إلى أن الدول العربية قد تلقت خلال العقد الماضي نحو 34 مليار دولار من التمويل الدولي العام للمناخ، أي ما يقل عن 7% من المطلوب لتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً لأحد عشر دولة عربية. وإنه بحلول عام 2030، سيتطلب الأمر توفير حوالي 400 مليار دولار على الأقل لسد فجوة تمويل المناخ في المنطقة العربية، مما يدعو إلى توفير العديد من الشراكات المعززة والاستثمارات، وكذلك تقديم حلول مبتكرة، مع التركيز على وضع حلول للنهوض بالعمل المناخي.

وفي هذا السياق، تناول المنتدى احتياجات الدول العربية من تمويل للعمل المناخي لضمان الأمن المائي وأمن الطاقة والأمن الغذائي في ظل ظروف مناخية متغيرة، وتم عرض المشروعات القابلة للتمويل التي تساهم في تسريع العمل المناخي، والسبل المبتكرة من التمويل ومبادرات إقليمية يمكن أن تتيح الفرص لاستثمارات القطاع الخاص والتمويل المختلط والدعم الثنائي. وشهد المنتدى اقتراح 28 مشروعاً فعالاً في قطاعات النقل والطاقة والزراعة ومواجهة التصحر وإدارة المياه تمثل في مجملها أولويات العمل المناخي، وباستثمارات إجمالية تبلغ حوالي 4.7 مليار دولار. كما تم التأكيد على أهمية أن تتعامل الدول العربية مع الاستثمار في العمل التنموي والمناخي بوصفه استثماراً في رأس المال البشري لرفع كفاءة العنصر البشري ومهاراته بما يؤهله للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة التي تعتمد عليها المشروعات التنموية والمناخية، وأن العمل الإقليمي العربي المشترك من شأنه التغلب على معوقات تمويل وتنفيذ العمل المناخي ويعزز تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل التحديات العالمية الراهنة.

سابعاً: الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في أوابك

1. الانعكاس على كمية صادرات النفط الخام المقدرة في الدول الأعضاء في أوابك

تشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء في أوابك خلال الربع الثالث من عام 2022 بنحو 821 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 19.3 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 2.3 مليون برميل/يوم على أساس سنوي. ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى قيام دول أوابك+ (من ضمنها خمسة من الدول الأعضاء) بتعديل مستوى إنتاجها الشهري بالزيادة بمقدار 648 ألف ب/ي في شهري يوليو وأغسطس 2022، وبمقدار 100 ألف ب/ي في شهر سبتمبر 2022. كما يوضح الجدول (13) والشكل (29).



الجدول (13)

التطور الربع السنوي في كمية وقيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، (2021-2022)*

كمية الصادرات (مليون ب/ي)	قيمة الصادرات (مليار دولار)		
17.013	114.2	الربع الثالث	2021
18.469	189.5	الربع الثاني	2022
19.290	181.2	الربع الثالث*	
0.821	(8.3)	الربع الثاني 2022	التغير عن
2.277	67.0	الربع الثالث 2021	(مليون ب/ي)

* بيانات تقديرية.

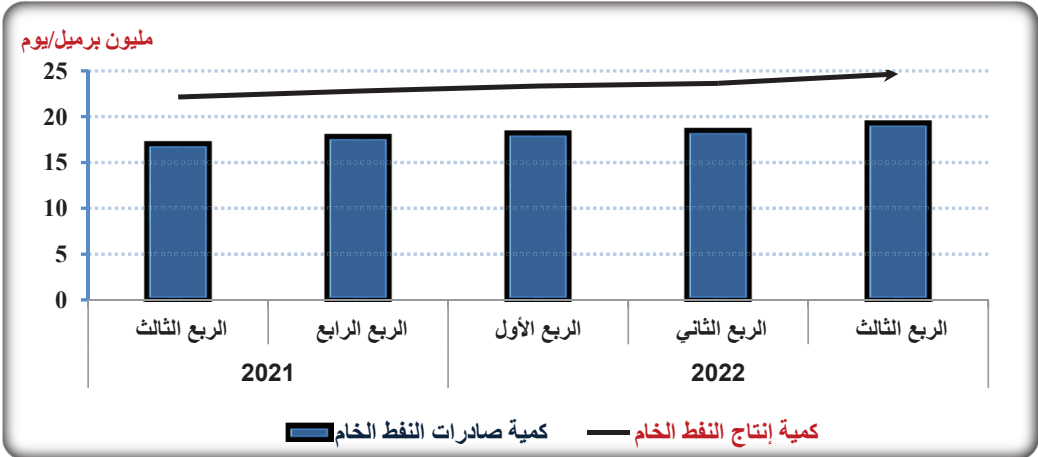
ملاحظات:

- تم احتساب كمية صادرات النفط في الدول الأعضاء بطرح الإستهلاك الشهري من إنتاج النفط الخام الشهري، وبضرب المتوسط الشهري للأسعار الفورية لخامات كل دولة في حجم الصادرات النفطية الشهرية، تم تقدير قيمة الصادرات الشهرية، ومنها تم احتساب القيمة التقديرية لصادرات النفط الربع سنوية للدول الأعضاء.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.

الشكل (29)

مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك، (2021-2022)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) - تقديرات أولية.

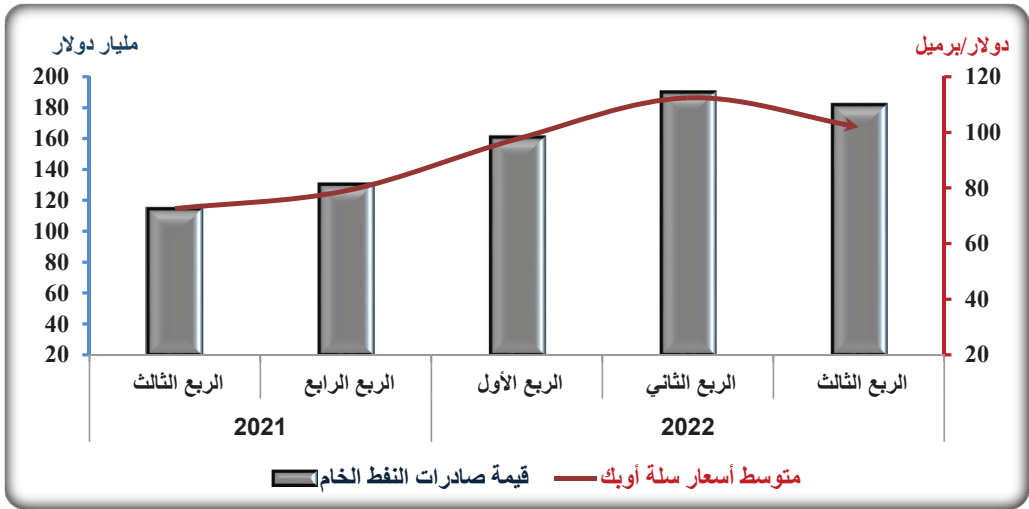
2. الانعكاس على قيمة صادرات النفط الخام المقدرة في الدول الأعضاء في أوابك

تشير التقديرات الأولية إلى الانعكاس السلبي لانخفاض متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات

أوبك وخامات الدول الاعضاء خلال الربع الثالث من عام 2022 على قيمة صادرات النفط الخام في

الدول الأعضاء المقدره خلال نفس الربع، لتتخفص للمرة الأولى منذ الربع الثاني من عام 2020. فقد انخفصت قيمة صادرات النفط بنحو 8.3 مليار دولار، أي بنسبة 4.4% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 181.2 مليار دولار، متراجعة عن أعلى مستوى لها في أكثر من سبعة أعوام، كما يوضح الجدول (13) والشكل (30).

الشكل (30)
مقارنة مستويات أسعار النفط بقيمة صادراته المقدره للدول الأعضاء في منظمة أوبك،
(2022-2021)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك) - تقديرات أولية.

3. الانعكاس على الأداء الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء في منظمة أوبك

ألفت التطورات في السوق البترولية العالمية بظلالها على مستويات الأداء الاقتصادي في الدول الأعضاء خلال الربع الثالث من عام 2022، حيث تباطئ النمو الإيجابي في مستويات الناتج في القطاعات النفطية بشكل عام. ويعزى ذلك في الأساس إلى تأثر أداء الاقتصادات الوطنية بتباطؤ الاقتصاد العالمي، والأزمة الروسية الأوكرانية المتصاعدة، وتشديد الأوضاع المالية العالمية الذي جاء أثره محدود على بعض الدول الأعضاء في ظل ما تتمتع به نظمها المصرفية من فائض السيولة. ومن المتوقع استمرار هذا التباطؤ على المدى القريب، تزامناً مع بدء دول أوبك+ في خفض إنتاجها النفطي بمقدار 2 مليون برميل/يوم خلال الفترة (نوفمبر 2022 - ديسمبر 2023)، وتراجع أسعار



النفط الخام، وخفض النمو المتوقع للطلب العالمي المرتبط بوجود درجة عالية من عدم اليقين تحيط بأفاق الاقتصاد العالمي، وسط تنامي مخاطر التطورات الجيوسياسية، لا سيما الضغوط التضخمية والإنقطاعات في سلاسل التوريد.

ويشير تقرير "أفاق الاقتصاد الأقليمي - الشرق الأوسط وآسيا الوسطى" الصادر عن صندوق النقد الدولي في نهاية شهر أكتوبر 2022، إلى أن الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أمامها فرصة كبيرة لتعظيم الفوائد المتحققة من عائدات النفط الاستثنائية التي تُعد من أهم مصادر الدخل القومي وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال بناء هوامش الأمان المالي والمحافظة على زخم إصلاحات المالية العامة والمضي قدماً بتنفيذ خطط التحول والتنوع الاقتصادي. كما أن هذه الدول ستستفيد من تحول مسار التجارة إلى حد ما، نتيجة الأزمة الروسية الأوكرانية، حيث تسعى الدول الأوروبية لإيجاد بديل لمشترياتها النفطية من روسيا.

وتجدر الإشارة إلى أنه من المتوقع أن تحد السياسات النقدية والحزم المالية التحفيزية التي تنفذها غالبية الدول الأعضاء في منظمة أوبك على صعيد قطاعات المالية العامة والقطاع المالي من الآثار الاقتصادية المباشرة الناجمة عن الأزمة الروسية الأوكرانية. كما سيتواصل الأداء الإيجابي لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي يجري تنفيذها في بعض الدول الأعضاء، الهادفة إلى دعم النشاط الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية، والتي أدت إلى تحسن ملموس في مستويات النشاط في القطاعات غير النفطية.

ثامناً: الأفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب

1- أسعار النفط الخام:

تشير توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن متوسط سعر خام برنت سينخفض إلى 93 دولار/برميل في الربع الرابع من عام 2022، كما يتوقع أن ينخفض متوسط سعر خام غرب تكساس الأمريكي إلى 86 دولار/برميل في الربع الرابع من عام 2022. في حين تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى أن متوسط سعر النفط (خام برنت وخام دبي وخام غرب تكساس) سيبلغ نحو 98.2 دولار/برميل في عام 2022، قبل أن ينخفض إلى نحو 85.5 دولار/برميل في عام 2023.

يذكر أن سوق النفط العالمية لا تزال تحيط بها حالة مرتفعة من عدم اليقين يصعب معها تحديد مستوى محدد قد تصله أسعار النفط، ولكن تتوقع منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك) أن تتجه أسعار النفط الخام نحو الانخفاض خلال الفترة المتبقية من عام 2022، على خلفية تنامي مخاوف حدوث ركود في الاقتصاد العالمي، وما يرتبط به من تراجع في الطلب على النفط الخام ومنتجاته، في ظل قيام البنوك المركزية العالمية برفع أسعار الفائدة لكبح التضخم المتزايد.

ومن العوامل التي يتوقع أن تحد من الانخفاض المتوقع في الأسعار، الارتفاع الموسمي المعتاد في الطلب على النفط لأغراض التدفئة خلال فصل الشتاء، وتنامي المخاطر بشأن نقص الإمدادات بالتزامن مع اتفاق وزراء مالية مجموعة الدول السبع الكبرى على فرض سقف لأسعار صادرات النفط الروسية، وتعهد روسيا بالتوقف عن بيع النفط للدول التي ستطبق هذا الإجراء، فضلاً عن الحظر الأوروبي لواردات النفط الروسية المقرر أن يبدأ في أوائل شهر ديسمبر القادم. كما يتوقع أن يساهم حرص مجموعة دول أوبك+ على دعم استقرار وتوازن سوق النفط، ولا سيما قرارها الأخير بخفض مستوى إنتاجها النفطي بمقدار 2 مليون برميل/يوم بدءاً من نوفمبر 2022، في دعم أسعار النفط الخام.

2- الإمدادات النفطية العالمية:

تشير أحدث توقعات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى ارتفاع إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارجها خلال الربع الرابع من عام 2022 بنحو 1 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 66.8 مليون ب/ي. وبشكل عام، يتوقع ارتفاع متوسط تلك الإمدادات خلال عام 2022 بنحو 1.9 مليون ب/ي، أي بنسبة 3% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى 65.6 مليون برميل/يوم، وهو مستوى أقل من التوقعات السابقة، حيث تم خفض النمو المتوقع لإنتاج الدول الأوروبية (لا سيما النرويج) والدول الآسيوية (باستثناء الصين والهند) ودول أوراسيا (مع استمرار حالة عدم اليقين المحيطة بإنتاج روسيا النفطي). هذا وستكون المحركات الرئيسية لنمو الإمدادات النفطية العالمية في عام 2022 هي كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والصين وغيانا والبرازيل.

ومن جانب آخر، تشير أحدث تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى ارتفاع إنتاج النفط الصخري الأمريكي في المناطق السبع الرئيسية (Haynesville، Eagle Ford، Bakken)،



9 مليون ب/ي، ويتوقع أن يواصل ارتفاعه في شهر نوفمبر ليصل إلى 9.104 مليون ب/ي، وهو أعلى مستوى مسجل له منذ شهر مارس 2020.

3- الطلب العالمي على النفط:

تشير أحدث توقعات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى ارتفاع إجمالي الطلب العالمي على النفط خلال الربع الرابع من عام 2022 بنحو 2.3 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 101.6 مليون ب/ي، بدعم من الانتعاش الموسمي في الطلب على زيت التدفئة في نصف الكرة الأرضية الشمالي خلال فصل الشتاء، واحتمال أن يؤدي ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي إلى التحول لاستخدام النفط في توليد الطاقة في كل من أوروبا وآسيا.

وبشكل عام، يتوقع ارتفاع إجمالي الطلب العالمي خلال عام 2022 بنحو 2.6 مليون ب/ي، أي بنسبة 2.7% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 99.7 مليون ب/ي، وهو مستوى أقل من التوقعات السابقة بسبب توسيع القيود المرتبطة بسياسة Zero - Covid في بعض المناطق بالصين، والتحديات الاقتصادية في دول أوروبا، والضعف التضخمية في الاقتصادات الرئيسية الأخرى التي يمكن أن تخفض الطلب الكلي. هذا ويمثل التوجه لاستخدام النفط بدلاً عن الغاز الطبيعي مرتفع التكلفة، لتوليد الطاقة وفي العمليات الصناعية بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أوروبا وآسيا، مكوناً هاماً لتوقعات الطلب على النفط لعام 2022.

في هذا السياق، يتوقع ارتفاع الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال عام 2022 بنحو 1.4 مليون ب/ي، أي بنسبة 3% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى حوالي 46.2 مليون ب/ي، مع استحوذ دول الأمريكيتين بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على الجزء الأكبر من هذا الارتفاع في ظل تعافي الطلب على الديزل ونواتج التقطير الخفيفة. كما يتوقع ارتفاع طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 1.3 مليون ب/ي، أي بنسبة 2.5%، ليصل إلى حوالي 53.5 مليون ب/ي، بدعم من الزيادة المطردة في الطلب على الوقود الصناعي ووقود النقل، تزامناً مع انتعاش النشاط الاقتصادي.

تجدد الإشارة إلى أن التوقعات لا تزال خاضعة لحالة من عدم اليقين مرتبطة بمجموعة من الشكوك والمخاوف، أهمها: تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي ومستويات التضخم المرتفعة، والتوترات الجيوسياسية المتصاعدة في شرق أوروبا، والتحديات المتعلقة بإمكانية عودة ظهور فيروس كورونا ومتحوراته الجديدة وتأثيرها على وقود النقل، وهو ما كان له دور رئيسي في قرار دول أوبك+ الاستباقي بخفض مستوى إنتاجها بمقدار 2 مليون ب/ي، بدءاً من شهر نوفمبر 2022، في جهد مستمر ودؤوب لتوفير استقرار مستدام لسوق النفط العالمي.



منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)